الموسم الثاني
للانصات المركزي

لطيف نيرويي : عام التحول الدبلوماسي للاتحاد الوطني الكردستاني

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 31
الخميس
2024/04/04
No. : 7908

موقف ثابت

الالتزام بموعد الانتخابات ونزاهتها

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

المطبعة
احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- موقفنا: الالتزام بالمواعيد المقررة جزء من نزاهة وشفافية الانتخابات
- ضرورة اجراء انتخابات ونزيهة في موعدها المحدد وحل جذري للمشاكل
- واشنطن تدعو لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة في اقليم كوردستان
- لطيف نيرويي : عام التحول الدبلوماسي للاتحاد الوطني
- تاكيدات على اهمية زيارة بافل طالباني إلى موسكو
- اتفاق بين القوى السياسية لحسم ملف تشكيل حكومة كركوك المحلية
- الهجرة المليونية لشعب كوردستان.. أروع ملاحم النضال
- في الذكرى السنوية 44 لإبادة الكورد الفيليين الجماعية
- لقاءات الفخامة.. الاولوية لتقديم الخدمات ومعيشة للمواطنين
- ضرورة تعزيز الاهتمامات الانسانية والثقافية لبناء مجتمع متطور ومزدهر

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- د.عدالت عبد الله : العراق والمرجعية الموحدة
- زهير كاظم عبود: السلم المجتمعي ومبدأ التسامح
- محمد حسن الساعدي: هل الفيدرالية في العراق بخطر؟!

المرصد التركي ...تغطية تحليلية شاملة

- تقرير المرصد: نتائج الانتخابات.. زلزال سياسي وتحولات ورسالة تحذير
- د.محمد نور الدين: إردوغان بعد الهزيمة التاريخية.. هل هذه النهاية؟
- فورين بوليسي: الأتراك مستعدون للتغيير فهل سيسمعهم أردوغان؟
- انتر ريجيونال: صعود المعارضة..آفاق تركيا
- مركز المستقبل: معاقبة أردوغان وحزبه

المرصد الايراني

- مخاطر الانفلات...خيارات إيران للرد على استهداف قنصليتها

رؤى و قضايا عالمية

- بايدن وشي: إدارة العلاقات بمسؤولية والدبلوماسية رفيعة المستوى
- رؤية مجلس التعاون للأمن الإقليمي تُنشر لأول مرة
- الحكم والتحديات في خطاب السيسي بعد أدائه اليمين لولاية جديدة
- الاخيرة : طالباني في موسكو: عودة روحية مام جلال

العدد: 7908... 2024-04-04

موقفنا:

الالتزام بالمواعيد المقررة جزء من نزاهة وشفافية الانتخابات

عقد المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني اجتماعا بإشراف السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني، وجدد التأكيد على الموقف الثابت والمبدئي للاتحاد الوطني، بأنه مع إجراء انتخابات برلمان كوردستان في الموعد المحدد لها وهو ٢٠٢٤/٦/١٠.

الاجتماع الذي جرى اليوم ٢٠٢٤/٤/٢ في دباشان، لبحث آخر التحضيرات وبرنامج مكتب انتخابات الاتحاد الوطني بهذا الصدد، تم التأكيد على التزام جميع الاطراف بالموعد المقرر من قبل رئاسة اقليم كوردستان، وأجرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الاستعدادات اللازمة لها.

ومن منطلق الحرص على حماية كيان الاقليم والتجربة الديمقراطية في كوردستان التي هي الهدف العتيد لشعبنا وجرى نضال مديد من أجلها، شدد المكتب السياسي على ضرورة إجراء انتخابات حرة وديمقراطية، حيث إن الالتزام بالمواعيد المقررة للانتخابات جزء من المؤشرات الجوهرية على نزاهة وشفافية العملية.

كما أكد الاجتماع على أن تجديد المؤسسات الدستورية مثل البرلمان وحكومة الاقليم، يتم عبر الاقتراع العام، وإن شرعية تمثيل شعبنا في الدفاع عن حقوق وحياة ومعيشة المواطنين، تتم عبر هذه العملية أيضا.

وجدد المكتب السياسي التأكيد على الموقف الواضح والصريح للاتحاد الوطني، بأن مطالب المواطنين لضمان الرواتب وميزانية الاعمار والإزدهار، تتم فقط عبر برلمان وحكومة جديدة، بإمكانهما الدفاع عن الحقوق الدستورية لكوردستان والاستحقاقات المالية لشعبنا، وكذلك البدء بمفاوضات جادة وعادلة مع الحكومة الاتحادية، وذلك بالاستناد الى قرار شعب كوردستان.

وخصص محور آخر من الاجتماع لتقييم الزيارة الدبلوماسية الأخيرة للرئيس بافل والوفد الرفيع المستوى للاتحاد الوطني الكوردستاني الى جمهورية روسيا الاتحادية، ولقاءاته في العاصمة الروسية موسكو، حيث وصف الاجتماع الزيارة بالناجحة والبنّاءة، والتي ستسهم في تعزيزالعلاقات بين الاتحاد الوطني وروسيا، وكذلك تقوية الصداقة مع كوردستان.

المكتب السياسي

للاتحاد الوطني الكردستاني

٢٠٢٤/٤/٢

المتحدث: لايجوز وضع اي شروط مسبقة امام اجراء الانتخابات

الى ذلك اكد سعدي احمد بيره المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني، ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يؤيد اجراء انتخابات برلمان كوردستان في موعدها المحدد، ٢٠٢٤/٦/١٠، وهذا هو مطلب لجماهير شعب كوردستان.

وقال سعدي احمد بيره المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني لـPUKMEDIA: ان جميع المشاكل وتقديم المزيد من الخدمات للمواطنين واستقرار النظام السياسي في اقليم كوردستان واعادة الثقة للمواطنين يكون فقط عن طريق اجراء الانتخابات واذا لم تجري الانتخابات فسنكون مستمرين في فراغ دستوري وسيكون مستقبل اقليم كوردستان في نفق مظلم.

وقال المتحدث الرسمي: تاجيل الانتخابات في جميع الاحوال امر سيء ولايجوز ربط الانتخابات ببعض الحسابات الخاطئة ونحن نعتقد بان هذه الانتخابات ستسكون جيدة.

لم نرفض اي اجتماع

وقال سعدي احمد بيره: الاتحاد الوطني الكوردستاني مستعد للاجتماع مع جميع الاطراف السياسيبة ولم يرفض اي اجتماع لحد الآن، لكنه يصر على اجراء الانتخابات في موعدها المحدد. لان هذا الموعد اعلن بالاتفاق بين جميع الاطراف السياسية. نتمنى ازالة جميع العراقيل التي توضع امام اجراء الانتخابات.

واصاف: الاتحاد الوطني الكوردستاني لم يطلب ابداً تاجيل الانتخابات، لكننا قدمنا شكوى ضد قانون الانتخابات ونحن نحترم قرار المحكمة الاتحادية وباقي المؤسسات القانونية.

ويقول سعدي احمد بيره: علينا الابتعاد عن استخدام بعض المصطلحات غير اللائقة وعدم كيل الاتهامات الى بعض الاوساط القضائية علينا الالتفاف الى المستقبل واجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

واضاف: لايجوز وضع اي شروط مسبقة امام اجراء الانتخابات، لان هذا الامر سيضر بالتجربة السياسية في اقليم كوردستان وتاجيل الانتخابات يمثل كارثة لاقليم كوردستان.

واوضح: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني مستعد لاجراء انتخابات شفافة ونزيهة في موعدها المحدد يوم ٢٠٢٤/٦/١٠.

الاتحاد الوطني اجرى جميع استعداداته للانتخابات

الى ذلك زار قوباد طالباني المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، مبنى مجلس حماية المصالح العليا للاتحاد الوطني الكورستاني، واجتمع مع شيخ جعفر شيخ مصطفى مسؤول المجلس.

وخلال الاجتماع بحث قوباد طالباني مع شيخ جعفر شيخ مصطفى الاوضاع الداخلية للاتحاد الوطني الكوردستاني والتغييرات التي جرت داخل صفوف الاتحاد الوطني وفقا للمقررات المؤتمر الخامس.

كما جرى خلال الاجتماع مناقشة الانتخابات المرتقبة لبرلمان كوردستان، وفي هذا الصدد قال قوباد طالباني: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني اجرى جميع استعداداته للانتخابات، مشدداً على ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يريد اجراء انتخابات شفافة ونزيهة، تكون بمستوى تطلع واشادة المواطنين والاطراف المراقبة الداخلية والدولية.

واكد مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال على ضرورة ان تقوم جميع الاطراف السياسية بمراعاة حساسية المرحلة واهمية اجراء الانتخابات، لان تاخيرها اكثر من ذلك يضر باقليم كوردستان.

في جانب آخر من الاجتماع، جرت مناقشة ملف الرواتب واكد الجانبان ضرورة بذل جميع الجهود لمعالجة هذه المشكلة مع الحكومة الاتحادية بشكل جذري.

الاتحاد الوطني يقدم قوائم مرشحيه الى المفوضية

الى ذلك اعلن الاتحاد الوطني الكوردستاني تقديم قوائم مرشحيه رسميا الى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للمشاركة في انتخابات برلمان كوردستان.

وقال رزكار حمة مسؤول مكتب الانتخابات للاتحاد الوطني الكوردستاني خلال تصريح لـ(PUKMEDIA): « قدمنا اليوم قوائم مرشحينا في حدود جميع الدوائر الانتخابية (السليمانية، أربيل، دهوك، حلبجة) رسميا الى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبهذا انهينا جميع استعدادتنا للانتخابات».

المشاركة في الانتخابات هي السبيل الأنجع لتقويم العملية السياسية

من جهته أكد عضو في المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني، أن المشاركة في الانتخابات هي السبيل الوحيد والأنجع لتقويم العملية السياسية، وليس المقاطعة والقطيعة.وقال ستران عبدالله عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني، في تصريح لموقع (المسرى): «على القوى والأطراف السياسية الالتزام بالموعد الذي حددته مفوضية الانتخابات وأقرته رئاسة الإقليم لإجراء الانتخابات التشريعية في كردستان وهو العاشر من حزيران ٢٠٢٤»، مبينا أن الاتحاد الوطني «سيدخل المعركة الانتخابية بـ ٢٠٠ مرشح».

وأضاف عبدالله، أن «الاتحاد الوطني لم يتهرب من أي عملية انتخابية جرت في إقليم كردستان واعترف بنتائجها وصادق عليها رغم الملاحظات والمآخذ التي سجلها في كل مرة»، معتبرا أن «المشاركة في الانتخابات هي السبيل الوحيد والأفضل لتقويم العملية السياسية، وليس المقاطعة والقطيعة».

وأكد عضو المجلس القيادي، أن «الاتحاد الوطني تعلم درسا من الانتخابات السابقة واتخذ منها عبرة، بل وتجاوز كل الملاحظات وهو يعيش الآن حالة تصالح شعبي مع قاعدته الجماهيرية، والمطالب التي ينادي بها الشارع هي من صميم مطالب الاتحاد»، متوقعا أن «يتصدر حزبه المشهد الانتخابي وسط القوى السياسة الراهنة، ويغدو اللاعب السياسي الأبرز دون منازع».

نحن أمام مشهد ينذر بالأسوء أمام مساعي تأجيل الانتخابات

الى ذلك أكد القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني لطيف نيرويي، الأربعاء، أن تأجيل الانتخابات التشريعية ينذر بأزمات أعمق وأشد في إقليم كردستان.

وقال نيرويي في مؤتمر صحفي تابعه المسرى إن "تأجيل الانتخابات التشريعية في إقليم كردستان من صلاحية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وليس الجهات والأحزاب السياسية"، مبينا أن "موعد الانتخابات أقره رئيس إقليم كردستان وصادقت عليه المفوضية".

وأضاف أن "المفوضية تذهب إلى إجراء الانتخابات في موعدها المحدد، والاتحاد الوطني يحترم توجهات وقرارات المفوضية ومستعد للحدث الانتخابي"، مؤكدا أن " "تجديد شرعية المؤسسات الدستورية وعلى رأسها برلمان الإقليم وحكومته يكون عبر الاقتراع العام، وكذلك الشرعية لتمثيل الشعب من أجل الدفاع عن حقوقه في العاصمة بغداد".

ضرورة اجراء انتخابات ونزيهة في موعدها المحدد وحل جذري للمشاكل

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان الاربعاء في اربيل، جنين بلاسخارت الممثلة الخاصة للامين العام للامم المتحدة في العراق، وبحثا خلال اجتماع مسألة انتخابات الدورة اللاحقة لبرلمان كوردستان والعلاقة بين الاقليم وبغداد.وثمن قوباد طالباني خلال اللقاء جهود جنين بلاسخارت لحل المشكلات وتقريب وجهات النظر بين الاطراف السياسية في كوردستان والعراق، واشار الى انه «خلال السنوات السابقة كانت جهودها اثرت في استقرار العراق وتهدئة اغلب التوترات السياسية».وحول مسألة انتخابات الدورة اللاحقة لبرلمان كوردستان، اكد نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان «ضرورة اجراء انتخابات شفافة ونزيهة في موعدها المحدد».وتطرق محور آخر من اللقاء الى ملف العلاقة بين الاقليم وبغداد، واتفق الجانبان على اهمية استمرار الحوارات للوصول الى حلول جذرية لجميع المشكلات لاسيما الخلافات المالية التي تم اتخاذ خطوات جيدة باتجاه حلها».

لا ينبغي تأجيلها اكثر من ذلك

هذا واستقبل قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، الثلاثاء ٢٠٢٣/٤/٢ في أربيل، يان بريم القنصل العام الفرنسي في إقليم كوردستان، وبحثا مسألة انتخابات برلمان كوردستان وآلية تطوير اقتصاد الإقليم وعدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك.وحول ملف انتخابات برلمان كوردستان أكد قوباد طالباني ضرورة اجراء انتخابات شفافة ونزيهة في الموعد الذي حدده رئيس الإقليم، وقال: «لا ينبغي تأجيل الانتخابات أكثر من ذلك».

وتطرق جانب آخر من اللقاء الى الأوضاع الاقتصادية وآلية تطوير اقتصاد الإقليم، وأشار قوباد طالباني الى استراتيجية تعزيز القطاع الخاص، معلنا اتخاذ جميع السبل الضرورية بتقديم جميع أنواع التسهيلات للمستثمرين في القطاع الخاص، ولاسيما المستثمرين في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة».

وأشار نائب رئيس حكومة إقليم كوردستان الى العمل لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في الاقضية والنواحي، وقال: «بدون الالتزام بالتطوير المتوازن في المدن والمناطق المختلفة لايمكن انشاء بنية تحتية قوية وتحقيق تطوير حقيقي في الإقليم».وثمن قوباد طالباني دور حكومة ودولة فرنسا في تقديم العون والمساعدة للإقليم في مراحل مختلفة ودعا فرنسا الى تقديم الدعم في مجال التنمية الاقتصادية من حيث تخصيص المستشارين».

واشنطن تدعو لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة في اقليم كوردستان

جدد الاتحاد الوطني الكوردستاني التأكيد على ضرورة إجراء انتخابات برلمان كوردستان في الموعد المحدد لها من قبل رئيس اقليم كوردستان، فيما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تأييدها لإجراء الانتخابات في الاقليم.

جاء ذلك خلال استقبال دارا خيلاني عضو المجلس القيادي مسؤول العلاقات الخارجية للاتحاد الوطني الكوردستاني، يوم الثلاثاء ٢٠٢٤/٤/٢، في مبنى المكتب السياسي بأربيل، باميلا جي هاك، نائبة القنصل العام الأمريكي في اقليم كوردستان، حيث جرى خلال اللقاء بحث آخر مستجدات الأوضاع في الاقليم والاستعدادات الجارية لانتخابات برلمان كوردستان.

وأوضح دارا خيلاني موقف الاتحاد الوطني بشأن مسألة الانتخابات، قائلا: «الاتحاد الوطني الكوردستاني ملتزم بإجراء انتخابات نزيهة وشفافة، ومستعد لإجرائها في الموعد المحدد لها من قبل رئيس الاقليم، فنحن لانؤيد تأجيل الانتخابات، ونرغب في مشاركة جميع القوى والأطراف السياسية الكوردستانية فيها»، مشيرا الى أن «إجراء الانتخابات هو مطلب جماهير شعب كوردستان، لتشكيل برلمان وحكومة يمثلان جميع أبناء الشعب دون تمييز».

من جهتها أكدت باميلا جي هاك نائبة القنصل العام الأمريكي في الاقليم، أن «الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد إجراء انتخابات نزيهة وشفافة وعادلة في اقليم كوردستان، وتعتبرها عملية مهمة لخدمة المواطنين وحماية كيان الاقليم».

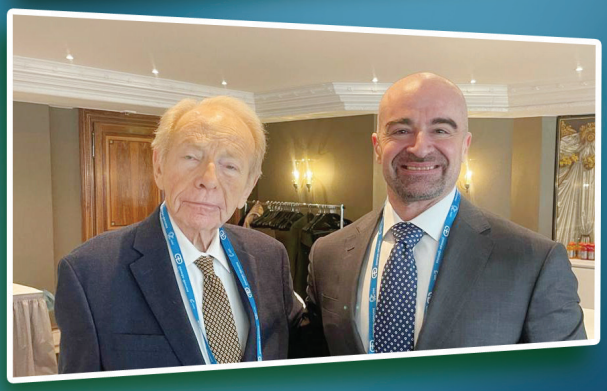

عام التحول الدبلوماسي للاتحاد الوطني

*لطيف نيرويي

بالامكان ان نطلق على العام الحالي عام انعطافة حقيقية وتحول جذري في دبلوماسية الاتحاد الوطني الكوردستاني، نظرا للحراك الدبلوماسي الواسع والمؤثر للاتحاد الوطني على الصعيد العراقي والاقليمي والدولي الذي ترك اثرا كبيرا، وخصوصاً على المستوى الدولي، وقبل ان نتطرق الى اسباب وماهية هذا الحراك الدبلوماسي ينبغي ان نشير الى بعض من تلك التحركات الدبلوماسية.

- في منتصف شهر شباط من العام الحالي شارك رئيس الاتحاد الوطني بافل طالباني تلبية لدعوة رسمية في مؤتمر ميونخ الدولي للامن في المانيا، كرئيس وحيد لاحد الاحزاب الكوردستانية العراقية، واجرى على هامش هذا المؤتمر سلسلة من اللقاءات السياسية مع العديد من القادة والمسؤولين في الشرق الاوسط واوربا وامريكا، وناقش معهم القضايا والتطورات الملحة والمصيرية ذات الاهتمام المشترك، وسلط خلال تلك اللقاءات الرئيس طالباني الضوء على سياسة واستراتيجية الاتحاد الوطني حيال التحديات التي تشهدها المنطقة والعالم، والتي تتمثل بالحفاظ على الامن والاستقرار والنأي بالعراق واقليم كوردستان عن التشنجات في المنطقة، وترسيخ السلم وضمان سيادة العراق واقليم كوردستان.

- وخلال الايام القليلة المنصرمة استُقبل الرئيس بافل طالباني والوفد المرافق له من قبل وزير الخارجية الروسية سيرغي لافرف في العاصمة الروسية موسكو كرئيس اوحد لحزب كردستاني، وذلك في مراسيم رسمية كرئيس للاتحاد الوطني الكوردستاني، وناقش الجانبان في اجتماع رسمي العديد من القضايا الهامة السياسية والاقتصادية والامنية، واجمع الجانبان على ضرورة ترسيخ الامن والاستقرار والسلام المستدام، والحفاظ على سيادة العراق واقليم كوردستان، وتمتين العلاقات بين اقليم كوردستان والعراق مع روسيا.

في اجتماعاته بموسكو نقل الرئيس بافل طالباني كما في لقاءاته بمؤتمر ميونخ رسالة وسياسة واستراتيجية الاتحاد الوطني للمسؤولين في روسيا، كما لوحظ بان مراسيم الاستقبال وجدول اعمال الاجتماع وبث نتائج اللقاء في وسائل الاعلام الروسية، انها تمثل اهمية لدى الجانب الروسي، كما لو ان هذا اللقاء جرى بين رئيسي دولتين وليس بين مسؤول حزب سياسي وبين وزير خارجية دولة عظمى.

كما تؤشر النقاط المشتركة التي خرج بها الاجتماع وفقا لبيان الخارجية الروسية على نجاح الاجتماع، خصوصاً وان الجانبان اجمعا على العمل لترسيخ الاستقرار والسلام الدائم والحفاظ على سيادة العراق واقليم كوردستان، والنأي بالمنطقة من ان تتحول الى ساحة لتصفية الحسابات والصراعات الدولية.

نقطة اخرى في تحول دبلوماسية الاتحاد الوطني الكوردستاني تتمثل بان اغلب المسؤولين رفيعي المستوى الذين زارو اقليم كوردستان التقوا بقيادة الاتحاد الوطني في السليمانية او اربيل، واستقبلوا من قبل الرئيس بافل طالباني او رئيس فريق الاتحاد الوطني في حكومة الاقليم نائب رئيس حكومة الاقليم قُوباد طالباني، كما كان الحراك الدبلوماسي للاتحاد الوطني في العاصمة بغداد ترك اثرا كبيرا في وسائل الاعلام ولدى النخب السياسية والثقافية، والشارعين الكوردستاني والعراقي على حد سواء.

عوامل قوة الحراك الدبلوماسي للاتحاد الوطني

يحمل الاتحاد الوطني رسالة واضحة واستراتيجية ثابتة، متمسكا بثوابت راسخة اذا ما كان مع روسيا او امريكا او ايران او تركيا او اية دولة عربية كانت ام اوربية، فان سياسته تتمثل بان الاتحاد يحمل رسالة السلام والتسامح والاستقرار، وهو متمسك بضرورة حل المسائل العالقة بين بغداد والاقليم عبر الحوار والتمسك بالدستور والاتفاقات والتوافق السياسي.

- على الصعيد الدولي رغم تعدد محاوره الا ان الاتحاد الوطني يمثل قوة سياسية رصينة ويعتد بسياساته وبرامجه لمعالجة المشاكل التي تواجهها البلاد.

- بعد اجراء انتخابات مجالس المحافظات في العراق والنجاح الكبير الذي حققه الاتحاد الوطني فيها، ينتظر ان يتمكن الاتحاد من الحصول على ثقة الجماهير في انتخابات برلمان كوردستان المرتقبة، وان يسجل نصراً جديدا، ما يمكنه من الحصول على احدى رئاستي الاقليم او مجلس الوزراء في كوردستان، وهو ما سيتيح للاتحاد فرصة لمعالجة الازمات الداخلية والمشاكل العالقة بين بغداد واربيل، والمشاكل بين اقليم كوردستان ودول الاقليم عبر الحوار لخلق اجواء امنة مستقرة سياسيا واداريا واقتصاديا وامنياً في المنطقة، والعمل على ضمان حياة كريمة للمواطنين.

حيث ترى الدول العظمى والمؤسسات الدولية، ان تحجيم سلطات الاتحاد الوطني في حكومة الاقليم، اسهم في خلق ارضية غير مستقرة للعلاقات بين بغداد واربيل، وهو ما لا يصب في مصلحة المنطقة، حيث ان وجود اتحاد وطني قوي بامكانه انهاء التحديات والمشاكل والازمات الراهنة.

بعد انعقاد المؤتمر العام الخامس للاتحاد الوطني الكوردستاني، تمكن الاتحاد من صياغة برامج واستراتيجيات وخطط جديدة في مختلف المجالات، تمثل احداها توسيع وتمتين العمل الدبلوماسي، لذا فان الدبلوماسيين في العالم يرحبون بسياسة ونضال الاتحاد الوطني على الصعيد الدبلوماسي.

***قيادي في الاتحاد الوطني ومسؤول بورد الاعلام**

تاكيدات على اهمية زيارة بافل طالباني إلى موسكو

أكد الأكاديمي والاستاذ الجامعي الدكتور حامد الصراف، أهمية الزيارة التي قام بها رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني إلى العاصمة الروسية موسكو، مشددا على أن روسيا تبحث عن الصداقة والتعاون مع العراق.

وقال الصراف خلال مشاركته في برنامج شؤون عراقية والذي يعرض على شاشة قناة المسرى، إن العراق اليوم في وضع آخر يستهدف إعادة بناء البنى التحتية والإعمار، ولابد عليه من الانفتاح على مختلف الدول، لأنه بعد ٢١ عاما لم يستطع العراق من إعادة إعمار نفسه والتغلب على الصعوبات الكبيرة.

وأضاف الصراف أن للعراق علاقات تاريخية مع روسيا حتى قبل تفكك الاتحاد السوفياتي، وكان للاتحاد الوطني أيضا علاقات مع روسيا والدول الاشتراكية خاصة وأن الرئيس مام جلال كان يمتلك علاقات جيدة مع المعسكر الاشتراكي الذي كان داعما لحقوق الشعب الكردي.

وعن زيارة رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني الى العاصمة الروسية موسكو، شدد الصراف على أن هذه الزيارة مهمة في هذا الظرف الصعب الذي يمر به العراق والمنطقة برمتها، حيث تعد مراجعة جيدة للتاريخ، وهي بمثابة اللمسات الأولى لإعادة اقليم كردستان دوره.

واشار الصراف إلى أن روسيا تبحث عن التعاون والصداقة مع العراق، لافتا إلى أن زيارة الرئيس بافل طالباني تؤشر على وجود آفاق في التعاون بين الجانبين وقيادة الاتحاد الوطني أدركت ذلك، مشددا على أن العراق بحاجة إلى إعمار ولابد من تنويع مصادر التكنولوجيا والتسليح والاعمار، سواء من روسيا أو الصين أو كوريا أو غيرها من الدول.

ولفت الصراف إلى أنه تم إنشاء تحالف اقتصادي مهم يسمى بريكس وهو يضم دول البرازيل، الهند، روسيا، الصين، وجنوب أفريقيا، وهي دول اقتصادية متقدمة تنافس الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة، مشيرا إلى أن العراق يسير باتجاه الانضمام الى تحالف بريكس، وهو ما اكده السفير الروسي في العراق حيث صرح بأن العراق مرشح للانضمام الى التحالف.

حامد الصراف: روسيا تبحث عن التعاون والصداقة مع العراق

وشدد الصراف على أن زيارة الرئيس بافل طالباني الى موسكو، تم التأكيد خلالها على العلاقة التاريخية بين روسيا من جهة واقليم كردستان والعراق من جهة أخرى، كما تم التأكيد على أن العراق دولة مهمة لما يمتلكه من مقومات، وعدم عبث أي طرف خارجي بوحدة العراق وتحويل ارضه إلى ساحة لتصفية الحساب لا تخدم مصالح الشعب العراقي في اقليم كردستان وباقي العراق.

رسالة للغرب

وشدد الصراف على أن حفاوة استقبال الرئيس بافل طالباني في موسكو تعكس قوة العلاقة ومستقبلها الجيد بين اقليم كردستان والعراق مع روسيا، مؤكدا أن أن زيارة الرئيس بافل طالباني إلى موسكو فرصة للاتحاد الوطني بأن يوصل رسالته للعالم الخارجي، مشددا على أن الزيارة رسالة قوية من طالباني الى الغرب، بأن لدى العراق أصدقاء من جميع دول العالم، مشددا على أن هذه طبيعة العراقي المخلص لوطنه وقوميته، واصفا الزيارة بالمهمة والموفقة وتم خلالها عقد لقاءات مع وزير الخارجية سيرغي لافروف، ونائب رئيس الوزراء ميخائيل بوغدانوف وهو مؤشر على اهتمام كبير من روسيا بالاتحاد الوطني الكردستاني ورئيسه بافل طالباني، ولبناء مستقبل أقوى وأفضل لهذه العلاقة.

اتفاق بين القوى السياسية لحسم ملف تشكيل حكومة كركوك المحلية

كشف وزير العدل خالد شواني عن اتفاق بين القوى السياسية لحسم ملف تشكيل حكومة كركوك المحلية.

وقال شواني في برنامج بث على شاشة فضائية السومرية، ان "كركوك بحاجة الى إدارة حكيمة وعادلة تحقق التعايش السلمي وتبتعد عن القضايا السياسية"، مؤكداً العمل على "اعداد ورقة متكاملة بين كل الأطراف الفائزة بالانتخابات لغرض الوصول لحكومة جديدة بعيداً عن الاقصاء والتهميش لأي مكون لان المرحلة المقبلة هي مرحلة تعايش وخدمات ومعالجة إشكالات الماضي".

وكشف عن "مشاركته والسعي بالوصول الى التوافقات بين الأحزاب الكردية لغرض حسم ملف محافظ كركوكط، لكنه استبعد الحصول على المنصب بسبب "التزامه بتنفيذ البرنامج الحكومي من خلال متابعة الملفات وادارتها في وزارة العدل"، مؤكداً أن ما يخص ترشيحه للمنصب هي "تسريبات خاطئة".

وأضاف شواني، أن "حزب الاتحاد الوطني الكردستاني يرى أنه يجب أن يحظى محافظ كركوك بدعم كبير ومقبولية من المكونات الأخرى وان يفهم آليات ورقة الاتفاق السياسي التي نعمل على اعدادها والالتزام بمفرداتها وان يكون له علاقة طيبة مع الحكومة الاتحادية وبغداد، مردفاً: "نحن نريد ان يكون كرديا للعديد من الاعتبارات، والعرب والتركمان يريدون الامر بالتناوب، والمسيحيون أيضا لديهم رؤية خاصة بهم".

وتابع أن "هناك اتفاقاً بين المكونات جميعها على الورقة السياسية التي اعددنها بنسبة ٧٥٪ والباقي منها ليس محل خلاف عميق وسيتم حله وستكون محل رضا لجميع المكونات وستمثلهم جميعاً وحسم هذا الملف ليس ببعيد".

ورأى أن "كركوك قضية محورية بالنسبة للكرد الموجودين فيها لان كل الاتفاقات على مر السنوات السابقة فشلت، أي بمعنى ان سياسية التهميش والاقصاء لن تصب بمصلحة أي مكون ولا يمكن لطرف ان يفرض اجندة سياسية على اخر".

وأكد شواني، أن "حزب الاتحاد الوطني لا يريد لكردستان ان تنقسم وهذه ادعاءات من قبل اطراف أخرى تحاول الطعن بنا.. نحن أصحاب الإقليم فكيف نقسمه ونحن حررناه بدماء شهدائنا ولا يمكن ان نفرط به".

الهجرة المليونية لشعب كوردستان.. أروع ملاحم النضال

قبل ٣٣ عاما، وبعد أن لملم النظام الديكتاتوري البائد قواته المنهزمة في الكويت، وأقدم بكل وحشية على قمع الانتفاضة في الجنوب، ساق فلول قواته إلى كوردستان في العام ١٩٩١، وتمكن وبسبب السماح له بتحليق مروحياته من إعادة احتلال عدد من المدن الكوردستانية التي تحررت إثر الانتفاضة في شهر آذار من العام ١٩٩١.

وهذا ما أدى الى حدوث هجرة مليونية كوردستانية نحو المناطق الحدودية وبالأخص حدود ايران وتركيا، وخلال هذه المسيرة المليونية تعرض أبناء شعب كوردستان الى الويلات والكوارث من جوع وموت والأصابة بالعديد من الأمراض، وتناقلت وكالات الأنباء العالمية والفضائيات الصور المأساوية لهذه الهجرة التي أن دلت على شيء فإنما تدل على رفض شعب كوردستان للديكتاتورية والعيش تحت ظلها.

اعوام مرت على أهم صفحة من صفحات نضال شعب كوردستان، هجرة قاربت المليونين وبدأت العوائل الكوردية بالنزوح نحو الحدود العراقية التركية الايرانية، نحو المجهول، تاركة أرضها وسكنها وما تملك، هائمة على وجوهها سيراً على الاقدام، قاطعة مئات الكيلومترات في ارض جبلية وعرة مرهقة، تعاني من البرد والجوع والخوف من الموت الذي يلاحقها والمصير المجهول، هاربة من بطش الطاغية وزبانيته المسعورين وجنوده، ومعها تجارب ومآسي مروعة، فها هي انفالاتهم القبيحة لم تلتئم جروحها بعد.

فبعد ان انتفض شعب كوردستان في ١٩٩١/٣/٥ وامتدت الانتفاضة في الايام التي تلتها لتشمل جميع المدن والقصبات والقرى بعد فشل الطاغية صدام باحتلال الكويت وهزيمته منها، كانت الانتفاضة اشبه بكسر ابواب سجن

كبير والخروج منه بعد ترنح السجان وضعفه، فرحة عارمة غمرت الناس، انها السعادة التي يشعر بها الانسان عندما يرى سقوط الظالم وفرصة الانعتاق من عبوديته المقيتة.

فمن طيبتهم وسعادتهم تلك، لم يفكروا حتى بالانتقام، فالقطعات العسكرية الموجودة هناك بعد ان تفرقت وهربت لم تجد غير هؤلاء الناس لهم ملجأ ومأوى، وحتى في بعض المدن التي بقيت تحت سيطرة قيادة النظام البعثي كالموصل، تمكنت اعداد من الكورد بالخروج منها والالتحاق بالانتفاضة المباركة والمشاركة فيها، وقيام النظام البعثي باعتقال اعداد كبيرة من الرجال والشباب الكورد من سكنة هذه المدينة وحجزهم في معسكرات وقواطع الجيش الشعبي في حمام العليل والسلامية، والقيام بتبليغ المواطنين الكورد بواسطة مكبرات الصوت لسيارات الشرطة والرفاق الحزبيين، طالبين منهم بالخروج الفوري من المدينة وخلال (٢٤ ساعة) والا فسيكون مصيرهم الموت المحقق، ولم يستثنى من هذا الامر احدا حتى عوائل الاسرى والمفقودين والشهداء الكورد الذين زج بهم صدام في حربه مع ايران، خرج اغلبهم وهربوا الى المدن الكوردية الاخرى لينضموا بعدها الى الهجرة الجماعية في رحلة المليون، أي خوف وأي قلق يصيب الانسان حين يعيش هذه الاحداث، لايمكن تصور هولها على النفس البشرية الا من عاشها و وقع تحت كابوسها ورأى مأساتها وعانى من بؤسها.

خرجوا عن بكرة ابيهم بعد ان تقدمت قوات الديكتاتور المقبور وبدأت بقصف المدن الرئيسية وما حولها بالمدفعية البعيدة المدى، ولم يبق الا كبار السن والعجزة ومن فوض امره الى الله تعالى وبقى في داره، رجال ونساء اطفال وشيوخ بمئات الآلاف تركوا مساكنهم، وما اصعب على الانسان حين يترك داره ومعه عائلته لايحمل معه غير اشياء ضرورية بسيطة وقد يتركها في منتصف الطريق بعد ان ينال منه الجوع والارهاق، وحتى الذين هربوا بسياراتهم تركوها في الطريق اما لنفاذ الوقود او لوعورة الطرق والزحام، فكان كيوم الحشر حين يسير الناس افواجا لاترى لها بداية ونهاية، قدر شعب مسالم كتب عليه العذاب والقهر ورد على اخلاصه وامانته بالخيانة والغدر.

قامت قوات من البيشمركة التي تجمعت خلال ايام الانتفاضة بمجابهة قوات الطاغية صدام في عدة محاور وتمكنت من عرقلة تقدمها نحو الجموع البشرية النازحة عبر الجبال، شهران من الزمن قضتها هذه الاعداد الكبيرة من الناس منذ بداية هجرتهم تلك وعودتهم، قضوها بالسير في الطرق الجبلية وفي العراء يفترشون الارض والصخور بين البرد وقلة الطعام والمرض ومحظوظ من تمكن من جلب بعض الاغطية والفرش والطعام معه.

بعد وصولهم الى داخل الحدود الايرانية والتركية، حيث كان الناس قد اتجهوا في اتجاهين، مجموعات توجهت الى حدود ايران، وكانت اكبر هذه التجمعات في منطقتي (زيوه) و(نغده)، ومجموعات توجهت الى حدود تركيا وكانت اكبر هذه التجمعات في منطقة (جلى)، قدمت لهم بعض الدول والمنظمات الانسانية مساعدات من اغذية وخيام وعلاج طبي.

لقد سقط الكثيرون من هؤلاء الناس وماتوا نتيجة الظروف القاسية التي مروا بها، فاختلطت دماؤهم بدماء شهداء حركة التحرر الكوردية الذين سقطوا دفاعاً عن وطنهم وكرامتهم، فرَوت هذه الدماء الزكية ارضهم الطاهرة، قائلين للمتسلط الظالم ... لن ندعك تسلبنا حريتنا بعد الآن مهما كان الثمن.

وفي منتصف شهر مايس من نفس العام صدر قرار مجلس الامن الدولي المرقم (٦٨٨) انشاء منطقة آمنة للكورد في كوردستان شمالي خط العرض (٣٦)، طردت منها قوات الجيش البعثي. وهكذا بدأت هذه الملايين البشرية

برحلة العودة الى مساكنها وممتلكاتها والتي اغلبها كانت قد سرقت ونهبت.

ففي مثل هذا الايام سطر شعب كوردستان أروع صفحة من نضاله المشرف المشروع صوب تحقيق حقوقه المشروعة والتي تشكل بالضرورة طموح وغاية المناضلين والتقدميين والمثقفين صوب العدالة والانسانية..فمن خلال مسيرة مليونية صوب الفيافي والجبال في ظروف بالغة القسوة استطاع الشعب الكوردي كسب عطف العالم وتأييده بقرار دولي هو ٦٨٨ الصادر عن مجلس الامن في الخامس من ابريل عام ١٩٩١ الداعي الى الزام النظام المقبور الكف عن مطاردة الكورد الذين رفضوا سياساته الهوجاء وحروبه الفاشلة كلها.. مع احترام حقوق الانسان العراقي تلك الحقوق التي كانت منتهكة لسنوات عجاف طويلة ابان حكم ابشع ديكتاتورية وجدت على الارض.

شكل القرار ٦٨٨ نواة لعدة قرارات لاحقة نحو تحجيم النظام البائد ولو طبق بنود القرار المذكور بحذافيره لكان كافياً لاسقاط النظام دون الحاجة الى عمليات عسكرية مباشرة حيث جاء بمبادرة فرنسية تبعه قرار انشاء منطقة الطيران العراقي في الشمال والجنوب مما ساعد النازحين العودة الى ديارهم وتحقيق اهداف الهجرة المليونية العفوية التي كانت نقطة انطلاق جديدة للاحزاب الكوردية لكي تشكل ادرة كوردية تحظى بتأييد الدول والمناصرين للانسانية اينما وجدوا.

وحيث كانت الانتفاضة الكوردية نتيجة تداعيات حرب تحرير الكويت وبنوع من التخطيط من قبل القيادة الكوردية ناهيك عن غضب الشعب وانتفاضة الجنوب العراقي، كانت الهجرة المليونية تعبيرا عفويا صادقا ردا للديكتاتورية باختيار الموت في الجبال وسط الثلوج والبرد على الاستسلام والخنوع.. حيث شاهد العالم عبر التلفاز مسيرة قل نظيرها لنساء واطفال وكبار السن اودت بحياة العشرات منهم بتسأولات هل يعقل ذلك فقد تركوا ديارهم بمحض ارادتهم في فصل تاريخي اخر نحو فضح حقيقة النظام المقيت.

فقد اوضحت الهجرة المليونية بان الشعوب قادرة على تقرير مصيرها بعيدا عن السياسة والسياسات التي كبلت الطموحات الكوردية منذ تدشينه النضال قبل اكثر من قرن وعشرات الاعوام نحو تحقيق حقوقه المشروع بضمنها انشاء كيان كوردي مستقل اسوة بشعوب ودول العالم حيث يعتبر الكورد اكبر قومية لاتمتلك دولة خاصة بهم وما يعني ذلك النضال الدؤوب لكل الشرفاء والمناضلين صوب الحقوق الانسانية المشروعة لكل البشر..

ونتيجة الاوضاع المزدرية للنازحين بادرت ايران الاسلامية وتركيا الى فتح معابر لامدادهم بالحاجيات الحياتية الاساسية كما القت الطائرات المساعدات الانسانية من الجو حيث اودت حمولة بعضها الى موت اعداد منهم في مشاهد مؤثرة وماساوية..

وكما يحمل خزين الذاكرة الكوردية الكثير الكثير من دروس وعبر تلك الملحمة البطولية التي اودت بحياة اطفال ورضع ونساء صوب الحرية.. والدرس الاخر للاحزاب الكوردية وقياداتها التي تدين لنضال ابطال الهجرة المليونية فلولا الهجرة المليونية لما توفرت الاجواء لتشكيل الادارة الكوردية فهي مدينة للشعب بكل ما انجزتها خلال الاعوام اللاحقة من ثروات هي ملك الشعب اساسا وابطاله وبالاخص اطفال ونساء وشباب وشيوخ الهجرة المليونية.. وقدرهم في المضي لتحقيق طموحاتهم الحتمية رغم العراقيل الذاتية والتصريحات المخيبة وغير المنطقية تاريخيا.

تحية لشهداء الهجرة المليونية ولسائر شهداء الكورد وكوردستان.

في الذكرى السنوية 44 لإبادة الكورد الفيليين الجماعية

*فؤاد عثمان

تمر على شعبنا الكوردي هذه الايام الذكرى السنوية ٤٤ لتهجير و ترحيل و ابادة الكورد الفيليين ،حيث قام النظام البعثي المباد بتهجير اعداد كبيرة من الكورد الفيليين بدافع العنصرية في اطار سياسات الابادة الجماعية للكورد، حيث شهد شهر نيسان سنة ١٩٨٠ ابشع عملية للتهجير القسري للكورد في مناطق قاطنيها واستمرت هذه العملية لفترات لاحقة، لم يقتصر التخطيط لابادة الكورد الفيليين على عملية التهجير والترحيل بل شملت الابادة بدافع التبعية العنصرية.

وفي الحقيقة فإن تلك الجرائم بدأت منذ وقت مبكر منذ عام ١٩٦٩، حين شنت حكومة حزب البعث التي تسلمت السلطة بانقلاب عسكري في عام ١٩٦٨ حملة ترحيل ونفي قسري استهدفت الكورد الفيليين لأسباب عرقية ومذهبية اذ جرى في عام ١٩٧٠ ترحيل أكثر من ٧٠ ألف فيلي إلى إيران وسحبت جنسيتهم العراقية، وجرى الإبلاغ عن كثير من حالات الاختفاء والإعدام بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٣.

في الحقيقة فان جرائم ابادة الكورد الفيليين بدات منذ سنة ١٩٦٩ حيث شن النظام البعثي المباد بعد ستلمه الحكم في العراق حملة ترحيل ونفي قسري استهدف الكورد في مناطق مختلفة في العراق خاصة ضواحي بغداد و مدن مندلي و قازانية و خانقين و زرباطية و مدن اخرى اذ جرى سنة ١٩٧٠ ترحيل اكثر

من ٧٠ الف فيلي الى ايران و سحب جنسيتهم العراقية بدافع التبعية وجرى اعلان عن كثير من الحالات الاختفاء القسري سنة ١٩٧٣.

وتشير الارقام الى انه جرى ترحيل نحو نصف مليون كوردي فيلي الى ايران و اختفى مالا يقل على ١٥ الف كردي من الشباب لم يتم العثور على جثامينهم حتى الان. ناهيك عن عمليات الإعدام الممنهجة في بغداد و ديالى و مدن اخرى عام١٩٧٩ ثم امتدت بعد ذلك إلى مناطق عراقية وكردية أخرى.

تعرض الكورد الفيليين لحملات الاضطهاد والقمع المكثفة حيث قام النظام المقبور سنة ١٩٧٩ بحملة منظمة لابادة الكورد وصلت الى ذروتها سنة ١٩٨٠ حيث اصدر النظام الصدامي القرار رقم ٦٦٦ سنة ١٩٨٠ حرم في سياقه الكورد الفيليين من الجنسية العراقية و عدهم ايرانيين وتم نقل مئات من العوائل الفيلية الى الحدود الايرانية و طردهم خارج العراق وحرّموا من جميع ممتلكاتهم، وصودرت عقاراتهم واموالهم المنقولة وغير المنقولة. كما و مورست بحق الكورد الفيليين جرائم بشعة حيث اجبر النظام الرجال على طلاق زوجاتهم مقابل مبالغ مالية.

بحسب الإحصاءات، فقد أكثر من ٢٢ ألف شاب من الفيليين في الثمانينيات ودُفن ٥٠٠٠ تاجر فيلي وهم أحياء، إلى جانب ترحيل حوالي ٦٠٠ ألف فيلي من العراق إلى إيران، حيث مات كثير منهم في المنفى.

بعد سقوط النظام و تأسيس المحكمة الجنائية العراقية العليا، كان ملف ابادة الكورد الفيليين احدى اهم الملفات التي تحققت المحكمة فيه وبعد جلسات عدة اعتبرت المحكمة الجنائية العراقية العليا في قرائتها الاخيرة ابادة الكورد الفيليين ابادة جماعية. حيث اصدر الحكم القضائي إستناداً إلى المادة (١١) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل، الأمر الذي ترتب عليه إصدار الحكومة العراقية بيانها وتعهدها الرسمي بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٤٢٦) لسنة ٢٠١٠ بتأريخ ٢٠١٠/١٢/٨ بهدف إزالة جميع الآثار السيئة عن هذا المكون الوطني الأصيل بصفته جزء أساسي لا يتجزأ من مكونات الشعب العراقي المنصوص عليها في ديباجة الدستور ، كما تبعه قرار مجلس النواب رقم (١٨) لسنة ٢٠١١ بتأريخ ٢٠١١/٨/١ والقاضي بإعتبار ما تعرض له المكون الفيلي وبالإستناد إلى قرار محكمة الجنايات العليا جريمة إبادة جماعية وصادق عليه رئيس الجمهورية بموجب القرار الجمهوري رقم (٦) لسنة ٢٠١٢ بتأريخ ٢٠١٢/٢/٨ ، والتي نشرت جميعاً في الجريدة الرسمية لجمهورية العراق / الوقائع العراقية.

المجد والخلود لشهداء الكورد المغدورين

وتحية لذوي الشهداء الصامدين

*صحفي و ناشط في مجال ملف الجينوسايد

لقاءات الفخامة

تقديم الخدمات وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين يمثل أولوية قصوى

أهمية الاحتكام إلى الدستور والقانون والتفاهمات بين القوى السياسية

زار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٣ نيسان ٢٠٢٤ دار العناية الإلهية لكبار السن. وأشاد السيد الرئيس، خلال لقائه المشرفين على الدار، بالجهود التي يقدمونها للعناية بالنزلاء وتوفير الحياة الكريمة لهم، مؤكدا على بذل كل ما من شأنه الارتقاء بالخدمات وتهيئة الأجواء المناسبة لكبار السن من النزلاء.

وقدّم فخامته تهانيه للمشرفين والنزلاء بعيد القيامة، متمنيا لهم ولعوائلهم الخير والسلام والمحبة.

وتفقد رئيس الجمهورية الدار، واطلع على واقع النزلاء واحتياجاتهم ومستوى الرعاية الصحية والاجتماعية في الدار. وأكد السيد الرئيس أن أبواب رئاسة الجمهورية مفتوحة لتقديم التسهيلات المطلوبة للدار والتنسيق مع الجهات المعنية لتذليل العقبات التي تواجه المشرفين على الدار وبما يسهم بتقديم الأفضل لهذه الشريحة.

كما زار فخامة الرئيس دار راهبات الأم تيريزا واستمع إلى شرح حول الرعاية التي يتلقاها الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، مؤكدا دعم فخامته لتلبية احتياجاتهم ومستلزمات تسهيل عملهم من أجل الاستمرار في تقديم الخدمات للطفولة والاهتمام بشؤونها.

وشدد فخامته على ضرورة العناية بهذه الشرائح وتوفير متطلباتها، والعمل على رفع وتحسين قدرات الأطفال الذهنية والفكرية.

وعبرت إدارة الدار، عن بالغ السعادة والارتياح لزيارة رئيس الجمهورية، وحرصه على تفقد أوضاعهم والتعرف على احتياجاتهم ومتطلباتهم والعمل على توفيرها.

نحو التماسك الوطني ووحدة الشعب على قيم المحبة والعدل والمساواة

حضر فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٣١ آذار ٢٠٢٤ القداس الإلهي الذي أقامته كاتدرائية القديس يوسف بمناسبة عيد القيامة المجيد.وألقى السيد الرئيس كلمة بهذه المناسبة أعرب من خلالها عن تهانيه للمسيحيين بعيد القيامة، متمنيا لهم ولعوائلهم السلام والخير والمحبة.

وأكد رئيس الجمهورية أن الشعب العراقي مرّ بظروف صعبة من الأنظمة الشمولية والإرهاب والجرائم، داعيا فخامته إلى التماسك الوطني ووحدة الشعب على قيم المحبة والعدل والمساواة.

استقبال عدد من قادة الكتل النيابية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢ نيسان ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، عددا من رؤساء الكتل النيابية، حيث جرى بحث الأوضاع العامة في البلد وتطوراتها.

وفي مُستهل اللقاء، رحب فخامته بالسادة رؤساء الكتل النيابية، وتبادل معهم التهاني والتبريكات بمناسبة شهر رمضان المبارك.

وأكـد فخامة رئيس الجمهورية أهمية التعاون والتنسيق بين القوى السياسية من أجل ديمومة وتعزيز الأمن والاستقرار، والعمل المشترك في كل ما من شأنه الارتقاء بأوضاع البلد سياسيا وأمنيا اقتصاديا، مشيرا فخامته إلى ضرورة الإسراع في انتخاب رئيس جديد لمجلس النواب من أجل استمرار المجلس في عمله التشريعي والرقابي.

وأضاف السيد الرئيس أن قضايا الخدمات وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين تمثل أولوية قصوى، لافتا إلى أهمية تضافر جهود جميع السلطات والمؤسسات الحكومية لدعم مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية.

من جانبهم، أعرب رؤساء الكتل النيابية عن تأييدهم لطروحات فخامة رئيس الجمهورية في أهمية توطيد التعاون بين جميع القوى السياسية لترسيخ الأمن والاستقرار وتلبية متطلبات المواطنين المعيشية والخدمية.

ضرورة أن ينهض المسؤول بدوره القيادي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، في قصر السلام ببغداد، عددا من المسؤولين في الدولة.وتبادل السيد الرئيس، خلال اللقاء، التهاني والتبريكات مع السادة المسؤولين بمناسبة شهر رمضان المبارك، متمنيا أن يعاد على الجميع بالخير والبركة.

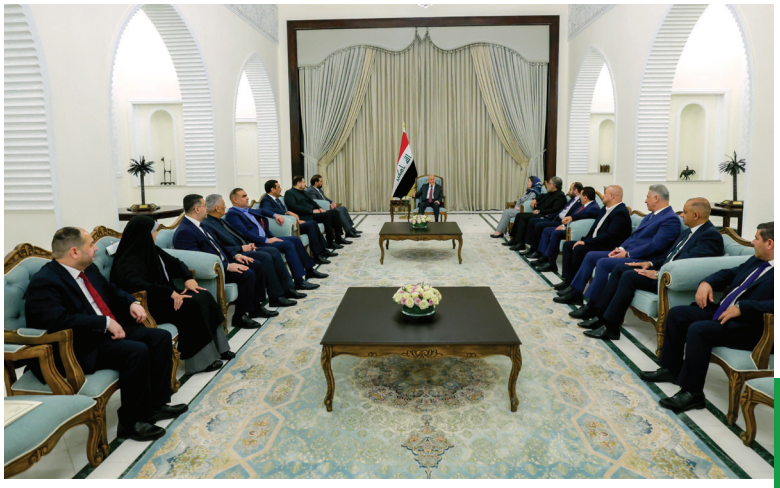

وأكد رئيس الجمهورية ضرورة أن ينهض المسؤول بدوره القيادي ويحشد طاقات وجهود مؤسسته ودائرته في خدمة المواطن وتلبية احتياجاته وبما يسهم في تنفيذ البرنامج الحكومي.

وأضاف فخامته أن ترسيخ الأمن والاستقرار ركيزة مهمة ومنطلقا لتقديم الخدمات وتأهيل البنية التحتية، مشددا على ضرورة تكاتف الجهود لمواجهة التحديات التي تواجه البلاد في المجالات الأمنية والاقتصادية والبيئية.

قوة المركز من قوة الإقليم وقوة الإقليم من قوة المركز

وتحدث السيد الرئيس عن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، مؤكدا أن قوة المركز من قوة الإقليم وقوة الإقليم من قوة المركز.

وأضاف فخامته أهمية الاحتكام إلى الدستور والقانون والتفاهمات بين القوى السياسية لإيجاد الحلول للمسائل العالقة بين الجانبين.

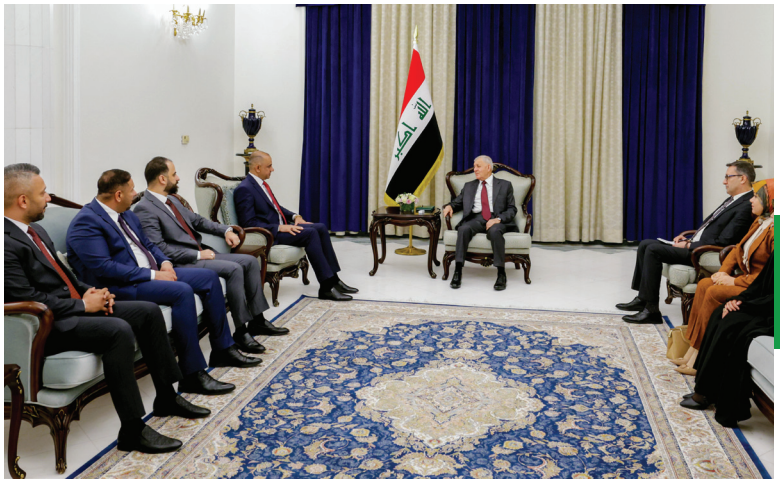

بدورهم، أكد المسؤولون حرصهم على أداء الواجبات المناطة بهم للارتقاء بواقع الخدمات المقدمة للمواطنين وإصرارهم على العمل المشترك وتوطيد التعايش بين العراقيين، كما أشادوا بطروحات فخامة رئيس الجمهورية في مواجهة الظروف والتحديات التي تمر بالبلاد.

ضرورة مراعاة ومتابعة المواصفات الفنية في الاختصاصات الهندسية

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢ نيسان في قصر السلام ببغداد، نقيب المهندسين العراقيين السيد ذو الفقار حوشي المكصوصي وعددا من أعضاء النقابة.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، أن الاستقرار الأمني في المدن والمحافظات انعكس إيجابياً على المضي قدماً في مسيرة البناء والإعمار وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية والكبيرة وتقديم الخدمات، مشيرا إلى أن التخطيط المدروس والسواعد البناءة والمعطاءة ركيزتان لإعلاء البنيان وتقدم الأوطان والشعوب.

وشدد فخامته على ضرورة مراعاة ومتابعة المواصفات الفنية في الاختصاصات الهندسية كافة، وكذلك تنفيذ المواصفات الهندسية ومحاسبة المقصرين، مشيرا إلى أهمية مراعاة شروط السلامة واستخدام مواد بناء عالية الجودة وبما يضمن

سلامة الشاغلين والساكنين، وأهمية وجود فرق خاصة لإدامة شروط السلامة.

وأشاد السيد الرئيس بدور المهندسين العراقيين وجهودهم في تأدية دورهم ورسالتهم في خدمة القطاع الهندسي في العراق، وما حققته نقابة المهندسين من إنجازات وعمل وعطاء أسهم في تعزيز مسيرة التنمية الشاملة في البلاد، مبينا أهمية اعتماد التدرج المهني الصحيح لخريجي كليات الهندسة أثناء توظيفهم في مؤسسات الدولة.

وحث فخامته رئيس وأعضاء النقابة على الاهتمام بالبرامج التدريبية وعقد الندوات وإقامة المعارض إلى جانب فتح مجالات التعاون لتبادل الخبرات مع الدول الأخرى لتطوير العمل الهندسي ولمواكبة مسيرة التطور والتقدم التي يشهدها العراق على مختلف الأصعدة وبما يسهم في الارتقاء والنهوض بقطاع الهندسة وتطوير قدرات المهندسين العراقيين، مشيرا في هذا الصدد إلى استعداد رئاسة الجمهورية لتقديم الدعم والإسناد لنقابة المهندسين لحلحلة العقبات التي تواجه عملها.

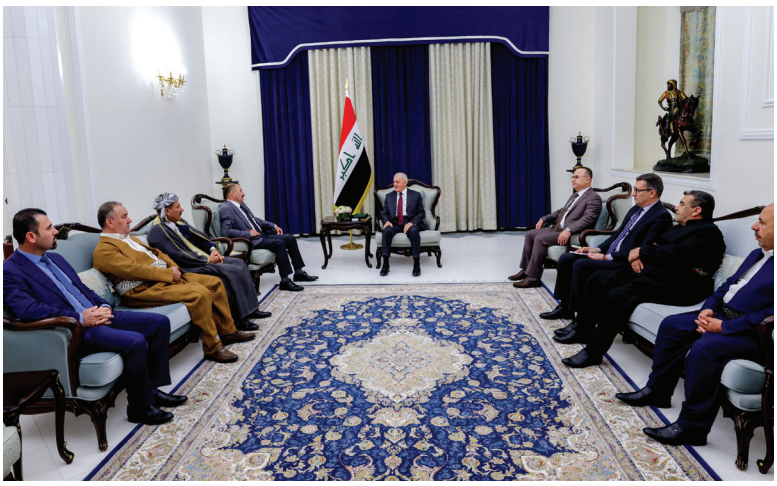

بدورهم، أستعرض نقيب وأعضاء نقابة المهندسين العراقيين سير أعمال النقابة وخططها على طريق بناء الوطن وازدهـاره، مؤكدين تكريس إمكانياتهم لتقديم مختلف أشكال التعاون مع مؤسسات الدولة من خلال المشاركة في الخطط والمشاريع التنموية وتقديم الاستشارات الهندسية والدورات التدريبية للمهندسين تحقيقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

ضرورة الارتقاء بالواقع الخدمي والمعيشي للمواطنين

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ١ نيسان ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، وفد كتلة آراك برئاسة السيد ثائر السعيدي.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، ضرورة تضافر جهود القوى السياسية والتعاون والتنسيق المشترك من أجل تعزيز الاستقرار والارتقاء بالواقع الخدمي والمعيشي للمواطنين، ودعم جهود الحكومة في تنفيذ برنامجها الوزاري سيما المتعلق بتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات الأساسية ومساندة الاقتصاد الوطني عبر تطوير آليات الاستثمار والقطاع الخاص.

من جانبه، أعرب الوفد عن حرص كتلة آراك على دعم جهود تثبيت الاستقرار والعمل المشترك لتوطيد الأواصر والمشتركات بين القوى السياسية وبما يدعم نجاح التجربة الديمقراطية في البلاد.

لأهالي طوزخورماتو مواقف مشهودة في مقارعة الإرهاب وحماية التعايش السلمي

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٣١ آذار ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، وفدا

من أهالي قضاء طوزخورماتو، بحضور نائب رئيس لجنة النزاهة النيابية السيد كريم شكور محمد.

وتناول اللقاء الأوضاع في قضاء طوزخورماتو، حيث أكد فخامة رئيس الجمهورية ضرورة ترسيخ الاستقرار في المدينة وضمان أمن أهلها، إلى جانب توفير كافة المستلزمات الخدمية والمعيشية لسكانها، وتلبية مطالبهم واحتياجاتهم.

وأضاف السيد الرئيس، أن أهالي طوزخورماتو كانت لهم مواقف مشهودة في مقارعة الإرهاب وحماية التعايش السلمي، وعانوا لسنوات عديدة من التحديات والمشاكل التي ينبغي حلها.

من جانبهم، قدّم أعضاء الوفد لفخامة رئيس الجمهورية شرحا حول الأوضاع في طوزخورماتو وأحوال أهلها، وبعض المشاكل التي تواجههم، فيما أعرب السيد الرئيس عن دعمه لأهالي المدينة وحسم المسائل العالقة.

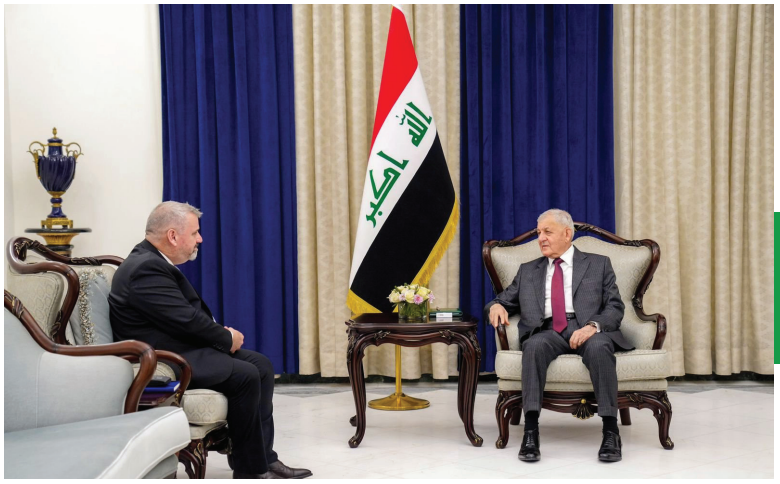

برنامج حكومي لكبح الفساد وتنشيط الاقتصاد وتشجيع الاستثمار

استقبل رئيس الجمهورية عبد اللطيف جمال رشيد، الاثنين في قصر السلام ببغداد، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى العراق توماس سايلر».

وأكد رئيس الجمهورية، خلال اللقاء، «حرص العراق على مواصلة طريق الإصلاح ومكافحة الفساد وترسيخ القانون وأسس العدالة واحترام حقوق الإنسان»، مشيراً بهذا الصدد إلى أن «الحكومة وضعت برنامجاً لكبح الفساد وتنشيط الاقتصاد وتشجيع الفرص الاستثمارية».

ولفت إلى «أهمية دور السفارات والبعثات الدبلوماسية في نقل الصورة الحقيقية عن التطورات الإيجابية في العراق إلى بلدانهم وشعوبهم لا سيما في مجال الأمن والاستقرار الذي تشهده المدن العراقية، وتحسن الأوضاع المعيشية للمواطنين»، موضحاً أن «العراق يضم العديد من المكونات والطوائف التي تحرص وتعمل على تعزيز التعايش السلمي المشترك».

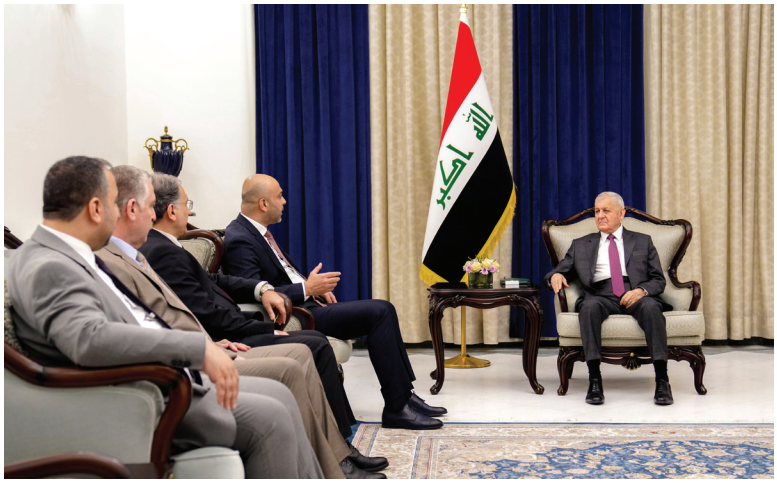

وتابع أن «رئاسة الجمهورية عملت على إطلاق سراح ما يقارب من (٩) آلاف موقوف الذين انتهت فترة محكومياتهم أو كانوا معتقلين بدون حكم قضائي من خلال تشكيل لجنة ضمت رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس القضاء الأعلى ووزارتي العدل والداخلية إضافة إلى مستشارية الأمن القومي».

وأكد «موقف العراق الثابت من القضية الفلسطينية وحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف»، مشدداً على «ضرورة وقف العدوان على غزة والمدنيين والسماح بدخول المساعدات الطبية والغذائية إلى القطاع».

من جانبه، أعرب سايلر عن «سعادته بلقاء رئيس الجمهورية»، مؤكداً «أهمية دور الاتحاد الأوروبي في توسيع آفاق التعاون مع العراق في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية».

ولفت إلى أن «العراق شريك ستراتيجي مهم للاتحاد الأوروبي».

ضرورة تعزيز الاهتمامات الانسانية والثقافية لبناء مجتمع متطور ومزدهر

استقبلت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، مساء يوم الأحد ٣١ آذار ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، عددا من الشخصيات الاجتماعية والرياضية والفنية والتعليمية، إضافة إلى مجموعة من الأطفال من ذوي متلازمة داون والمصابين بالتوحد.

وفي مُستهل اللقاء، هنأت السيدة الأولى الحضور بمناسبة شهر رمضان المبارك، متمنية أن يعيده الله على الشعب العراقي وهو يرفل بالأمن والأمان والسلام.

وأكدت السيدة شاناز إبراهيم أحمد أهمية الاستفادة من الطاقات والخبرات في مجال الثقافة والفن والرياضة وتقديم الدعم والاهتمام بما يسهم في بناء مجتمع متطور ومزدهر، مشيدة بالجهود التي تبذلها مدرسة بغداد للفنون الموسيقية والتعبيرية ومدرسة البالية للفنون في الاهتمام بالموروث الفني العراقي.

وأشارت السيدة الأولى إلى أهمية خلق حراك فني ثقافي بين الفنانين العرب والكورد بما يعزز من تلاقح الأفكار وتوطيد المشتركات بين الثقافات والموروثات الفنية في أنحاء البلاد.

كما أكدت السيدة الأولى ضرورة تقديم الرعاية والتدريب للأطفال المصابين بمتلازمة داون والتوحد وتنمية مهاراتهم وقدراتهم بأساليب متطورة تحاكي احتياجاتهم ومتطلباتهم ومساعدتهم على الاندماج بالمجتمع، والتخفيف من معاناة أسرهم في توفير مجالات تعليم أفضل تواكب قدرات أبنائهم ورعايتهم صحياً وفكرياً ونفسياً.

وأشادت السيدة شاناز إبراهيم أحمد بما حققه الطفل خطاب عمر الفائز بالجائزة الأولى في مسابقة الاحتساب الذهني التي أقيمت في تركيا متفوقاً على أكثر من ٦٠٠ مشترك من ٢٠ دولة عربية وأجنبية، مشددة على ضرورة دعم الكفاءات والأخذ بيدها نحو تحقيق آمالها وتطلعاتها.

بدورهم، ثمن الحضور اهتمامات السيدة الأولى بالقضايا الإنسانية ودعمها لذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال المصابين بمتلازمة داون .

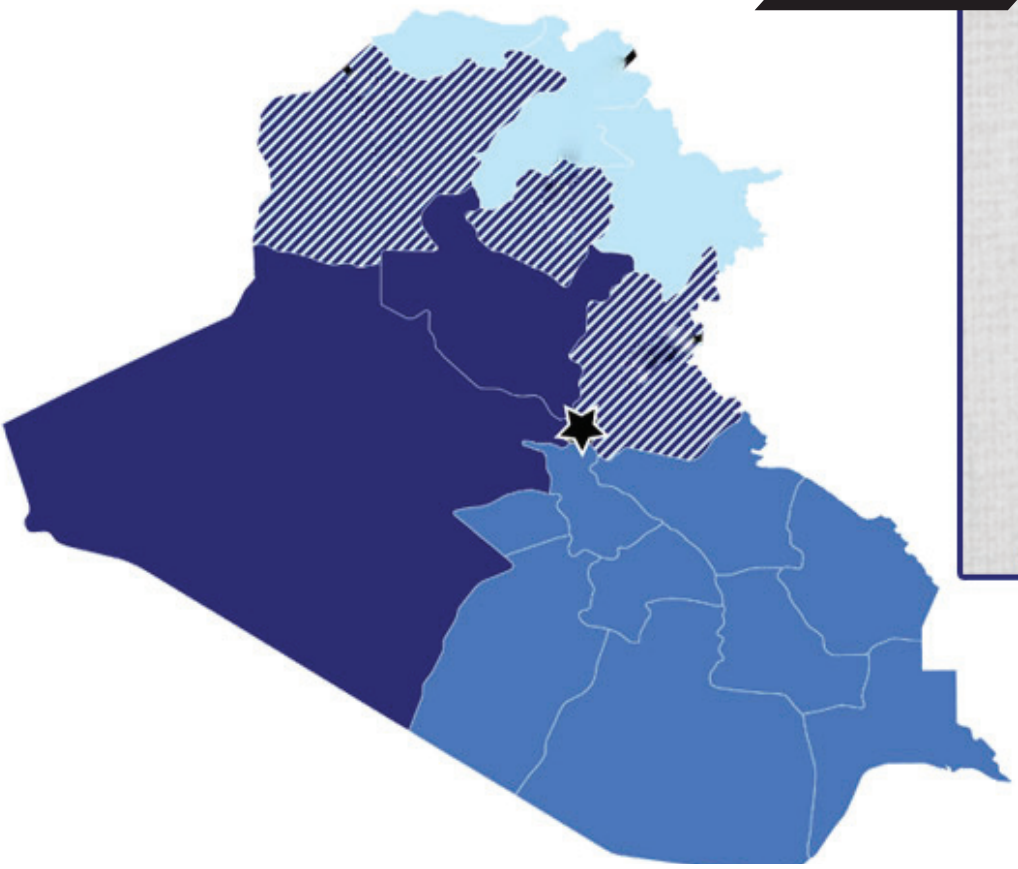

د.عدالت عبد الله :

العراق والمرجعية الموَحِّدة

كما يُقال دوماً وبعبارة مشهورة، ان الدستور هو قانون القانون، أو أُم القوانين، ولا مراء من أن كل قانون أو نص تشريعي ينبغي أن يكون مستنداً لقانون أعلى هو الدستور.

وسمو قانون الأُم هذا على القوانين الخاضعة له، التي تشرعها المؤسسات التشريعية وتُلزَم بها السلطات التنفيذية في أي بلد، راجع أساساً الى المرجعية الديمقراطية للدستور.

قاعدة متينة

بعبارة أخرى، ان الدستور، بخلاف آلية صياغة القوانين العادية الصادرة عن مؤسسات ما، له أساس ديمقراطي، هو إرادة المجتمع ومكوناته المختلفة في إختيار قاعدة متينة وأساس مرضي للقوانين، التي تقترحها أو تشرعها مؤسسات الدولة لتنظيم البلاد والعباد.

علاوةً على ذلك، يعتبر الدستور القانون الأعلى أيضاً، المُصادق عليه من قِبل الشعب، نظراً لإخضاعه لتقليد الأستفتاء الشعبي، الذي يمثل الآلية المعهودة لتجسيد الإرادة المجتمعية التي يستقوي بها الدستور.

إذن فالدستور، وبهذا المعنى، هو بمثابة العمود الفقري لكل دولة، والحفاظ عليه والإلتزام به، يساوي واجباً وطنياً وإستراتيجياً تتوقف عليه وحدة البلاد أرضاً وشعباً، فضلاً عن أنه يمثل مظهراً حضارياً أمام العالم.

وليس بأمر جديد إذا أقرنا مع بعض الدراسات العلمية: أن وجود أي جماعة سياسية منظمة يقتضي في الوقت ذاته وجود دستور لتلك الجماعة، هذا الدستور يحدد الأسس والقواعد التي تنظم حياتها.

ومن البديهي ان نذكر ان وجود الدستور ارتبط بوجود المجتمع السياسي، بحيث أن أي مجتمع سياسي قائم فإنه يخضع لنظام سياسي معين، وبالتالي يتولى هذا النظام مهمة تحديد نظام الحكم داخل المجتمع، وتحديد العلاقة ما بين الحاكم والمحكوم.

وهذا كله يمثل الأساس الناجع لبناء أي دولة سليمة ومستقرة، بل قوية بمفهومها الأوسع، أي قوة حضور المشاركة السياسية الضمنية والمباشرة للمجتمع في تنظيم بُنية أمور الدولة وتجسيد إرادة الشعب ومصالح مكوناته.

تاريخ جديد

والعراق ليس خارج هذه المعادلة التي نتحدث عنها بخصوص مفهوم الدستور وحقيقته، بل ربما هو البلد الذي بأمس الحاجة الى الحفاظ على دستوره الدائم، خصوصاً انه لم يشهد في تاريخه الجديد، أي منذ عام (١٩٢١) الى يوم زوال النظام السابق (٢٠٠٣)، دستوراً دائماً ولم يكن مجتمعاً متمتعاً بإرادة حرة لإقرار قانون ثابت لقوانين الدولة ودستور راسخ يستند الى إرادة الشعب العراقي بكافة قومياته وأديانه ومذاهبه وأطيافه ومن دون أي تمييز.

> **لايمكن أن يبقى العراق صامداً أمام التحديات الداخلية والخارجية دون سيادة مؤسسة حامية لدستوره**

وانطلاقاً من هذه المسلمة، لايمكننا التخيل أن يكون العراق بلداً آمناً ومستقراً وموحداً من دون تطبيق كافة مواد الدستور وبنوده، ولايمكن أن يبقى صامداً أمام التحديات الداخلية والخارجية من دون سيادة مؤسسة حامية لهذا الدستور، مؤسسة تكون مُحايدة ومهنية، فاعلة ومتجاوبة مع النزاعات والخلافات التي لها طابعاً دستورياً وبحاجة الى تدخل حاسم منها.

صحيح ربما كل دستور يحتاج الى اجراء بعض التعديلات عليه على ضوء التطورات التي تفرضها الحياة السياسية والمقتضيات المجتمعية والإقتصادية، ولكن صحيح أيضاً أن أي تعديل مُقترح أو أي فكرة بخصوص مراجعة مواد الدستور لابد وأن تنطلق من هاجس وطني، هو تقوية وحدة المجتمع وتماسكه وتعاضده، وتنبع من تطلع حضاري هو ضمان حريات وحقوق أوسع لمكونات البلد وفئاته المختلفة، لا التعاطي بعقلية مصادرة حريات وحقوق أبناء الشعب، أو التقليل من شأن أي جزء منها أو ضرب مصالحها.

والأهم من ذلك عدم خضوع هذه المؤسسة المعنية بحماية الدستور لأي إملاءآت سياسية تسيء الى هيبتها وتضرب دعائم مشروعيتها في ممارسة سلطتها العليا في البلاد ودورها المفصلي في الحد من المنازعات السياسية والإدارية والقانونية، التي لايمكن التعاطي معها إلا بفرض سلطة الدستور، ولكن قبل ذلك بسيادة هيبةٍ مؤسسية ناتجة عن تجارب صعبة أقنعت الرأي العام العراقي بعدالة هذه السلطة وضرورة سلطانها.

القاضي المتقاعد زهير كاظم عبود:

السلم المجتمعي ومبدأ التسامح

بعد سقوط النظام الدكتاتوري في العراق برزت الحاجة الضرورية لكتابة مسودة دستور عراقي يوضح الأسس التي تقوم عليها مرتكزات السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، مثلما يرسم شكل الدولة ويثبت حقوق وواجبات المواطن التي غابت في نصوص الدساتير السابقة، ويؤكد هذا الدستور على التساوي بين العراقيين بغض النظر عن الدين أو القومية أو الجنس أو المعتقد السياسي فعلا لاقولا.

فالدستور يرسي دعائم العملية القانونية للسلطة بشكلها العام وفق الاطر التي تؤمن بها السلطة، ويرتب أمور البيت العراقي الذي امعنت السلطات المتعاقبة في تخريبه وتهديم اجزاء مهمة منه، واستخفت بنصوص القوانين وبنصوص الدساتير المؤقتة، والعبرة كما نفهم ليست في النصوص الواردة في الدساتير أنما في التطبيق والالتزام.

وحتماً تناخى كل اهل العراق من أجل بذل الجهود للخروج بصيغ متنوعة للدستور يتم طرحها على الأستفتاء العام لأقراره بصيغته النهائية والشرعية حتى تم اقرار الدستور.

ومع كل النقائض والنقائص التي وردت في عدد من النصوص في الدستور النافذ، الا ان الامل كان في ان تنعكس التجربة والحاجة الموضوعية لتشذيبه

وتصحيح ما اعتراه من خلل، اعتمادا على فقرات المادة ١٤٢ التي تتيح لمجلس النواب اصدار التوصيات بشان تعديل نصوص الدستور، الا ان حالة الأرباك وعدم الثقة بين المكونات العراقية والحذر ضمن المرحلة الزمنية التي عاشها العراق بعد كنس سلطة الدكتاتور وبقاء شراذم النظام وبعض الزمر المأجورة طليقة ومنفلتة، مع عدم إنكار وجود فئة قليلة فهمت أن أسلوب القتال بالسلاح هو الطريق المناسب لرحيل القوات المحتلة ومارافق وجودها من قرارات مجلس الأمن الدولي، مما زاد المشكلة تعقيداً وإرباكا وامعن في زيادة التباعد، وهذا ما أدى بالتأكيد الى أطالة أمد فترة الاحتلال التي سعى الجميع الى أختزالها ببناء أسس الدولة والدستور في ظل السيادة الوطنية.

> **"نحن بأمس الحاجة الى التصافي وحقن الدماء وفتح الصفحة الجديدة للعراق الجديد"**

وقبل كل هذا كان النظام البائد قد ارتكب العديد من الجرائم الإنسانية والوطنية، وخسر العراق الملايين من خيرة أبناءه ورجاله، وأرتكبت زمر معروفة ومشخصة لعدد من هذه الجرائم مما استوجب أن تتم محاكمتهم وإنزال العقاب القانوني العادل بحقهم بمحاكمات أصولية يتولاها القضاء العراقيت، إلا أن إرباكا أخر تجسد في ربط المحكمة الجنائية العراقية العليا برئيس الوزراء وهو موظف تنفيذي في حين نصت المادة (٩٥) من الدستور نفسه على حظر انشاء محاكم خاصة او استثنائية، وكل محكمة مهما كان اسمها تخرج عن نطاق تكوين السلطة القضائية تعد غير مؤهلة لأن تكون جزء من جسد القضاء العراقي.

وطيلة السنوات العجاف التي مرت على العراق كان الطاغية يزيد الخناق على أعناق العراقيين عن طريق أصابع وأيادي يستخدمها الجلاد وسائل للإطباق على رقابهم فيسمم حياتهم ويعقد ايامهم ويزرع الخوف والرعب في جدران بيوتهم، هذه الأصابع والأيادي من بين أبناء شعبنا العراقي نفسه وأن كان القليل منهم من الأشقاء العرب، البعض منهم أتكأ عليه الطاغية وعده معبراً والبعض الآخر وظفه للترويج والتطبيل والآخر أيضاُ للدفاع عنه بشتى الأسباب والأساليب.

سنقف أمام حالة لابد من أن تكون رؤيتنا نافذة وثاقبة ومستلة من واقع معاناة شعبنا العراقي، وكذلك مصحوبة بالشجاعة والجرأة والأرتفاع على الجراح العراقية، تلك هي حالة العفو والمصالحة مع العناصر التي لم يصل فعلها الى ارتكاب الجنايات أو من الأفعال التي يمكن قبول المصالحة فيها، ويقيناً أن الملفات الخاصة بالضحايا هي التي ستشير الى خصوصيتها الوطنية مما يجب الأنتباه الى ضرورة عدم تسيس ملف الضحايا، وأن ندعو جميع أهلنا في العراق أن يتناسوا جراحهم والآمهم قدر الأمكان من أجل أن نخلق طريقاً جديداً يستطيع فيه من أخطأ أن يجد له محلاً في الحياة الجديدة وأن يتعرف على فداحة الخطأ المقترف وابتعاده عن طريق الخير بعد أن يعتذر ويطلب الصفح من شعبه وأهله. التجارب في هذا المجال عديدة وقريبة، ولعل هذه التجارب تكون دروسا يمكن الاستفادة منها وإيجاد الوسائل التي تنهي معاناة الناس في بلد ممتليء بالجراح والقهر والبؤس مثلما يمتليء بالثروات المستباحة.

أن ضرورة التفكير في قانون للمصالحة الوطنية كان يفترض ان يكون قبل أعداد مسودة الدستور حتى يمكن أن يجعل الماء الراكد صافياً، وأن يجعل الأخوة تتعانق وأن تسمو المقدرة وفعل الخير على فعل الثأر والأحقاد

والضغائن والاتهامات الجاهزة والبعيدة عن الوجدان والمروءة، فثمة من يحتاج لهذه اللمسة وثمة من يحتاج لإطفاء تأجيج النار في صدره او تخفيف لهيبها، وثمة من يستطيع أن يتفهم العفو ويتنازل عن حقوقه الشخصية وثمة من يقدر على الأرتفاع والتصافي من أجل الوطن والمستقبل وصولاً الى أجواء عراقية خالصة نستطيع معها أن نبدأ خطواتنا الأولى في الديمقراطية والمجتمع المدني والسلم الأهلي.

ويمكن أن تكون المآثرة التي سجلها الزعيم الشهيد عبد الكريم قاسم في العفو عن القتلة والغادرين مع اقتداره وقوته على الاقتصاص منهم، وعدم قدرة الصغار والقتلة على ممارسة هذه الأخلاق معه عند إقتدارهم بسب قدرته على الارتفاع وعدم قدرة الآخرين على أن يصلوا لمصاف وقدرة الشهيد على السمو بالنفس الى حد العفو وإطلاق مبدأ ((عفا الله عما سلف)).

وبدلا عن ذلك أصر القائمون على كتابة الدستور تضمين نصوص حظرت على شريحة من الناس العمل ضمن العملية السياسية (المادة ٧ من الدستور)، وكالت السلطة بمكيالين حين رفعت الحظر عن شخصيات مشمولة بالأجتثاث لتدخل العملية السياسية لأسباب لم تعد خافية على المدقق والمتابع الحصيف، واللافت للنظر انها تجاوزت الكيانات ذات النهج الطائفي او العنصري او التكفيري واكتفت بالبعث الصدامي وهي لاتقل عنه خطورة.

كما ضمنت المادة ١٣٥ من الدستور اعتبار هيئة الاجتثاث ومن ثم المساءلة والعدالة باعتبارها هيئة مستقلة وربطتها بمجلس النواب، بمعنى استمرارها بالعمل وفق الضوابط التي وردت في قانون الهيئة، ولم تزل تستمر بعملها حتى اليوم مع ان نص الفقرة ثانيا من نفس المادة منح مجلس النواب الحق بحل هـذه الهيئة بعد انتهاء مهمتها وأن يكون الحل بالأغلبية المطلقة، غير ان القانون والدستور لم يبينا الالية والفترة الزمنية والضوابط التي تنهي مهمة هذه الهيئة، كما لم يناقش مجلس النواب خلال دوراته المتعاقبة هذه الناحية خشية من الاتهامات الجاهزة التي تكال لشخص المقترح.

> **اصبح لزاما علينا أن نعالج أوضاعنا الداخلية قبل اوضاعنا الأقتصادية**

نحن بأمس الحاجة الى التصافي وحقن الدماء وفتح الصفحة الجديدة للعراق الجديد حيث كانت مشكلة العراق الطغيان والأستبداد وليس ثمة مشكلة في أفكار ومذاهب وقوميات واديان يعتنقها شعبنا، مشكلتنا الأساس في مخلفات الدكتاتورية التي رحلت دون رجعة، وتركت اثارها وندوبها في ارواحنا وعلاقاتنا، ولذا اصبح لزاما علينا أن نعالج أوضاعنا الداخلية قبل اوضاعنا الأقتصادية، وان لانغرق في وحل الطائفية المقيتة التي تتعكز عليها أحزاب وشخصيات، وأن لاننشر ثقافة الكراهية والثأر بين اجيالنا القادمة، وحل الوقت الذي نتعايش فيه بأخوة حقيقية وبمحبة وبتصافي يصل الى مستوى الفجيعة التي حلت بالعراق، وبمستوى المحنة التي طحنت كل أهل العراق، حتى نتفرغ على الأقل للمساهمة الجادة والحقيقية في بناء أسس عراقنا الجديد.

مع ان الدستور العراقي نص في الفقرة اولا من المادة (٤٥) على حرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها ودعم استقلاليتها وبما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لتلك المنظمات، فأن الدور الفاعل والمؤثر لم يزل لايلقى الدعم والأهتمام الكافي.

محمد حسن الساعدي:

هل الفيدرالية في العراق بخطر؟!

الدستور العراقي حكم العلاقة بين الحكومة المركزية وبين إقليم كردستان، ونظم عمل الحكومات الفيدرالية في البلاد ولكن بعد إصدار المحكمة الاتحادية العليا عدة أحكام وقرارات تخص طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان، والتي تتمتع بالحكم الفيدرالي منذ ثمانينيات القرن الماضي، تعرضت للكثير من النقد من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني، حيث عدّها تحديا للدستور ولمبادئ الفيدرالية التي تم التوافق عليها أبان تشكيل بناء الدولة عام ٢٠٠٣.

على مدى ثلاثة عقود تمتع إقليم كردستان بمستوى عالي من الاستقلال السياسي والحكومي عن الحكومة المركزية في بغداد، حيث عدّته القيادات الكردية إنجازا تاريخيا ولد من رحم النضال ضد الديكتاتورية، ولكن بدأ هذا الوضع مختلف تماماً وسط بيئة أكثر إستقراراً، ووجود حكومة مستقرة ومتماسكة سياسياً تحاول تقويض الحكم الذاتي

> الحكومة المركزية تسعى إلى تنظيم العلاقة بينها وبين الإقليم على أسس صحيحة

لإقليم كردستان إذ يبدو أن ميزان القوى يميل نحو المركز.

المحكمة الاتحادية العليا أصدرت حكمين في العلاقة بين الاقليم والمركز، إذ نقل القرار الاول صلاحيات دفع رواتب موظفي حكومة إقليم كردستان الى وزارة المالية في الحكومة الفيدرالية، وفرض على الاقليم تسليم الإيرادات النفطية وغير النفطية الى حكومة المركز، وإما الحكم الثاني فقد نظّم هيكلية الانتخابات لبرلمان الاقليم، وبهذا القرار الغى مقاعد البرلمان الاحد عشر المخصصة للأقليات العرقية والدينية.

إن إلغاء مقاعد الكوتا المخصصة للأقليات لبرلمان الاقليم يثير مخاوف أكبر بكثير من إحتمال إلغاء هذه المقاعد لاحقاً في البرلمان العراقي، على الرغم من أن الدستور العراقي يضمن التمثيل السياسي للأقليات، الا انه لم يذكر(الكوتا) باستثناء ٢٥٪ نسبة تمثيل النساء في البرلمان، وهذا ما تعتبره الاقليات مصدر قلق لها يهدد تمثيلها السياسي في الدولة.

النتيجة الطبيعية في زيادة قوة بغداد واستقرارها هي انها ستقاوم إجراءات حكومة إقليم كردستان، والتي تعتبرها بغداد تجاوزا، حيث يعمل الاقليم بإجراءات تعد أكبر من كونها كيان يتمتع بشبه حكم ذاتي، وخاصة في إدارة العمليات الامنية والسياسة الخارجية، وهذا ما ينظر إليه المراقبون على انه تراجع عن الفيدرالية في العراق، وأن حكومة إقليم كردستان تتعرض لضغوط دولية من أجل إبقاءها تحت سلطة الحكومة المركزية، والتنازل عن امتيازاتها التي كانت تتمتع بها دون رفض لها.

بغداد لا تريد تفكيك حكومة إقليم كردستان ولاتحمل راية أي تعقيدات يمكن ان تحصل في إدارة الاقليم، وحسب ما يرى المراقبون أن الحكومة المركزية بعيدة كل البعد عن هذا الهدف، وما تسعى إليه هو فقط تنظيم العلاقة بينها وبين الاقليم على أسس صحيحة، يكون أسسها المحافظة على صلاحية الدولة العراقية في إدارة البلاد، والتمسك بملف العلاقات الخارجية والنفط وملف الحدود والمنافذ الحدودية، وما سواه ملفات داخلية يمكن النقاش وإيجاد الحلول لها، وأن الهوية والتاريخ الكردي حق كفله الدستور العراقي لا يحق لأي جهة التلاعب به، وأن أي تغيير في خارطة العراق يكفله الدستور والمتغيرات السياسية التي لم تتغير منذ قرن من الزمن.

*صحيفة«العرب «اللندنية

نتائج الانتخابات.. زلزال سياسي وتحولات ورسالة تحذير

***المرصد/فريق الرصد والمتابعة**

أمام مبنى مقر حزب «العدالة والتنمية» في مدينة إسطنبول التركية، وُضعت منصة كبيرة للاحتفال بالفوز المرتقب، إلا أن هذه المنصة تم إزالتها أثناء الظهور التدريجي لنتائج الانتخابات بعد «الصدمة» التي أصابت الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة وحتى الناخب في تركيا.

وأظهرت النتائج النهائية الرسمية بعد فرز جميع الأصوات، تصدر حزب «الشعب الجمهوري» المعارض، بحصوله على ٣٧٫٧٦٪ من الأصوات في عموم البلاد البالغ عدد سكانها ٨٥ مليون نسمة، وحل بعده حزب «العدالة والتنمية» الحاكم بنسبة ٣٥٫٤٨٪.

فوز حزب «الشعب الجمهوري» الكاسح في إسطنبول وأنقرة وإزمير وباقي بلديات المدن التركية، كان له صدى على

المستوى الإقليمي والعالمي، كون هذه الانتخابات المحلية التي رغم أنها «خدمية»، إلا أنها أخذت طابعاً سياسياً كبيراً.

وقالت القيادية في حزب «العدالة والتنمية» الحاكم آليكون تكين: «أكملنا هذه الانتخابات بالشكل الذي يليق بالديمقراطية التركية، حيث أوصل الشعب صوته إلى السياسيين عبر الصناديق، ومهما كانت النتائج، فهي تعكس ديمقراطية هذا البلد وإرادته الوطنية».

وأضافت تكين لـ«الشرق»: «الآن علينا البدء للعمل من جديد، وسوف نتحرك بنفس الشعور بالمسؤولية، ولا نعترف بأي قوة فوق إرادة الشعب التركي».

انخفاض نسبة المشاركة

وعن الأسباب التي أدت إلى هزيمة «العدالة والتنمية» في هذه الانتخابات، قال الصحافي والمعلق السياسي التركي نوزت شيشك ، إن «هناك عدة أسباب رئيسية وراء انتهاء الانتخابات المحلية التركية بهذه النتائج، منها انخفاض نسبة المشاركة، فلأول مرة في الانتخابات العامة تكون نسبة المشاركة منخفضة كهذه».

وأشار إلى أن «انتخابات ٢٠١٩ كانت نسبة المشاركة ٨٤٪ واليوم هي ٧٨٪، ما يعني أن هناك انخفاض نحو ٦٪ من الأصوات وهو ما يعادل ٣ ملايين و٦٠٠ ألف صوت».

وتابع: «يمكننا تحليل هذه الانخفاض على أنه كان هناك رد فعل كبيرة ضد حزب (العدالة والتنمية) من قبل ناخبيه الذين أظهروا له بطاقة صفراء تحذيرية، بسبب غطرسته، وقضية الرجل الواحد (في إشارة إلى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان)، فضلاً عن الظروف الاقتصادية، وكيفية تعاطي الحكومة مع ملف حرب غزة، إذ كان له أثر أيضاً على أصوات الناخبين».

واعتبر أن «البطاقة الصفراء تلك كانت لصالح حزب (الشعب الجمهوري)، لكن الشيء الذي يتم مناقشته في الشارع التركي الآن، هو هل أن المعارضة ستستطيع قراءة هذه الأصوات بشكل صحيح، أم ستعتبره نصراً فقط؟».

كما تساءل شيشك: «هل فهم حزب (العدالة والتنمية) ما فعله ناخبيه؟، وهل سيراجع نفسه على هذا الأساس؟»، معتبراً أن «ما حصل في الانتخابات هو أسلوب استخدمه الناخبون لمعاقبة الحزب الحاكم وذلك لعدة أسباب أهمها الأزمة الاقتصادية».

المرأة الحديدية تحت الضغط

ولم يكن «حزب العدالة والتنمية» هو صاحب أكبر خسائر فادحة في معركة الأحد، لكن حزب «الجيد» وزعيمته ميرال أكشنار، الملقبة بـ«المرأة الحديدية» تجرعا هزيمة ساحقة، ولم يحصل الحزب سوى على ٣٫٨ في المائة، وبلدية واحدة، وهو ما تسبب في تصاعد المطالب باستقالة أكشنار.

وعلى خلفية نتائج انتخابات الأحد، استقال نائب رئيس الحزب للسياسات الاقتصادية، بيلجي يلماظ، داعياً أكشنار إلى الاستقالة، لكنها عقدت مؤتمراً صحافياً، الاثنين، لم تتطرق فيه إلى الاستقالة، وإنما أعلنت عقد مؤتمر عام استثنائي للحزب قريباً، ولم توضح ما إذا كانت ستترشح فيه لرئاسة الحزب أم لا.

وكان حزب «الجيد» حصل على ٣ ملايين و٤٥٩ ألف صوت بنسبة ٧٫٤ في المائة في الانتخابات المحلية عام ٢٠١٩ التي خاضها متحالفاً مع حزب الشعب الجمهوري، وحصل على ٦ بلديات و١٩ منطقة.

أردوغان: لا يمكن لأحد في «العدالة والتنمية» التهرب من مسؤولية خسارة الانتخابات

وواجه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الثلاثاء، قيادات حزبه بنتائج الانتخابات البلدية، التي جرت الأحد الماضي، وأدت إلى خسارة الحزب وتراجعه للمرتبة الثانية، مؤكداً أنه لا يمكن لأحد في حزب العدالة والتنمية، حتى هو، التهرب من مسؤولية الخسارة.

ونقلت صحيفة حرييت حديث أردوغان خلال اجتماع مجلس قيادة الحزب المركزية، التي جرت أمس الثلاثاء، وهو الاجتماع الأول بعد الانتخابات.

وبحسب النتائج الأولية غير النهائية، حل حزب العدالة والتنمية في المرتبة الثانية في الانتخابات خلف حزب الشعب الجمهوري المعارض بفارق أكثر من ٢٪، حيث حصل «الشعب الجمهوري» على ٣٧٫٧٧٪ متقدماً على حزب العدالة والتنمية الذي حصل على ٣٥٫٤٩٪.

وأفادت الصحيفة بأنّ أردوغان أجرى خلال الاجتماع تقييمات لنتائج الانتخابات، وأهمها أنّ هناك خسارة واضحة للأصوات وأن حزب العدالة والتنمية لم يتمكّن من دفع الناخبين، الذين دعموه لمدة ٢١ عاماً، إلى صناديق الاقتراع هذه المرة، وعمل على تحليل أسباب ذلك.

وشدد أردوغان خلال الاجتماع على أنّ لكل من المركز ومنظومة الحزب والمرشحين نصيباً في الوضع الحالي من الخسارة، وشدد بشكل خاص على أن ما حدث منذ عملية اختيار المرشحين وحتى انتهاء الانتخابات سيتم تقييمه بكل تفاصيله.

وبحسب تقييمات أردوغان، فإنّ الخسارة جاءت بسبب ضغط التضخم وعواقبه، الذي بدأ وتزايد مع ارتفاع تكاليف المعيشة ووباء كورونا والحرب الروسية الأوكرانية وكان محسوساً بعمق في انتخابات الأحد، ولم تكن الإجراءات الوقائية كافية، خاصة ما جاء من المتقاعدين الذين استمع إلى شكاواهم في جميع المحافظات.

وأشار أردوغان إلى أن شرائح كثيرة من المجتمع عانت من فقدان الرعاية الاجتماعية، وأن الجهود المبذولة للتخفيف من معاناة المتقاعدين في هذه العملية لم تجد نفعاً في الوصول إلى الهدف المطلوب، وشدد على أهمية التخلص من المواقف السلبية التي بدأت تظهر في إدارة الحزب ورؤساء البلديات والنواب والبيروقراطيين ومكافحتها.

ونقلت الصحيفة عن أردوغان قوله بوضوح إن «حزب العدالة والتنمية الذي خرج من قلب الأمة لا يستطيع أن يبني جداراً بينه وبين المواطنين»، وأن ذلك «هو العدو الأكبر، وأن أصحاب المواقف السلبية تجاه الشعب، وبغض النظر عن مناصبهم، لا يمكنهم الهروب من المساءلة».

وأردف أن إدارة حزب العدالة والتنمية ستقوم أيضاً بتقييم الوضع في ولايات مثل أماسيا وكوتاهيا وكيركاليه، حيث تنافس حزبا تحالف الشعب (العدالة والتنمية والحركة القومية) وفاز حزب الشعب الجمهوري.

استنزاف لدم وروح الحزب

ونقلت الصحيفة عن مصادر الحزب أن أردوغان، الذي انتقد نفسه في الاجتماع، يرى أنه ينبغي تحليل الأسباب التي جعلت الشعب يدفع بالحزب إلى المركز الثاني هذا العام.

ويعتقد أردوغان، وفق الصحيفة، أنه بالإضافة إلى خسارة الأصوات، هناك استنزاف لدم وروح الحزب، واللوم في هذا الوضع لا يمكن إلقاؤه على الشعب، كما يفعل الناس العاجزون والمهملون، وأن حزب العدالة والتنمية لم تكن لديه قط ولا يمكن أن تكون لديه عادة البحث عن الأخطاء في الشعب.

وشدد أردوغان على أنه لا يمكن لأحد في إدارة حزب العدالة والتنمية، بما في ذلك هو نفسه، أن يتهرب من مسؤولية نتائج انتخابات ٣١ مارس/ آذار، وأن خسارة الأصوات لا يمكن اختزالها في مشكلة واحدة، ومن واجبهم معالجة أي تقصير أو خطأ أو نوايا أو خيانة، ويجب على حزب العدالة والتنمية أن يعترف بأخطائه ويتعافى، ويقوي جسوره مع الشعب من جديد، وأن النضال الصعب المستمر منذ ٢٢ عاماً لا يمكن السماح له بالذهاب هباء.

إمام أوغلو: الشعب أنهى اليوم حكم الفرد الواحد

من جهته ألقى عمدة بلدية إسطنبول الكبرى، أكرم إمام أوغلو، كلمة أمام أنصاره في منطقة ساراشاهين بعد فوزه بولاية جديدة في بلدية إسطنبول الكبرى، بحسب النتائج غير الرسمية، متفوقا على منافسه مرشح حزب العدالة والتنمية، مراد كوروم.وأوضح إمام أوغلو في كلمته أن هذه الانتخابات لا خاسر فيها، مهنئا سكان المدينة على هذه النتيجة، وشن هجوما على الرئيس رجب طيب أردوغان.

وقال إمام أوغلو: "أتساءل ما هي الرسالة التي بعثها لنا المواطنون بعد أن أنهينا هذه الانتخابات، ما هي الرسالة التي وجهها المواطنون إلى منافسينا والسيد الرئيس؟ لقد أخبرتنا أن عصر الإهدار في إسطنبول قد انتهى، -نقول لك- لقد انتهت الحزبية وأصبح هناك بلدية شعبوية، وسيواصل هذا المفهوم الفوز، سنواصل الخدمة المتساوية والعادلة لكل سكان إسطنبول، بل وطالبنا المواطنون بزيادة وتيرتها، الشعب وجه للحكومة الرسالة عينها التي وجهها لنا بانتخابه لنا، ستحترم الشخص المنتخب لخدمة اسطنبول، لا يمكن فرض الصاية، شخص واحد لن يصدر أوامره بل الشعب هو من سيصدر الأوامر، اعتبارا من اليوم انتهى حكم الفرد الواحد، لقد قلنا إن الشعب هو الفائز دائما وقد فاز وسيبحر بشكل رائع".

توجّه نحو ٨٠ في المئة من أصل ٦١/٤ مليون تركي مؤهل للتصويت إلى مراكز الاقتراع لانتخاب رؤساء بلديات في ٨١ محافظة و٩٧٣ منطقة و٣٩٠ بلدية، بالإضافة إلى الآلاف من أعضاء المجالس المحلية.

النتائج الإجمالية لانتخابات

وفيما يلي النتائج الإجمالية لانتخابات ٣١ مارس ٢٠٢٤ بنسبة فرز ٩٥ في المئة ٩٩/٨ في المئة من صناديق الاقتراع:

عدد الناخبين المسجلين: ٦١/٤٣٠/٩٣٤

نسبة المشاركة: ٧٨/٥ في المئة

- «حزب الشعب الجمهوري» (CHP):١٧/٣٤٥/٨٧٦ (٣٧/٧٤ في المئة)
- «حزب العدالة والتنمية» (AKP):١٦/٣١٣/٦٦١ (٣٥/٤٩ في المئة)
- «حزب الرفاه الجديد» (YRP):٢/٨٤٥/٥٥٣ (٦/١٩ في المئة)
- «حزب المساواة وديمقراطية الشعوب» (DEM):٢/٦٠٩/٨٠٢ (٥/٦٨ في المئة)
- «حزب العمل القومي» (MHP):٢/٢٩٠/٦٤٣ (٤/٩٨ في المئة)
- «الحزب الجيد» (İYİP):١/٧٣٤/٤٠٦ (٣/٧٧ في المئة)

وبالمقارنة مع الانتخابات المحلية لعام ٢٠١٩، لوحظ تراجع «حزب العدالة والتنمية» بمقدار نحو ٤/٢ مليون صوت، في حين ارتفعت أصوات «حزب الشعب الجمهوري» بمقدار ٣/٣ مليون صوت. وبلغت نسبة الأصوات التي حصل عليها «حزب العدالة والتنمية» هذه المرة نحو ٣٥/٤٩ في المئة، مقارنة بنسبة ٤٤ في المئة في ٢٠١٩، بينما بلغت نسبة «حزب الشعب الجمهوري» نحو ٣٧/٧٤ في المئة، مقابل ٣٠/١٢ في المئة في عام ٢٠١٩.

«حقبة صعبة»

ورأى أستاذ العلاقات الدولية في جامعة إسطنبول والمحلل السياسي سمير صالحة، أن «هناك حقبة زمنية جديدة ستكون صعبة على حزب (العدالة والتنمية)»، موضحاً أن «نتائج الانتخابات قالت أكثر من شيء للناخب، وقيادة (العدالة والتنمية) قالت إنها تسلمت الرسالة، لكن كيف سيكون شكل النقد الذاتي وحدوده».

وتابع: «ربما تكون هذه خسارة كبيرة لـ(العدالة والتنمية)، خصوصاً إذا نظرنا إلى نتائج انتخابات البلديات في إسطنبول، وأقصد هنا الأقضية، قبل الانتخابات كان لدى (العدالة والتنمية) ٢٤ قضاءً، والآن فقط ١٣، على عكس (الشعب الجمهوري)، وهذا يعني أن هناك مشكلة حقيقية تتطلب قراءة واقعية، وطرح خطاب بطابع اقتصادي اجتماعي يستجيب لما قالته الصناديق».

واستبعد صالحة أن يكون لهذه الانتخابات «تأثير مباشر على مستقبل أردوغان، أو على قراره في التعامل مع الملفات الخارجية»، مبيناً أن «السياسة الانفتاحية الخارجية ستستمر كما هي باتجاه التهدئة والتنسيق مع العواصم، وخصوصاً العربية منها، أما على مستوى الداخل سيعتمد سياسة مشابه للسياسة الخارجية، فهناك احتمال أن يبحث عن التهدئة والهدنة مع أحزاب المعارضة التي حصلت على هذه النتائج من الصناديق».

وأشار إلى أن «حزب (الشعب الجمهوري) رغم فوزه، عليه أن يقبل حقيقة أن هذه الأصوات منها استعارة من قبل بقية الأحزاب حيث صوت الناخب لتمرير رسالة لحزب (العدالة والتنمية) ونجح في ذلك، وفي نهاية الأمر هي انتخابات بلديات». وشدد صالحة، على «أهمية رسائل الناخب للحزب الحاكم و(الشعب الجمهوري) الذي سجل الانتصار»، مرجحاً أن «يتعامل قيادات (العدالة والتنمية) وأردوغان بجدية كاملة مع ما أفرزته الصناديق».

المؤرخ التركي عادل داوود أوغلو، رأى من أهم أسباب خسارة «العدالة والتنمية»، هو «٧ ملايين شاب (١١٪ من الناخبين) الذين ولدوا وترعرعوا في ظل حكومات الحزب الحاكم، فشل في تنشئتهم واحتوائهم واحتضانهم، وغالبيتهم الساحقة صوتوا ضده، وهم شباب لا يعرفون ماضي تركيا، ولا يفكرون بمستقبلها، شباب الإنترنت والهواتف الخلوية».

الشعب لم يعد يقبل خطاب وسياسة الرجل الواحد

أما عضو حزب «الشعب الجمهوري» المعارض نزيه كورو، فاعتبر أن «ما حصل هو دليل على أن الشعب التركي لم يعد يقبل خطاب وسياسة الرجل الواحد، هذه بلد ديمقراطية والقرار فيها للشعب، وليس لأردوغان الذي يريد أن يحكم كل شيء، ولا يشارك الآخرين برأيهم، حتى الذين كانوا أصدقاء مقربون منه سئموا ذلك، وتركوه لتأسيس أحزاب أخرى».

وأردف: «بالتأكيد أردوغان رجل قوي وداهية وسياسي محنك، لكن الوضع في السنوات الأخيرة كان سيئاً للغاية، والشعب لم يعد يمكنه المزيد لذلك يريد وجوهاً جديدة، يمكنني أن أقول لك أن أكرم إمام أوغلو (رئيس بلدية إسطنبول) هو الزعيم المقبل لتركيا».

حزب الديمقراطية الكردي يستعيد البلديات بعد سنوات الوصاية

هذا زاستعاد حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب جميع البلديات تقريبًا التي تم تعيين وصاة عليها من قبل الحكومة، بعد أن فاز بها حزب الشعوب الديمقراطي في ٢٠١٩.

وخسر الحزب الكردي في انتخابات ٢٠٢٤ شرناق وقارص، فيما نجح في ٣ مدن حضرية و٧ مقاطعات و٦٣ منطقة.

ووفقًا لنتائج الانتخابات البلدية، زاد حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب عدد البلديات التي فاز بها سلفه حزب

الشعوب الديمقراطي في عام ٢٠١٩.

وحصل الديمقراطية والمساواة للشعوب على ٥/٩ بالمئة من الأصوات، وهو ما يزيد من أصوات الشعوب الديمقراطي مقارنة بالانتخابات البلدية السابقة.

وكان قد فاز حزب الشعوب الديمقراطي في عام ٢٠١٩ بـ ٦٥ بلدية، بما في ذلك ٣ مدن حضرية و٥ مقاطعات و٤٥ مقاطعة و١٢ بلدة، وعقب ذلك عينت الحكومة وصاة في ٥٩ بلدية، ولاحقا تم رفع دعوى بحل الحزب.

وفي انتخابات ٣١ مارس ٢٠٢٤، تحولت جميع البلديات التي تم تعيين وصاة فيها تقريبًا إلى الديمقراطية والمساواة للشعوب، باستثناء كارس.

كما استعاد الديمقراطيةوالمساواة للشعوب، الذي بلديات ديار بكر وفان وماردين بعد سنوات الوصاية بفارق كبير، أيضًا استعاد باتمان وسيرت وهكاري، التي كانت من بين معاقل الحزب الكردي.

وبالإضافة إلى مرشحي موش وآغري، اللذين خسرهما الحزب الكردي في الانتخابات السابقة، فاز الحزب المساواة الشعبية والديمقراطية في تونجلي، التي كان يشغلها محمد ماتشوغلو من حزب العدالة والتنمية، من خلال التحالف مع الأحزاب والجماعات اليسارية والاشتراكية.

وتنافس الديمقراطية والمساواة للشعوب وجهاً لوجه مع حزب العدالة والتنمية للفوز ببلديات بدليس وبينجول وشرناق، التي خسرتها في الانتخابات السابقة. ومع ذلك، بالإضافة إلى شرناق، لم تحصل قارص، التي كانت تحت الوصاية، على النتائج التي توقعها الحزب، وأوضح الحزب الكردي أن سبب خسارتهاد في شرناق هو "تحريك الناخبين من الخارج".

وفاز الحزب الكردي ببلدية ديار بكر الكبرى بأغلبية ٦٤/٤١ صوتًا، وفي انتخابات ٢٠١٩، حصل حزب الشعوب الديمقراطي على ٦٢/٩٣ بالمئة من الأصوات في ديار بكر.

وحصل الديمقراطية والمساواة للشعوب، ببلدية ببلدية فان بنسبة ٥٤/٩١ بالمئة، بعدما كانت النسبة ٥٣/٨٦ بالمئة في انتخابات ٢٠١٩.

وفاز حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب في باتمان بنسبة ٦٤/٤ في المائة، وسيرت بنسبة ٥٠/٣٥، وهكاري بنسبة ٤٨/٨، وأغري بنسبة ٥٠/٣٩، وإغدير بنسبة ٤٦/٦٣، وموش بنسبة ٣٩/٩٢، وتونجلي بنسبة ٤٠/٢٦.

الاتحاد الأوروبي: الانتخابات في تركيا تظهر الالتزام بالديمقراطية

الى ذلك علق جوزيب بوريل، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على الانتخابات البلدية التركية.

وقال بوريل في تغريدة عبر منصة التواصل الاجتماعي "إكس" إن "إجراء الانتخابات بهدوء ومهنية يكرم تركيا ويظهر التزام مواطنيها بالديمقراطية المحلية".

وأوضح بوريل أن الحقوق الأساسية والديمقراطية هي في صميم علاقات الاتحاد الأوروبي، قائلا: "أتطلع إلى تقريب تركيا من الاتحاد الأوروبي من خلال العمل معًا على الإصلاحات".

جدير بالذكر أن وفد مراقبي مجلس أوروبا للانتخابات البلدية التي أجريت في تركيا في ٣١ آذار/مارس، أشار إلى عقد الانتخابات البلدية بشكل جيد التنظيم.

وذكر ديفيد إيراي، رئيس الوفد وهو أيضًا وزير البيئة في كانتون جورا السويسري، خلال مؤتمر صحفي في أنقرة اليوم أن يوم الانتخابات تم تنظيمها بشكل عام بطريقة هادئة ومهنية، مؤكدا أن المشاركة العالية تعكس التزام المواطنين بالعمليات الديمقراطية.

د.محمد نور الدين

إردوغان بعد "الهزيمة التاريخية" هل هذه النهاية؟

الخارطة السياسية في تركيا أمام تعديل جدي وحراك مختلف

دخلت تركيا مرحلة جديدة من تاريخها السياسي بعد "الهزيمة التاريخية" التي تلقاها حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب إردوغان في الانتخابات البلدية التي جرت في ٣١ آذار٢٠٢٤ والتي سيبنى على نتائجها كامل أجاندا السلطة الحاكمة كما أحزاب المعارضة على مدى السنوات الأربع المقبلة.

عادة ما تكون الاتجاهات الأساسية في الانتخابات البلدية (المحلية) في أي دولة، تتمحور حول قضايا إنمائية وخدماتية ومعيشية نظرا للصلة الوثيقة بين الناخب والمرشح. لكن الانتخابات البلدية تكتسب أيضاً ملامح سياسية قوية عندما يكون الصراع الداخلي عميقا وعاموديا بين التيارات السياسية والاجتماعية. ولا تستثنى تركيا من هذه القاعدة مع فارق أن العامل السياسي يمتاز بجرعة أكبر بكثير.

جاءت الانتخابات التي تقام مرة كل خمس سنوات بعد عشرة أشهر من آخر انتخابات نيابية ورئاسية. وهي الانتخابات التي فاز بها رجب طيب إردوغـان برئاسة الجمهورية للمرة الثالثة وإن بنسبة ضئيلة قاربت الأربعة

دخلت تركيا مرحلة جديدة من تاريخها السياسي بعد الهزيمة التاريخية

في المئة. كذلك فاز "تحالف الجمهور" الذي يتشكل من أحزاب العدالة والتنمية الحاكم والحركة القومية ومعه أحزاب صغيرة منها "حزب الرفاه من جديد" الذي يتزعمه فاتح ابن الزعيم التاريخي للحركة الاسلامية نجم الدين إربكان، في الانتخابات البرلمانية بالغالبية المطلقة لكنه لم يصل تعداد نوابه إلى الثلاثة أخماس او الثلثين وهما نسبتان ضروريتان لتعديل الدستور سواء في البرلمان او عبر استفتاء شعبي. في المقابل كانت المعارضة تخسر معركة الرئاسة والنيابة.

لذلك أتت الانتخابات البلدية الآن أول امتحان لأحزاب المعارضة في مواجهة تحالف العدالة والتنمية والحركة القومية بعدما انسحب "الرفاه من جديد" منه.

المفارقة الكبرى أن المعارضة دخلت الانتخابات البلدية مفككة من كل الزوايا وخاض كل حزب الانتخابات بلوائح مستقلة عن أي تحالف مهما كان صغيرا، وهو الأمر الذي لم يكن يعطي المعارضة الكثير من الأمل في أن تحقق نتائج ايجابية. بل إن البعض تحدث عن إمكانية أن يخسر حزب الشعب الجمهوري المعارض "قلعته التاريخية" وهي رئاسة بلدية إزمير.

بطبيعة الحال لم تكن الانتخابات البلدية، كماالانتخابات النيابية والرئاسية، متكافئة. فالسلطة وضعت ثقلها إلى جانب مرشحيها في كل المناطق. كذلك فإن الحكومة سخّرت كل مقدرات الدولة من أجل دعم مرشحيها ولا سيما في مدينة اسطنبول حيث تناوب عدد كبير من الوزراء ومنهم وزير الخارجية هاكان فيدان للحث على التصويت لمرشح العدالة والتنمية في اسطنبول مراد كوروم. أيضا فإن توزيع المساعدات الاجتماعية وحتى المساعدات النقدية كان شائعا.

اما التدخل الأكبر فهو أن رئيس الجمهورية نفسه كان هو المتحدث الرئيسي في كل مهرجانات السلطة في معظم المدن. كان مرشحو السلطة (العدالة والتنمية – الحركة القومية) مجرد أقنعة لوجه واحد هو رجب طيب إردوغان.

دخلت السلطة الانتخابات بتحالف هو الوحيد الذي شهدته الانتخابات وكان بين حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية.

وكان بذلك يعكس غالبية كتلة "التيار الديني – القومي" في تركيا، وهو التحالف الذي اتاح لإردوغان أن يتجاوز العديد من الصعوبات في محطات انتخابية مهمة ولولاه لما كان لإردوغان ـن يستمر في السلطة منذ العام ٢٠١٤ بل قبل ذلك وخصوصا في العام ٢٠٠٧ عندما وفّر حزب الحركة القومية نصاب الثلثين في البرلمان ليتاح انتخاب عبدالله غول رئيسا.

بالمقارنة مع انتخابات أيار ٢٠٢٣ يمكن القول إن الانتخابات البلدية كانت مناسبة لكي تستعيد المعارضة بعض معنوياتها التي فقدتها في الربيع الماضي. وكانت الانتخابات فرصة ايضا للسلطة لكي ترسخ انتصارها الرئاسي والنيابي بانتصار في البلديات.

> المفارقة الكبرى أن المعارضة دخلت الانتخابات البلدية مفككة

على الرغم من أهمية الانتخابات على مساحة تركيا فإن الأنظار كانت تتجه إلى مدينتين رئيسيتين هما أنقرة واسطنبول، وهما المدينتان اللتان كانتا بيد حزب العدالة والتنمية منذ العام ١٩٩٤ بل من اسطنبول كانت انطلاقة إردوغـان إلى الشهرة والسياسة والزعامة. وقد خسرت السلطة هاتين المدينتين في انتخابات العام ٢٠١٩.وكانت حينها مفاجأة كبرى.

بالطبع كان إحساس إردوغان بالهزيمة مرّا فهو الذي كان يقول إن من يحكم اسطنبول يحكم تركيا. لذلك لم يهضم إردوغان خسارة مرشحه وكان بن علي يلديريم وكان أبرز شخصية حينها بعد إردوغان فرفض نتائج الفرز وطلب من اللجنة العليا للانتخابات اعادة الانتخابات وكان له ما أراد فأعيدت الانتخابات في اسطنبول فقط بعد شهرين في ٢٤ حزيران ٢٠١٩ وكانت النتيجة مدوية حيث رفع مرشح حزب الشعب الجمهوري والمعارضة أكرم إمام أوغلو الفارق من ١١ ألفا في المرة الأولى إلى ٨٠٠ ألف في دورة الإعادة. كذلك فاز منصور ياواش برئاسة بلدية أنقرة منتزعا إياها من العدالة والتنمية.

ما كان يشجع إردوغان أكثر على التفاؤل بفوز مرشحه مراد كوروم وهو وزير البيئة السابق، أن المعارضة دخلت الانتخابات مفككة واستطلاعات الرأي كانت تعطي نتائج متقاربة بين المرشحين أكرم إمام اوغلو ومراد كوروم.

أهمية اسطنبول لم تكن بالنسبة لإردوغان تحمل بعدا "عاطفيا" فقط بل هي كما يقال"مربط الفرس" بالنسبة للصراع السياسي في تركيا. فإمام اوغلو كان سيكون منافسا قويا لإردوغان في انتخابات الرئاسة التي جرت في ١٤ أياورمن ثم في ٢٨ أيار ٢٠٢٣.وكانت الاستطلاعات تعطي إمام أوغلو حظا في الفوز. لكن إردوغان مارس ضغوطا على القضاء حيث فتحت اللجنة العليا في خريف ٢٠٢٢ تحقيقا قضائيا ضد إمام اوغلو بتهمة "تحقير" اللجنة عام ... ٢٠١٩.

وعلى هذا اختار إمام اوغلو عدم الترشح وترك الأمر لزعيم الحزب كمال كليجدارأوغلو. وكانت النتيجة خسارة الأخير.

لذلك فإن معركة اسطنبول كانت في غاية الأهمية لجهة أنه في حال فوز إمام أوغلو فسوف يكون المرشح الأوفر حظا والأقـوى من الآن لمواجهة مرشح العدالة والتنمية للرئاسة عام ٢٠٢٨ وستكون حظوظ فوزه كبيرة جدا. ولكن في حال خسارته سيكون السيناريو أن إردوغان سيتشجع ويجد في نفسه القوة الكافية مبدئيا لتعديل الدستور إما في البرلمان او عبر استفتاء شعبي من أجل السماح للرئيس الحالي (أي هو نفسه) بالترشح مرة ثالثة (عمليا هي الرابعة منذ العام ٢٠١٤). بمعنى أن انتخابات اسطنبول ستكون في أساسها "معركة رئاسة الجمهورية" للعام ٢٠٢٨.

انتهت الانتخابات في هذه النقطة بفوز كبير جدا لإمام اوغلو بنسبة تقارب الـ ٥٢ في المئة مقابل اقل من ٤٠ لمراد كوروم وبفارق قارب المليون صوت.

> لم تكن الانتخابات البلدية، كماالانتخابات النيابية والرئاسية متكافئة

وبذلك يكون إمام أوغلو قد زاد من فارق نجاحه عام ٢٠١٩ ومنع إردوغان من "استعادة" المدينة.

أما في العاصمة أنقرة فكانت الهزيمة على إردوغان أكبر لجهة الفارق حيث اكتسح منصور يافاش منافسه تورغوت ألتين أوك بالضعف حيث فاز بنسبة ٦٠ في المئة مقابل ٣١ في المئة وبمليوني صوت مقابل مليون صوت. وإذا كان الفوز متوقعا لكن الفارق لم يكن متوقعا على هذا النحو.

وما كان يراهن عليه إردوغان هو ـن "يسرق" مدينة إزمير من يد حزب الشعب الجمهوري ولا سيما بعد معركة كبيرها خاضها مرشح العدالة والتنمية حمزة داغ. لكن جميل توغاي مرشح الشعب الجمهوري لم يكتف بالفوز بل كان الفارق كبيرا وصل إلى ١١ نقطة بنسبة ٤٩ مقابل ٣٧ في المئة وبما يقارب ٣٠٠ ألف صوت.

وتميز الصراع بين حزبي العدالة والتنمية (ومعه الحركة القومية) والشعب الجمهوري بأن الأخير انتزع للمرة الأولى إحدى اهم المدن الكبرى والصناعية وهي بورصة من يد خصومه، منذ العام ١٩٧٧ وبفارق يقارب الـ ٨ نقاط.

كذلك فاز مرشحو حزب الشعب الجمهوري ببلديات كبرى مثل أضنة وأنطاليا ومرسين وإسكي شهر وبما مجموعه ١٤ بلدية كبرى من أصل ٣٠ وذهبت ١١ منها للعدالة والتنمية وثلاثة لحزب الديموقراطية والمساواة للشعوب (الكردي) وهي ديار بكر وماردين وفان وواحدة لحزب الرفاه من جديد وهي شانلي أورفه.

أما البلديات الكبيرة غير المصنفة "كبرى" فقد فاز الشعب الجمهوري بـ ٢٠ بلدية من أصل ٥١ والعدالة والتنمية بـ ١٣ بلدية والحركة القومية بـ ٨ بلديات وحزب الديموقراطية والمساواة للشعوب بـ ٧ بلديات والرفاه من جديد بلدية واحدة هي يوزغات والحزب الجيد واحدة هي نيف شهر وحزب الاتحاد الكبير واحدة هي سيواس.

ما هو ملفت في هذه الانتخابات هو ـن حزب الشعب الجمهوري احتل للمرة الأولى منذ العام ١٩٧٧ المرتبة الأولى متقدما على حزب العدالة والتنمية بنسبة ٣٧/٧٤ مقابل ٣٥/٤٩ في المئة،أي ١٧/٣٤٥ مليونا مقابل ١٦/٣١٣ مليونا.وهذا سيعطي الحزب دفعة هائلة لتزخيم حركته السياسية الداخلية.

لا شك ـن حزب الرفاه من جديد الذي يترأسه فاتح إربكان كان مفاجأة الانتخابات بنيله نسبة بلغت ٦/١٩ في المئة ليكون بذلك الحزب الثالث في الترتيب ولينتزع من حزب العدالة والتنمية إحدى البلديات الكبرى المهمة وهي أورفا كما فاز برئاسة بلدية يوزغات. ومع ـن مسيرة الحزب السياسية قصيرة لكنه برز في الانتخابات الرئاسية والنيابية الأخيرتين بالتحالف مع حزب العدالة والتنمية وكان احد أسباب فوز إردوغان بالرئاسة وحصل على خمسة نواب من بينهم ثلاثة في اسطنبول ومنهم فاتح إربكان ورابع في كوجاعلي وخامس في كونيا.

وفي الواقع أن إردوغان عمل جاهدا على التحالف مع

> الحكومة سخرت كل مقدرات الدولة من أجل دعم مرشحيها

إربكان في الانتخابات البلدية غير أن إربكان اشترط عليه حصة أكبر من البلديات كما تغيير موقف السلطة من التجارة مع اسرائيل احتجاجا على مجازر اسرائيل في غزة.

وبذلك ربما يكون اربكان استقطب الأصوات الاسلامية المعترضة على موقف إردوغان من غزة وبات يشكل هو وليس حزب السعادة مركز استقطاب الفئات المتدينة المختلفة مع مواقف حزب العدالة والتنمية.

ويمكن القول إن مجموع أصوات التيار الديني – القومي الذي يمثله حزب العدالة والتنمية قد نال بحدود ٤١ في المئة فيما نالت الأحزاب المعارضة ٥٩ في المئة من الأصوات.

ويفترض هذا التغيير :

١- أن تعود الروح إلى حركة المعارضة من أجل أن تستجمع من جديد صفوفها في انتظار "المعركة الكبرى" التي ستكون عام ٢٠٢٨ وربما قبل ذلك إذا ضغطت الظروف لإجراء انتخابات جديدة مبكرة نيابية ورئاسية.

٢- ربما تحول هذه النتيجة الكبيرة دون مضي إردوغان بتعديل الدستور للترشح من جديد.

٣- ستفرض هذه النتيجة تغييرات كبيرة في بنية حزب العدالة والتنمية لمنح زخم جديد لخط الحزب إذا كان ذلك ممكنا بعدما اختزل إردغوان الحزب بشخصه وأقصى كل من يراه منافسا محتملا له داخل الحزب.

٤- إن واحدا من أسباب تراجع قوة حزب العدالة والتنمية هو تردي الوضع الاقتصادي وانهيار سعر صرف الليرة التي فقدت من عشرة ـشهر أكثر من ٦٠ في المئة من قيمتها ما دفع جانبا مهما من الجمهور، ولا سيما المتقاعدين وهم الأكثر تضررا، للتصويت ضد سياسات اردوغان التفقيرية والريعية. وستفترض هذه النتيجة تغييرا حتميا في الفريق الذي يدير الملف الاقتصادي وفي رأسه وزير المالية محمد شيمشيك أملا في تحسين الوضع الاقتصادي.

٥- إن جزءا من الأصوات التي خسرها إردغوان جاءت من فئات متدينة معترضة على موقف إردوغان المتفرج من المجازر الاسرائيلية في غزة. وهذا يفترض ان يغير إردوغان موقفه من الحرب على غزة ومن مجازر اسرائيل هناك.علما ان هذا قد يسبب لإردوغان متاعب في غنى عنها من جانب الولايات المتحدة.

في جميع الأحوال فإن الخريطة السياسية في تركيا ستكون أمـام تعديل جدي وحـراك مختلف يفترض بالمعارضة او المعارضات العمل منذ الآن لتضييق الخناق على السلطة والعمل على اسقاطها في اول استحقاق انتخابي. كما يفرض على المعارضات العمل على عقد اجتماعي جديد يكفل العدالة والمساواة للجميع وفي رأسها حل المشكلة الكردية بشكل عادل وإخراج البلاد من مغامرات السلطة الحالية في الخارج ولا سيما في شمال أفريقيا وسوريا والعراق ومن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

أسلي أيدينتاسباس:

الأتراك مستعدون للتغيير فهل سيسمعهم أردوغان؟

الكاريزما هي المفتاح لهزيمة الرجل القوي

*فورين بوليسي /الترجمة :المرصد

إنها لحظة خطيرة بالنسبة للرجل التركي القوي رجب طيب أردوغان. لقد حكم بشكل مريح لأكثر من ٢٠ عامًا، وكان خصومه السياسيون في حالة من الشجار والفوضى. لكن الأمور تتغير بشكل واضح. ومع وجود جيل أصغر من القادة ورؤساء البلديات، فاز حزب المعارضة الرئيسي في تركيا، حزب الشعب الجمهوري، على حزب العدالة والتنمية المحافظ الحاكم بزعامة أردوغان في الانتخابات المحلية في نهاية هذا الأسبوع للمرة الأولى على الإطلاق. يبدو هذا وكأنه لحظة مهمة.

لا شك أن هذا كان تصويتًا احتجاجيًا: فقد أعرب الناخبون الأتراك عن استيائهم من الرئيس وسياساته بعد أقل من عام من فوزه في الانتخابات العامة. فاز مرشحو المعارضة في جميع المدن الكبرى.

> هناك درس للديمقراطيات المتعثرة الأخرى التي تسعى إلى هزيمة زعمائها الأقوياء

وفي العاصمة أنقرة، حصل رئيس بلدية المعارضة منصور يافاش على ضعف أصوات مرشح حزب العدالة والتنمية.

والأهم من ذلك، في معركة إسطنبول، هزم عمدة المدينة ذو الشعبية الكبيرة، أكرم إمام أوغلو، بشكل حاسم مرشح أردوغان الذي اختاره بنفسه. مع أكثر من ١٥ مليون نسمة، تعد إسطنبول أكثر اكتظاظًا بالسكان من العديد من الدول الأوروبية وهي نموذج مصغر لتركيا. وباعتباره إسلاميًا شابًا، صعد أردوغان إلى الساحة السياسية الوطنية عام ١٩٩٤ بفوزه في الانتخابات البلدية هناك. وهو يعلم جيداً أن «من يفوز بإسطنبول يفوز بتركيا».

فوز إمام أوغلو يرفع رئيس البلدية إلى دور قيادي فعلي داخل المعارضة ويجعله منافسًا محتملاً في الانتخابات الرئاسية المقبلة، المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٨. وكما لو كان ينذر بهذا السباق، فقد ألقى رئيس البلدية خطاب الفوز أمام حشد كبير خارج قاعة مدينة إسطنبول في وتزامن منتصف الليل مع خطاب التنازل الذي ألقاه أردوغان في أنقرة. تحدث أردوغان بتواضع عن الانخراط «بجرأة... في النقد الذاتي»، في حين صعد إمام أوغلو الأصغر على خشبة المسرح، معلناً انتصار «الجمهورية والديمقراطية» ونهاية «عصر وصاية رجل واحد».

لقد أجريت مقابلة مع إمام أوغلو لصحيفة The Post مباشرة بعد انتخابه في عام ٢٠١٩ وتعرفت عليه شخصيًا منذ ذلك الحين. إنه كفؤ ويتمتع بلمسة شخصية جعلته محبوبًا لدى سكان إسطنبول. ومع الانكماش الاقتصادي والتضخم المتفشي، من الصعب أن نتخيل إمام أوغلو ينتظر أربع سنوات كاملة لتحدي أردوغـان. ومن المرجح أن تبدأ المعارضة المطالبة بإجراء انتخابات مبكرة قريبا.

وهناك درس هنا للديمقراطيات المتعثرة الأخرى التي تسعى إلى هزيمة زعمائها الأقوياء: الكاريزما مهمة.

قبل عام واحد فقط، فشلت المعارضة التركية في إطاحة أردوغان في الانتخابات العامة على الرغم من الاقتصاد التركي المتعثر - ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن أحزاب المعارضة استقرت على مرشح تسوية ممل، كمال كيليتشدار أوغلو. ومع وجود إمام أوغلو كبديل جديد مفعم بالأمل، تحولت الديناميكية ضد أردوغان.

أخبرني أحد كبار مستشاري إمام أوغلو أن نجاح مرشحي المعارضة في إسطنبول وأنقرة ينبع من قدرتهم على قلب المناطق المحافظة وذات الدخل

> بامكان اردوغان التنحي بعد ولايته الثالثة ويدعي بحق أنه كان زعيماً تحويلياً

المنخفض حيث كان أداء العلمانيين سيئًا في الماضي.

ولفترة طويلة، لم تقدم المعارضة العلمانية في تركيا سوى الإيديولوجية ــ مقاومة إسلاموية أردوغان ــ التي لم تجتذب سوى الطبقة المتوسطة الحضرية. والآن، يقدم زعماء المعارضة وعداً بالحكم الرشيد، ونتيجة لذلك، يقومون بتوسيع قاعدتهم لتشمل فقراء المناطق الحضرية والكورد والمحافظين.

ولكن من السابق لأوانه شطب أردوغان. إنه أحد الناجين والبراغماتيين الذين يمكنهم بمهارة تبديل التحالفات للبقاء في السلطة. وتنتهي الولاية الرئاسية الثالثة والأخيرة لأردوغان في عام ٢٠٢٨، لكن قليلين يتوقعون تنحيه.

ومن المرجح أن تستمر استراتيجيته حتى عام ٢٠٢٨، على أمل جني الفوائد إذا تعافى الاقتصاد التركي في عهده. ومن المرجح أيضًا أن يدفع من أجل إجراء تغييرات دستورية للسماح بفترة ولاية أخرى.

ولتحقيق ذلك، يتعين على أردوغان أن يفعل ما فعله في الانتخابات الأخيرة وأن يشكل ائتلافاً يمينياً متطرفاً مع الأحزاب الإسلامية لمواجهة موجة المعارضة - وهي استراتيجية تذكرنا بتلك التي استخدمها خصمه، رئيس وزراء إسرائيل منذ فترة طويلة، بنيامين نتنياهو. وكما هي الحال في إسرائيل، فإن مثل هذه الاستراتيجية لن تؤدي إلا إلى تعميق الاستقطاب الاجتماعي وزيادة الضغط على الديمقراطية الهشة في تركيا.

وهناك طريق مختلف مفتوح أمام أردوغان. ويمكنه أن يختار التنحي بعد فترة ولايته الثالثة ويدعي بحق أنه كان زعيماً تركياً تحويلياً لا يقل أهمية عن الأب المؤسس لتركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك.

فبدلاً من محاولة البقاء رئيساً إلى الأبد مثل فلاديمير بوتين أو شي جين بينج، ينبغي له أن يركز على إرثه الخاص، وعلى سبل عيش المواطنين الأتراك، وعلى تأمين مكان تركيا في عالم تسوده الفوضى إلى أن تنتهي فترة ولايته.

وبعد نهاية هذا الأسبوع، من الواضح أن الناخبين الأتراك قد تحدثوا، وهم مستعدون للتغيير. فهل سيسمعهم أردوغان؟

*أسلي أيدينتاشباس صحافية سابقة من تركيا وزميلة زائرة في معهد بروكينغز في واشنطن العاصمة.

صعود المعارضة:

التداعيات المحتملة لنتائج الانتخابات المحلية التركية

ملخص

تحمل نتائج الانتخابات البلدية التركية عدة دلالات؛ منها ارتفاع نسبة المشاركة التصويتية، وتصدُّر "الشعب الجمهوري" نتائج الاقتراع، وتراجع معدل التصويت لحزب العدالة والتنمية، وصعود ملحوظ للأحزاب الصغيرة، وارتفاع تصويت المدن الكبرى ووسط الأناضول والولايات الكردية للمعارضة، وتعزيز التمثيل النسائي في البلديات. ويتمخض عن تلك الانتخابات تصاعد فرص المعارضة للمنافسة في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وعودة تحالف المعارضة "أحزاب الطاولة السداسية"، وتعطيل إجراء التعديلات الدستورية، وتزايد الانتقادات للسياسة الخارجية التركية.

تمكَّن حزب الشعب الجمهوري من تحقيق تقدم غير مسبوق في عموم تركيا، وفي أكبر البلديات، خلال الانتخابات المحلية التي أجريت يوم 31 مارس 2024، وهو ما يُعَد ضربة كبرى لحزب العدالة الحاكم، وخسارة شخصية للرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي حشد كافة مُقدَّرات الدولة لمصلحة مرشحي الحزب الحاكم، وكثَّف حضوره المؤتمرات الانتخابية لمرشحي إسطنبول وأنقرة؛ سعياً إلى ضمان إحالة مرشحي المعارضة إلى التقاعد بحسب قوله، بيد أن جهود وإجراءات أردوغان لم تفلح في تأمين استعادة البلديات الكبرى. وأقر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في خطاب له عشية انتهاء فرز غالبية الأصوات، بخسارة حزبه، قائلاً إنهم سيُحاسِبون أنفسهم، وسيُعالِجون أوجه القصور، وأضاف أن "الانتخابات البلدية ليست نهاية الطريق، لكنها نقطة تحول"، وتابع: "الشعب يقول كلمته عبر الصندوق، ويرسل إنذاره إلى السياسيين عبر الصندوق".

دلالات رئيسية

انعقدت الانتخابات المحلية التركية التي يتم من خلالها اختيار رؤساء البلديات والإداريين في الولايات البالغ عددها 81 ولاية. وقد اكتسبت هذه الانتخابات أهميةً كبيرةً لكون النظام الحاكم كان يراهن عليها لتعزيز نفوذه واستعادة البلديات الرئيسية من أيدي المعارضة. وفي هذا الصدد، اتسمت الانتخابات البلدية في تركيا بدرجة غير مسبوقة من التعقيد والاستقطاب السياسي؛ إذ كشف المشهد الانتخابي عن عدد من الدلالات الرئيسية المتمثلة فيما يلي:

1-تضخم أعداد المرشحين في البلديات الكبرى: اتسمت الانتخابات المحلية الراهنة بتصاعد حدة المنافسة بين الأحزاب التركية للفوز بالبلديات الكبيرة؛ فعلى سبيل المثال، تنافس على منصب رئاسة بلدية إسطنبول 49 مرشحاً: 22 يمثلون الأحزاب السياسية بجانب 27 مرشحاً مستقلاً، بينما تنافس في بلدية أنقرة 24 مرشحاً: 19 ينتمون إلى أحزاب سياسية، و5 مستقلون. وترتبط كثافة المنافسة بين الأحزاب في البلديات الكبيرة، في جانب معتبر منها، بتفكك تحالف "الأمة" المعارض الذي تأسس عام 2023، والمعروف باسم "الطاولة السداسية".

وتجدر الإشارة إلى فشل مساعي الرئيس الجديد لحزب الشعب الجمهوري" أزغور أوزال" لإبقاء التحالف أو على الأقل ضمان صيغة تعاون مع الكيانات الحزبية الرئيسية، وخاصةً الحزب الجيد؛ إذ رفض الأخير أي نوع من صيغ العمل المشترك في الانتخابات المحلية.

2- دخول الأكراد على خط انتخابات البلديات الكبرى: ترتبط السياقات التي تشهدها الانتخابات المحلية الراهنة، في جانب منها، بدخول التيار الكردي على خط المنافَسة في انتخابات البلديات الكبرى. وتجلى ذلك في دفع حزب المساواة الشعبية والديمقراطية الجناح السياسي للأكراد بمرشحين في كل من إسطنبول وإزمير والعاصمة أنقرة. وتعود منافسة الأكراد على البلديات الكبرى لأول مرة إلى تصاعد المخاوف من هيمنة حزب العدالة والتنمية على مفاصل المشهد التركي، وهو ما يعني منحهم فرصة أكبر لتمرير الخطط الأمنية التي يتم هندستها في التوقيت الحالي مع العراق لمحاصرة الحضور التركي في المنطقة.

دلالات نتائج الانتخابات المحلية في تركيا

- تضخم أعداد المرشحين في البلديات الكبرى
- دخول الأكراد على خط انتخابات البلديات الكبرى
- تأثير تراجع مؤشرات الاقتصاد التركي
- هيمنة الحشد السياسي على العملية الانتخابية
- تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية
- تصدع تحالف السلطة الحاكم "تحالف الشعب"
- تقدم حزب الشعب الجمهوري المعارض
- حضور العنف السياسي في المشهد الانتخابي
- ضعف حضور مرشحي العدالة والتنمية
- الأداء الخدمي المتميز لمرشحي المعارضة داخل البلديات
- الخبرة السياسية لرموز المعارضة في جذب الكتل التصويتية
- صعود ملحوظ للأحزاب الصغيرة
- ارتفاع تصويت المدن الكبرى ووسط الأناضول والولايات الكردية للمعارضة
- تعزيز التمثيل النسائي في البلديات

3- تأثير تراجع مؤشرات الاقتصاد التركي: تأتي الانتخابات المحلية الأخيرة وسط استمرار تراجع مؤشرات الاقتصاد التركي، وكشف عن ذلك زيادة معدل التضخم، الذي وصل بنهاية فبراير 2024 إلى 67.1% على أساس سنوي، بالإضافة إلى ارتفاع أرصدة الديون الخارجية، التي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة؛ حيث تُقدَّر بنحو 219.9 مليار دولار، وهو رقم قياسي، ناهيك عن استمرار التدهور في سعر صرف الليرة.

وبرغم تبني أنقرة سياسة نقدية جديدة بعد انتخابات مايو 2023، فإن التحسن لا يزال محدوداً، وهو ما ظهر في ارتباك السياسات المالية للبنك المركزي التركي؛ حيث تم تغيير مُحافِظة البنك المركزي "حفيظة غاية أركان" في 2 فبراير 2024، وتعيين نائبها خلفاً لها، بالإضافة إلى محاولات الحكومة التركية تطوير المحادثات مع البنك الدولي لمضاعفة قروضه لتركيا إلى 35 مليار دولار؛ للمساعدة على استقرار الاقتصاد من جهة، وتوفير سيولة مالية يمكن من خلالها معالجة تداعيات زلزال 6 فبراير الذي ضرب محافظات جنوب تركيا من جهة أخرى.

4- هيمنة الحشد السياسي على العملية الانتخابية: تتردد أصداء عبارة الرئيس "رجب طيب أردوغان" دائماً مع كل انتخابات محلية، التي قال فيها: "مَن يسيطر على مدينة إسطنبول يمكنه أيضاً حكم البلاد بأكملها في الانتخابات العامة"؛ فمن خلال هذه العبارة، أعطى الرئيس التركي بُعداً سياسياً آخر للمنافسة في الانتخابات المحلية الحالية، خصوصاً في المدن الكبرى؛ فخلال الانتخابات المحلية السابقة التي أجريت في عام 2019، فازت المعارضة في بلديات كبرى مثل العاصمة أنقرة وإسطنبول، لتُنهِي بذلك سيطرة الحزب الحاكم "العدالة والتنمية" التي استمرت لمدة 25 عاماً على تلك المدن.

وتعتبر خسارة إسطنبول، بوجه خاص، ضربة قوية لـ"أردوغان" الذي بدأ حياته السياسية في البلاد رئيساً لبلدية إسطنبول عام 1994، التي يبلغ عدد سكانها نحو 16 مليون نسمة. وتأتي الانتخابات المحلية الحالية بعد عشرة أشهر من فوز "أردوغان" بالانتخابات الرئاسية، وحصول حزبه الحاكم على الأغلبية في البرلمان؛ وذلك عقب تحالفه مع حزب "الحركة القومية" وأحزاب أخرى صغيرة. وفي هذا الصدد، كان يُنظَر إلى الانتخابات ونتائجها باعتبارها محدداً لمصير عدد من الساسة المعارضين أيضاً، وعلى رأسهم عمدة إسطنبول الحالي "أكرم إمام أوغلو".

5- تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية: استفاد مرشحو أحزاب المعارضة في البلديات الكبيرة من تراجع جاذبية العدالة والتنمية لحشد قواعده الانتخابية، وهو ما ساعد مرشحي حزب الشعب الجمهوري في إسطنبول وأنقرة وبورصة على تأمين الفوز في هذه البلديات، ونفي جميع الاتهامات التي نُسِبت إليهم من قِبَل الحزب الحاكم، الذي سعى إلى تشويه صورتهم، واتهامهم بالفساد، وتجاوز القواعد القانونية في البلديات.

وعلى الرغم من نجاح حزب العدالة والتنمية في حسم الانتخابات البرلمانية والتشريعية التي أُجريت في مايو الماضي، فإن ذلك لا يعني تصاعد الرصيد التقليدي في الشارع التركي؛ فمقارنة عدد الأصوات والنسب التي حصل عليها الحزب الحاكم في الانتخابات الرئاسية ومنافسوه في عام 2023، تشير إلى تراجع في شعبية الرئيس التركي في عموم تركيا، وبخاصة في المدن الكبرى التي صوَّتت لمصلحة مرشح المعارضة.

وأشارت العديد من التقديرات إلى أن حظوظ المعارضة لا تزال الأعلى في المناطق الحضرية. وتجدر الإشارة إلى أن شعبية أردوغان شهدت تراجعاً ملحوظاً في عام 2023 مقارنةً بعام 2018؛ حيث حصل في الانتخابات الرئاسية الأخيرة على 49.51%، بعدما كان قد حصل على 52.3% خلال رئاسيات 2018.

6- تصدُّع تحالف السلطة الحاكم "تحالف الشعب": جاءت الانتخابات المحلية الراهنة وسط تصدُّع لافت داخل تحالف الشعب الذي يقوده حزب العدالة والتنمية، وظهر ذلك في انسحاب حزب "الرفاه من جديد" الذي يقوده فاتح أربكان من التحالف؛ حيث خاض الاستحقاق المحلي منفرداً.

ومثَّل دفع حزب "الرفاه من جديد" بمرشحين في البلديات الكبرى، فرصة وفَّرت بيئة خصبة لفوز المعارضة؛ إذ تشتَّت أصوات الكتل التقليدية والمحافِظة داخل المحافَظات التركية الكبرى بين العدالة والتنمية ونظيره الأيديولوجي الرفاه، الذي يعتبره كثير من الأتراك المحافِظين امتداداً لمبادئ "الرؤية الوطنية" التي وضعها نجم الدين أربكان.

7- تقدُّم حزب الشعب الجمهوري المعارض: فقد كشفت النتائج المعلَنة عن تقدُّم حزب الشعب الجمهوري بصورة ملحوظة؛ فقد فاز مرشحو الحزب في 35 بلدية ليحصل على 37.75% من إجمالي الأصوات، بينما جاء بعده حزب العدالة والتنمية الذي حصل على 35.48%. هذه النتائج تدلل على استمرار نفوذ حزب الشعب الجمهوري وقدرته على الضغط على النظام الحاكم.

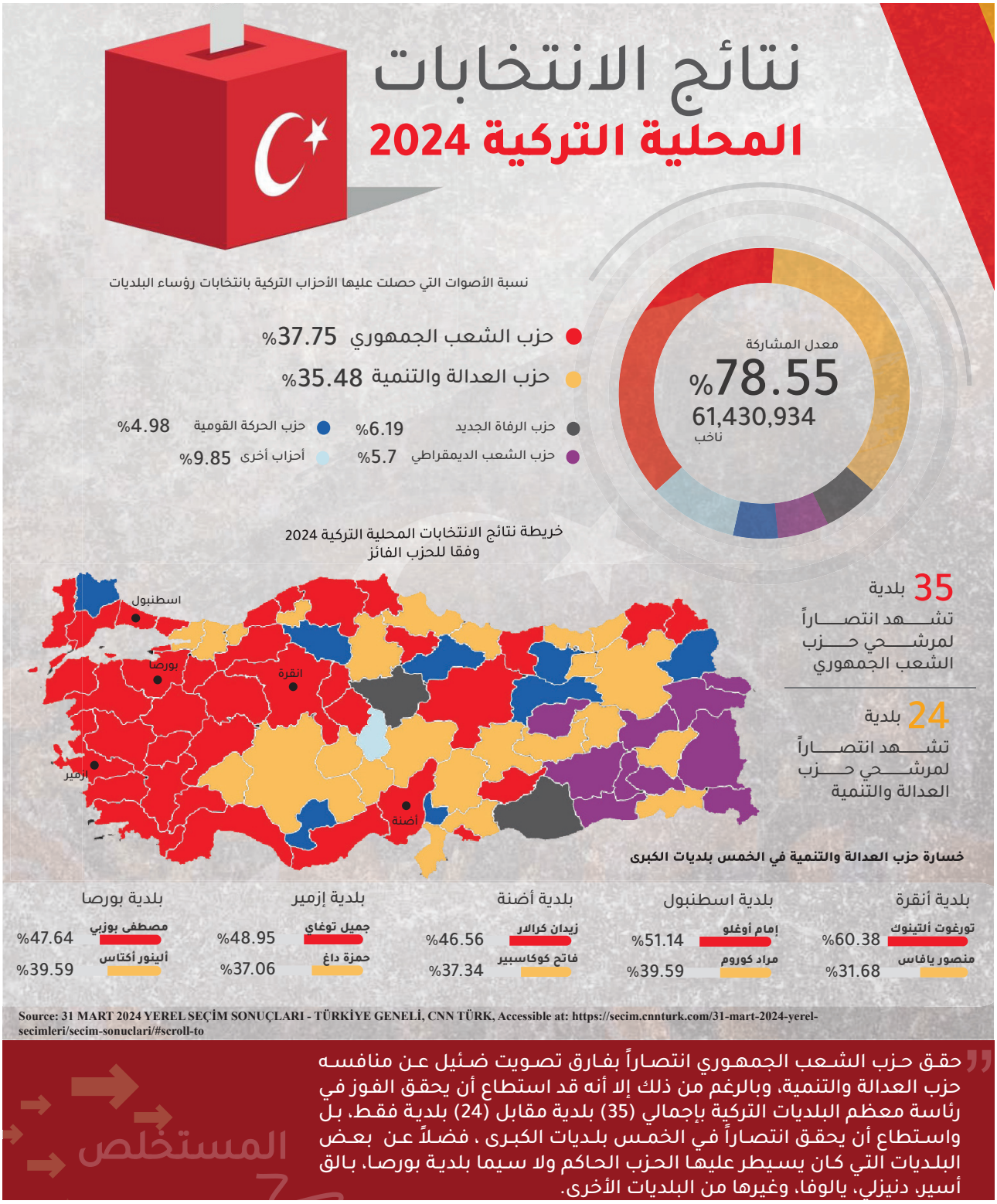

Source: 31 MART 2024 YEREL SEÇİM SONUÇLARI - TÜRKİYE GENELİ, CNN TÜRK, Accessible at: https://secim.cnnturk.com/31-mart-2024-yerel-secimleri/secim-sonuclari/#scroll-to

المستخلص

حقق حزب الشعب الجمهوري انتصاراً بفارق تصويت ضئيل عن منافسه حزب العدالة والتنمية، وبالرغم من ذلك إلا أنه قد استطاع أن يحقق الفوز في رئاسة معظم البلديات التركية بإجمالي (35) بلدية مقابل (24) بلدية فقط، بل واستطاع أن يحقق انتصاراً في الخمس بلديات الكبرى ، فضلاً عن بعض البلديات التي كان يسيطر عليها الحزب الحاكم ولا سيما بلدية بورصا، بالق أسير، دنيزلي، يالوفا، وغيرها من البلديات الأخرى.

لقد تمكَّن مرشحو الشعب الجمهوري من استمرار السيطرة على البلديات الكبرى، وخاصةً إسطنبول؛ فبالإضافة إلى حسم رئاسة البلدية، تمكَّن الحزب من الفوز بـ26 من أصل 39 مقاطعة ومنطقة في إسطنبول. وفي أنقرة، فاز حزب الشعب الجمهوري في 16 دائرة من أصل 25، بما في ذلك منطقة كيتشيورين ثاني أكبر مناطق العاصمة من حيث عدد السكان، التي يحكمها حزب العدالة والتنمية وأسلافه منذ عام 2002.

كما نجح الحزب في الحفاظ على صدارة المشهد في بورصة وإزمير وغيرهما من المدن الكبرى. وفي هذا السياق، فإن حزب الشعب الجمهوري، يكون قد رفع رصيده في بلديات المدن والمحافظات من 21 إلى 35. ويشير فوز حزب الشعب الجمهوري بـ37.75% من إجمالي الأصوات – وهي نسبة تجاوزت ما حصل عليه الحزب في عام 2019، التي وصلت إلى نحو 16% – إلى تأييد قطاعات محلية واسعة لسياسات الحزب، وتُعبِّر في الوقت ذاته عن حالة الرضا عن أداء مرشحيه في إدارة البلديات والتعامل مع قضاياها المُلحَّة، كما أن فوز حزب الشعب الجمهوري، ومن خلفه حزب "الرفاه"، يدل على خطأ حسابات أردوغان الذي راهن على أن تفكُّك تحالف المعارضة "الطاولة السداسية"، يؤهله لحسم الانتخابات المحلية بسهولة.

8- حضور العنف السياسي في المشهد الانتخابي: لم يَغِبْ العنف عن المشهد الانتخابي المحلي في تركيا، خاصةً في الأقاليم ذات الأغلبية الكردية، التي دائماً ما تشهد هذا النوع من العنف خلال المحافل الانتخابية المختلفة؛ فعلى سبيل المثال، اندلعت أعمال عنف بين أنصار "حزب المساواة والديمقراطية للشعوب" الذي يقوده الأكراد وبين الشرطة أمام مركز اقتراع في سيرناك يوم 31 مارس 2024؛ وذلك بفعل مزاعم تفيد بقيادة الحزب الحاكم حملةً تهدف إلى تزوير الأصوات الانتخابية، كما قُتل شخص واحد على الأقل، وأصيب 11 آخرون بعد اندلاع مشادَّة بين الناخبين في مركز اقتراع بقرية في مدينة ديار بكر ذات الأغلبية الكردية بجنوب شرق تركيا، ولم يتم حتى الآن توضيح الأسباب الكامنة وراء المشاجرة ودوافعها.

9- ضعف حضور مرشحي العدالة والتنمية: على الرغم من إعلان حزب العدالة والتنمية عن اعتماد خطة محكمة لاستعادة البلديات الكبرى التي خسرها في عام 2019، وخاصةً إسطنبول وأنقرة، فإنه لم يتمكن من تحقيق الهدف. وربما يعود ذلك – بحسب العديد من المراقبين – إلى غياب كاريزما مرشحي العدالة والتنمية في هذه البلديات؛ فمرشح بلدية إسطنبول مراد كوروم، سياسي تقليدي وأقرب إلى التكنوقراط، وارتبط حضوره السياسي بأحداث زلزال 6 فبراير؛ حيث كان يتولى وزارة البيئة والتخطيط العمراني، وهو لا يحظى بكاريزما شعبية، ولا يملك – مقارنةً بخصمه إمام أوغلو – ناصية الخطاب القادر على دغدغة مشاعر الجماهير.

في المقابل، فإن مرشح أنقرة "تورجوت ألتينوك" المدعوم من أردوغان، يبدو سياسياً تقليدياً، وبرغم جذوره العائلية وحضور السياسي في أنقرة – فهو مواليد أنقرة، ونشأ فيها – فإنه مقارنةً بمنافِسه منصور يافاش مرشح حزب الشعب الجمهوري، لم يترك بصمة داخل البلدية.

10- الأداء الخدمي المتميز لمرشحي المعارضة داخل البلديات: استفاد مرشحو المعارضة في إسطنبول وأنقرة وغيرهما في البلديات الكبرى من ارتفاع رصيد شعبيتهم بفضل أدائهم المحلي، ومواقفهم السياسية الرافضة لهيمنة حزب العدالة والتنمية على مفاصل المشهد السياسي التركي، وهو ما وفَّر بيئة خصبة لحشد الناخبين، وتعزيز حضورهم؛ فقد كشفت استطلاعات الرأي عن صعود شعبية أكرم أمام أوغلو في إسطنبول بعد تصدِّيه لمشروع قناة إسطنبول المائية الجديدة، بالإضافة إلى خطابه المناهض للاجئين الذين يُشكِّلون عبئاً على البلدية، بالإضافة إلى صورته الذهنية لدى قطاعات واسعة من جمهور البلدية بعد نجاحاته في معالجة عدد واسع من ملفات البلدية المتراكمة.

كما يحظى "يافاش" برصيد وافر من الحضور السياسي؛ ليس في أنقرة فقط، بل في عموم البلاد. ويعود ذلك إلى نجاحاته في تجاوز الكثير من القضايا المحلية التي كانت تؤرق بلدية أنقرة، بالإضافة إلى ابتعاده عن التجاذبات السياسية التي شهدتها تركيا في السنوات الأخيرة، كما تجدر الإشارة إلى أن يافاش يحظى بشعبية لافتة بين القوى السياسية التركية على اختلاف اتجاهاتها وتوجهاتها؛ حيث يتمتع بحضور في قواعد التيار القومي، كما يحظى بقبول بين مناصري الحزب الحاكم بعد أدائه في إدارة ومعالجة تحديات بلدية أنقرة.

11- الخبرة السياسية لرموز المعارضة في جذب الكتل التصويتية: كان لخبرة أمام أوغلو ومنصور يافاش، سواء المتعلقة بخبرة الإدارة البلدية أو تصميم الحملات الانتخابية المحلية، دور بارز في جذب الكتل التصويتية، وترويج برامجهما الانتخابية. وبرز ذلك بوضوح في قدرة خصوم العدالة والتنمية على جذب أصوات القواعد الداعمة للمعارضة رغم تفكُّك تحالف الأمة.

وربما ساعد على ذلك الخبرة الانتخابية المحدودة لمرشحي الحزب الحاكم في إدارة العملية الانتخابية؛ إذ إن جزءاً معتبراً من أسباب فوزهم في الانتخابات البرلمانية، ارتبط بدعم الحزب الحاكم لهم، وإدارته حملاتهم الانتخابية.

12- صعود ملحوظ للأحزاب الصغيرة: شهدت الانتخابات المحلية تقدماً ملحوظاً لبعض الأحزاب الصغيرة؛ حيث فاز حزب المساواة وديمقراطية الشعوب الجناح السياسي للأكراد بـ10 ولايات. وجاء هذا الفوز بالتزامن مع سياسات التضييق التي تتبنّاها الحكومة التركية ضد الأحزاب الكردية، واتهامها بدعم منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية.

في المقابل، حل "حزب الرفاه من جديد" قوةً ثالثةً في ترتيب الأصوات بعد حصوله على 6.2% من الأصوات على المستوى الوطني، وتمكُّنه من الفوز ببلديتين في جنوب ووسط تركيا على حساب مرشحي العدالة والتنمية، بينما فاز "الحزب الجيد" ببلدية محافظة واحدة. بالتوازي، فاز مرشح الحزب الشيوعي التركي فاتح محمد ماتش أوغلو برئاسة بلدية ولاية تونج إيلي (شرقاً)، وهو أول فوز للحزب برئاسة إحدى البلديات. ويؤكد فوز الحزب الشيوعي تصاعد فرص تغير خارطة الحياة الحزبية خلال المرحلة المقبلة.

13- ارتفاع تصويت المدن الكبرى ووسط الأناضول والولايات الكردية للمعارضة: عكست نتائج الانتخابات المحلية ارتفاع النسب التصويتية لناخبي المراكز الحضرية، على غرار أنقرة التي صوَّت فيها أكثر من ثلاثة ملايين ناخب. وحصل مرشح حزب الشعب الجمهوري "منصور يافاش" على 50.62%، بينما حصل منافسه مرشح العدالة والتنمية على 47.20%، بل تراجع التصويت لحزب العدالة والتنمية في الولايات الحضرية؛ حيث انخفض عدد البلديات الحضرية التابعة لحزب العدالة والتنمية إلى 11 بعد أن كانت 15 في انتخابات 2019، كما تراجع عدد المقاطعات إلى 13 بعد أن كانت 24، وانخفض عدد المناطق إلى 360 بعد أن كانت 535.

بالتوازي، جاءت النسبة الكبرى من الأصوات في وسط الأناضول وبحر إيجه ومعظم منطقة مرمرة، لأول مرة، لمصلحة حزب المساواة وديمقراطية الشعوب، كما فاز حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب المحسوب على الأكراد بغالبية أصوات مدن ومحافظات جنوب شرق تركيا؛ حيث الغالبية الكردية من السكان.

14- تعزيز التمثيل النسائي في البلديات: في سياق الانتخابات المحلية، تمكَّنت 11 مرشحة من الفوز برئاسة بلدية 11 ولاية تركية من أصل 81 ولاية، مقارنةً بـ4 نساء فقط في انتخابات عام 2019. وكانت غالبية الفائزات من حزب الشعب الجمهوري بواقع 6 مرشحات، مقابل مرشحة لحزب العدالة والتنمية، و4 مرشحات عن حزب المساواة وديمقراطية الشعوب الكردي.

تداعيات رئيسية

تحمل نتائج الانتخابات المحلية التركية عدداً من التداعيات الرئيسية المتمثلة فيما يلي:

1- تعزيز قدرة المعارضة على استثمار قصور النظام في معالجة الأزمات: يرتبط فوز المعارضة بالبلديات الكبرى مجدداً باستغلال عدم قدرة الحزب الحاكم على معالجة الإشكاليات التي تمرُّ بها تركيا، وفي صدارتها الجهود المبذولة لمعالجة الآثار التي خلَّفها زلزال 6 فبراير 2023، بالإضافة إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى تراجع الأوضاع المعيشية في تركيا بصورة لافتة في ظل استمرار ارتفاع الأسعار.

كما تمكَّن مرشحو المعارضة من توظيف اتهامات قطاعات شعبية واسعة لحكومة العدالة والتنمية بالفشل في معالجة القضايا الحساسة، ومنها رواتب المتقاعدين، والفساد، واتهامات الرشوة. وهكذا يمكن أن يساعد هذا النهجُ المعارَضةَ في المستقبل من أجل الضغط على النظام الحاكم في أي استحقاقات سياسية قادمة.

2- التأثير السلبي لخسارة إسطنبول على حزب العدالة والتنمية: ربما تمثل خسارة "أردوغان" لإسطنبول في الانتخابات المحلية لعام 2019 لصالح المعارضة، ضربةً موجعة لحزبه، كما أن النتيجة التي جاءت عقب إعادة الانتخابات لمرتين بين مرشح حزب "العدالة والتنمية" و"حزب الشعب"، قد كانت بمنزلة عقاب من الرأي العام التركي لـ"أردوغان"؛ لتبنيه بعض السياسات التي لم تَحْظَ بشعبية واسعة، خاصةً في أوساط التيار الليبرالي. لقد كان "أردوغان" يأمل أن يتمكن، عبر "مراد كوروم"، من استعادة المدينة من يد "أكرم إمام أوغلو" مرشح حزب "الشعب" والعمدة الحالي للمدينة الذي يتمتع بشعبية وجماهيرية واسعة في أوساط الناخبين بإسطنبول ذوي الخلفيات السياسية والعرقية والدينية والاقتصادية المتنوعة.

وفي هذا الصدد، وصف البعض الانتخابات المحلية الحالية في إسطنبول بأنها معركة بين "أكرم إمام أوغلو" و"أردوغان" بصورة شخصية، الذي مثَّلت المدينةُ نقطة انطلاقة هامة في مسيرته السياسية، وهي المدينة التي تسيطر أيضاً على جزء كبير من الاقتصاد التركي الحالي، بما في ذلك التجارة والسياحة والتمويل.

التداعيات المحتملة لنتائج الانتخابات المحلية التركية

- تعزيز قدرة المعارضة على استثمار قصور النظام في معالجة الأزمات
- التأثير السلبي لخسارة إسطنبول على حزب العدالة والتنمية
- تأكيد تزايد شعبية حزب الرفاه
- احتمالية عرقلة خطط "أردوغان" لتعديل الدستور
- عودة تحالف المعارضة "أحزاب الطاولة السداسية"
- الضغط المحتمل على الرئيس التركي لتبني سياسات مغايرة
- تزايد الانتقادات للسياسة الخارجية التركية
- إثارة المزيد من التساؤلات حول خلافة أردوغان

وفي ظل توقع ترشيح حزب "الشعب" لـ"أوغلو" ليمثل الحزب في الانتخابات الرئاسية القادمة لعام 2024، فإن فوزه بمنصب عمدة إسطنبول يُعزِّز فُرَصه للفوز في الانتخابات الرئاسية القادمة.

3- تأكيد تزايد شعبية حزب الرفاه: شهد الرصيد الشعبي لحزب "الرفاه من جديد" الإسلامي – الذي يتقاطع مع العدالة والتنمية في جانب واسع من معتقداته الفكرية والسياسية – تطوراً متنامياً خلال الآونة الأخيرة، خاصةً بعد تبنيه خطاباً أكثر تشدداً من موقف أردوغان تجاه الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وهو ما أدى إلى تقوية الدعم المُقدَّم له في الانتخابات المحلية.

وتمكَّن حزب الرفاه من مزاحمة نظيره الأيديولوجي العدالة والتنمية على أصوات البلديات الكبرى، كما تمكن من الفوز في مدينة شانلي أورفا على حساب مرشح الحزب الحاكم. وتجدر الإشارة إلى أن حزب "الرفاه من جديد"، رغم حداثة نشأته، زاد عدد أعضائه من 260 ألفاً في عام 2018 إلى 474 ألفاً بنهاية العام الماضي. وخاض الحزب الانتخابات البلدية من خلال قائمة تضم 617 مرشحاً ينافسون على 30 بلدية حضرية، و51 بلدية إقليمية، بالإضافة إلى 456 مقاطعة، و90 منطقة؛ ما يعكس طموح الحزب إلى توسيع نفوذه على مختلف الأصعدة المحلية.

4- احتمالية عرقلة خطط "أردوغان" لتعديل الدستور: وبالرغم من أنه كان من المتوقع مسبقاً أن تحافظ المعارضة على سيطرتها على المحليات؛ قام "أردوغان" بعقد تجمُّعات انتخابية في أنحاء البلاد، وحملات انتخابية نيابةً عن المرشحين لمنصب رئيس البلدية، كما صرَّح في وقت سابق بأن هذه الانتخابات المحلية، ستكون الأخيرة له وفق الدستور، وهي التصريحات التي نظر إليها منتقدوه باعتبارها مجرد حيلة لضمان أصوات وتعاطف المؤيدين، فضلاً عن كونها استراتيجية للضغط من أجل إجراء تعديلات دستورية جديدة في القريب العاجل.

ويُشير محللون إلى أن استعادة إسطنبول وأنقرة وتحقيق أداء قوي في صناديق الاقتراع، كان من شأنه أن يُعزِّز عزم "أردوغان" على وضع دستور جديد يتيح له الاستمرار في منصبه لما بعد عام 2028، ولكن مع فشل حزبه – وفقاً للنتائج المعلنة – في تحقيق هذه الغاية، فإن من غير المتوقع أن يمضي "أردوغان" في تنفيذ هذه الخطط.

5- عودة تحالف المعارضة "أحزاب الطاولة السداسية": يمثل فوز الشعب الجمهوري بغالبية الأصوات المحلية منفرداً دون تحالف انتخابي، فرصةً لدفع أحزاب الطاولة السداسية نحو إعادة التفكير بشأن التنسيق وتوسيع التفاهمات مجدداً مع حزب الشعب الجمهوري، لا سيما أن أحزاب الطاولة لم تُحقِّق نتائج معتبرة بعد انسحابها من التحالف؛ فبينما فاز حزب الخير ببلدية واحدة، لم يتمكن حزب المستقبل أو حزب الديمقراطية والتقدم من إحراز أي فوز.

ويدعم التئام تحالف المعارضة مجدداً، تصريحات رئيس حزب الشعب الجمهوري أوزيل الذي أكد مواصلة العمل مع القوى السياسية لتحييد هيمنة العدالة والتنمية على المشهد السياسي، والتصدي لممارساته السلطوية.

6- الضغط المحتمل على الرئيس التركي لتبني سياسات مغايرة: تُعرقِل وتُضعِف نتائج الانتخابات الأخيرة قدرة الرئيس التركي على استمرار تعزيز إرثه السياسي؛ فمن ناحية، ربما يعمل الرئيس على تغيير سياساته الاقتصادية، وربما يلجأ إلى التصعيد في القضايا الخارجية من أجل تعزيز شعبيته، بينما سيعزز فوز المعارضة نفوذ "إمام أوغلو" باعتباره منافساً لـ"أردوغان"، وهو ما سيدفع الرئيس التركي إلى تبني سياسات أكثر مهادنةً أو تشدداً لتعزيز شعبيته في أوساط المتشددين الإسلاميين، ومواجهة الخطر القادم من المعارضة.

7- تزايد الانتقادات للسياسة الخارجية التركية: على الرغم من أن الرئيس التركي يملك حرية حركة أكبر في إدارة ملفات السياسة الخارجية، فإن فوز المعارضة في الانتخابات البلدية الأخيرة، قد يدفعه إلى إعادة النظر في عدد من الملفات الخارجية، لا سيما أن عدداً من قوى المعارضة التركية – وعلى رأسها حزب الشعب الجمهوري وحزب الرفاه وحزب المساواة وديمقراطية الشعوب – يعترض على إدارة سياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية، خاصةً ما يتعلق بالموقف من الحرب على غزة، والانخراط في صراعات الإقليم، والعمليات العسكرية ضد الأكراد في شمال سوريا وشمال العراق.

8- إثارة المزيد من التساؤلات حول خلافة أردوغان: تُثير نتائج الانتخابات تساؤلات عديدة حول مستقبل خلافة أردوغان، ومن يستطيع أن يملأ الفراغ الذي سيُخلِّفه، ويكون قادراً على مواجهة المعارضة. وفي هذا الإطار، نشرت صحيفة "ذا وول ستريت جورنال" تقريراً أشارت فيه إلى احتمالية أن يكون الخليفة القادم لـ"رجب طيب أردوغان" في رئاسة تركيا هو صهره "سلجوق بيرقدار"، خاصةً أن أبناء "أردوغان" لا يملك أيٌّ منهم سيرة ذاتية من الإنجازات يمكن مقارنتها بإنجازات "بيرقدار"، كما أن صهره الآخر "بيرات البيرق" يواجه انتقادات واسعة النطاق بعد فترة كارثية تولَّى فيها وزارة المالية من 2018 إلى 2020، فضلاً عن أن "أردوغان" همَّش منافسيه داخل حزبه.

ختاماً، يمكن القول إن التغيرات التي شهدتها الانتخابات المحلية، وأسفرت عن خسارة العدالة والتنمية عدداً واسعاً من البلديات، مقابل صعود حزب الشعب الجمهوري؛ قد تُعزِّز مكانة المعارضة التركية في الداخل، وتسمح بتطوير صورتها الذهنية خارجياً، بيد أن هذا لا يعني قدرة المعارضة على إحداث تغيير جذري في المشهد التركي؛ فلا يزال الرئيس أردوغان وحزبه يحظى بحضور معتبر في الداخل التركي، ناهيك عن أن المرحلة المقبلة ستشكل اختباراً لمدى قدرة رؤساء البلديات من الأحزاب المعارضة على تنفيذ الوعود، خاصةً تحسين الأوضاع المعيشية، ومُحاصَرة البطالة.

معاقبة أردوغان

لماذا خسر حزب العدالة والتنمية الانتخابات البلدية ؟

*مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة

الباحث: إبراهيم فوزي:حملت الانتخابات البلدية التركية التي جرت في ٣١ مارس ٢٠٢٤، مفاجآت عديدة، وأهمها على الإطلاق نجاح أحزاب المعارضة في إنهاء سيطرة حزب العدالة والتنمية الحاكم على أكثرية البلديات الكبرى والفرعية، والبالغ عددها ٨١ بلدية. فقد دفع الناخبون الأتراك بحزب الشعب الجمهوري المعارض إلى صدارة المشهد السياسي لأول مرة منذ عام ١٩٧٧؛ إذ تمكن الحزب من احتلال المرتبة الأولى في التصويت العام لمختلف البلديات والمناطق التركية بنسبة ٣٧٫٧٧٪، فيما حل حزب العدالة والتنمية وصيفاً بنسبة ٣٥٫٤٩٪ لأول مرة أيضاً فيما يصفه البعض بـ»انتكاسة سياسية» هي الأكبر منذ تأسيس الحزب، وذلك حسب النتائج الأولية التي أعلن عنها رئيس المجلس الأعلى للانتخابات في تركيا، أحمد ينار، في مؤتمر صحفي يوم ١ إبريل ٢٠٢٤.

وتزداد المفارقة بالنظر إلى نتائج هذه الانتخابات التي تجاوزت توقعات الكثير من المحللين والسياسيين. فمن ناحية، فشل تحالف الشعب الحاكم، بقيادة حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، للمرة الثانية على التوالي في الفوز برئاسة أكثر البلديات الكبرى أهمية، وعلى رأسها مدينتا إسطنبول وأنقرة اللتان عادة ما يدور الصراع الانتخابي في المحليات حولهما، وتحولتا من معاقل تقليدية لحزب العدالة والتنمية إلى جسور منيعة للمعارضة. ليس هذا وحسب، بل فقد الحزب الحاكم أيضاً هيمنته على أكثرية البلديات الكبرى والفرعية ومجالس البلديات بحد سواء، مقدماً بذلك

أسوأ أداء انتخابي في تاريخه.

وفي المقابل، استطاع حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، الاحتفاظ برئاسة البلديات الثلاث الكبرى من حيث الوزن الاقتصادي والسكاني، فضلاً عن زيادة عدد البلديات الكبرى والفرعية والمناطق الواقعة تحت سيطرته بما فيها تلك التي مثلت قلاعاً تاريخية للعدالة والتنمية. وجاء ذلك على الرغم من انفراط عقد تحالف الطاولة السداسية المعارض، الذي تكون من ستة أحزاب اتحدت في مواجهة تحالف الشعب في الانتخابات الرئاسية الماضية عام ٢٠٢٣.

ويسلط هذا التحليل الضوء على مجموعة المُستجدات التي أفرزتها الانتخابات البلدية التركية الحالية، والأسباب التي قادت إلى تغير الخريطة الحزبية، وصولاً إلى التداعيات والتأثيرات المُحتملة لنتائج هذه الانتخابات في مستقبل الحياة السياسية والحزبية في تركيا.

سوابق انتخابية:

كشفت نتائج الانتخابات البلدية التركية الحالية عن عدد من الظواهر الرئيسية، ومنها الآتي:

١- تراجع نسبة المشاركة:

خلافاً لما اعتاد عليه الناخبون الأتراك من الاهتمام البالغ بانتخابات البلديات، يكشف التحليل الأولي لنتائج الانتخابات الحالية أن نسبة كبيرة، تتراوح بين ١٢ و١٣ مليون ناخب، قرروا العزوف عن المشهد الانتخابي. ونتيجة لذلك، انخفضت معدلات التصويت العامة في مختلف البلديات والمناطق التركية لتصل إلى ٧٨٫٥٪ بواقع ٤٨٫٢ مليون صوت من أصل ٦١٫٤ مليون ناخب ممن يحق لهم التصويت، وهي النسبة التي كانت قد بلغت في الانتخابات المحلية السابقة عام ٢٠١٩ قرابة ٨٤٫٧٪، بواقع ٤٨ مليون صوت من أصل نحو ٥٧ مليون ناخب مسجلين بالقوائم الانتخابية آنذاك.

وتُعد ظاهرة العزوف الانتخابي سابقة جديدة في تاريخ الانتخابات المحلية بتركيا التي عادةً ما كانت تحظى بأعلى نسب المشاركة بين مختلف الاستحقاقات الانتخابية، وذلك في ضوء الصلاحيات والمسؤوليات الواسعة التي خولها الدستور والقانون التركي لرؤساء البلديات والمناطق خاصةً منذ عام ٢٠١٢، والتي كان من شأنها تمتع البلديات باستقلال نسبي في تنظيم شؤونها الإدارية والمالية، فيما يتعلق بالخدمات الأساسية المُقدمة للمواطنين كوسائل النقل العام، وبناء المساكن، والتخطيط الحضري والعمراني للمدن والأقاليم، وتقديم سُبل الرعاية الصحية والتعليمية، والعناية بنظافة الشوارع، وغيرها من المهام الحيوية شديدة الصلة بالحياة اليومية للمواطنين، والمؤثرة بشكل مباشر في مستوى جودتها.

٢- خريطة حزبية جديدة:

أعادت الانتخابات المحلية الحالية ترتيب الأحزاب التركية؛ إذ أنتجت خريطة مغايرة كلياً لذلك المشهد التقليدي والمُعتاد لسنوات طويلة، وهو الأمر الذي يتضح بأفضل صورة ممكنة عند مقارنة نتائج هذه الانتخابات بنظيرتها السابقة في ٢٠١٩. ولا يرجع ذلك إلى الطفرة الانتخابية التي كانت من نصيب حزب الشعب الجمهوري وحسب بحلوله في المرتبة الأولى بدلاً من حزب العدالة والتنمية، وإنما أيضاً إلى العديد من المفاجآت التي كشفت عنها النتائج. وأهمها، ارتفاع التأثير السياسي لحزب الرفاه الجديد ذي التوجه الإسلامي والمنسحب من تحالف الشعب، وحزب المساواة الشعبية والديمقراطية التابع للكورد، في مقابل تراجع الوزن النسبي لحزب الجيد اليميني القومي المعارض، وكذلك

أغلب الأحزاب المحافظة سواء المؤيدة أم المعارضة للعدالة والتنمية.

في هذا السياق، استحوذ حزب الرفاه الجديد، برئاسة فاتح أربكان، على المرتبة الثالثة في السباق الانتخابي للبلديات ٢٠٢٤، محققاً نسبة ٦٫١٩٪ من أصوات الناخبين. ومنحه ذلك رئاسة بلدية كبرى، وأخرى فرعية، في حين لم يكن له وزن سياسي يُذكر في الانتخابات المحلية ٢٠١٩، وهو الأمر الذي جعل البعض يصف حزب «الرفاه الجديد» بـ«الحصان الأسود» للانتخابات الحالية. وفي سياق متصل، تمكن حزب المساواة الشعبية والديمقراطية، وريث حزب الشعوب الديمقراطي، من اقتناص ثلاث ولايات كبرى وسبع ولايات فرعية بنسبة تصويت عامة بلغت ٥٫٧٠٪، ضمنت له المركز الرابع في الخريطة الحزبية الجديدة.

وعلى صعيد آخر، فقد حزب الحركة القومية الولاية الكبرى الوحيدة التي فاز بها في انتخابات بلديات ٢٠١٩، كما انخفض عدد البلديات الفرعية التي يمتلكها من عشر إلى ثماني بلديات، بنسبة تصويت عامة بلغت ٤٫٩٩٪، بعدما كانت ٧٫٣١٪. وعلى نفس المنوال، لم يتمكن حزب الجيد المعارض من الفوز بأية بلدية كبرى، وذلك على غرار نتيجته في انتخابات ٢٠١٩، فيما تمكن من الفوز بولاية فرعية واحدة هي مكسبه الوحيد مقارنةً بنتائج انتخابات ٢٠١٩؛ إذ تهاوت نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب في الانتخابات الحالية إلى ٣٫٧٧٪ بعدما كانت ٧٫٤٥٪ عام ٢٠١٩. وكان من اللافت أيضاً أن الأحزاب ذات التوجه المحافظ مثل: حزب المستقبل بقيادة أحمد داوود أوغلو، وحزب الديمقراطية والتقدم بزعامة علي باباجان، وحزب السعادة بقيادة كرم الله أوغلو، لم يصل أي منها إلى نسبة ١٪، ومُنيت بخسائر في مناطق ذات كثافة سكانية من الناخبين الأكثر ميلاً للتيار المحافظ.

٣- انخفاض شعبية حزب العدالة والتنمية:

فقد الحزب الحاكم، للمرة الأولى بعد انطلاقته السياسية عام ٢٠٠٢، المركز الأول في أية استحقاقات انتخابية خاضها. صحيح أن حزب العدالة والتنمية يعاني بشكل لافت من تراجع شعبيته وانخفاض نسب الأصوات التي يحصل عليها منذ عام ٢٠١٨، وكان أحدثها عدم تمكن الرئيس رجب طيب أردوغان من حسم الانتخابات الرئاسية في مايو ٢٠٢٣ من الجولة الأولى، غير أن الانتخابات البلدية الراهنة شهدت العديد من الصدمات للحزب.

فمن ناحية أولى، انخفضت نسبة التصويت العامة في الانتخابات البلدية لحزب العدالة والتنمية إلى ٣٥٫٤٩٪ بعدما بلغت عام ٢٠١٩ حوالي ٤٤٫٣٣٪، وقاد ذلك إلى تراجع إجمالي عدد البلديات التي سيديرها الحزب في السنوات الخمس المقبلة من ٣٥ إلى ٢٤ بلدية، والخصم من رصيده من البلديات الكبرى لتصبح ١٢ بدلاً من ١٤ بلدية، وكذلك من البلديات الفرعية لتصل إلى ١٢ بدلاً من ٢١ بلدية. ومن ناحية ثانية، تعرض أردوغان لهزيمة نفسية قاسية ليس فقط بفشله في استرداد رئاسة بلدية إسطنبول بوصفها أهم البلديات الكبرى على الإطلاق والعاصمة الاقتصادية للبلاد، بل أيضاً بخسارته مجلس بلدية المدينة بعدما حصد ١٣ بلدية فقط من أصل ٣٩ بلدية، بما فيها خسارة منطقة أوسكودار التي يقيم فيها أردوغان نفسه، ويطلق عليها «عاصمة المحافظين» نسبةً إلى كثافة أنصار العدالة والتنمية فيها.

ومن ناحية ثالثة، تعرض مرشحو الحزب الحاكم لهزيمة تفوق بكثير تلك التي تعرضوا لها في الانتخابات البلدية ٢٠١٩. فعلى سبيل المثال، حقق رئيس بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، نصراً كبيراً على منافسه وزير البيئة السابق ومرشح حزب العدالة والتنمية، مراد كوروم، بفارق يزيد عن ١٠٪. ففي حين حصد الأول نسبة ٥١٫١٤٪، لم يتجاوز الثاني نسبة ٣٩٫٥٩٪ من الأصوات. وبالمثل، اكتسح رئيس بلدية أنقرة، منصور يافاش، السباق الانتخابي بحصوله على نسبة ٦٠٫٤٤٪، في مقابل أقرب منافسيه مرشح العدالة والتنمية، تورغوت ألتينوك، الذي حصد نسبة ٣١٫٦٨٪ من أصوات

الناخبين. وعلى صعيد متصل، لم يتمكن مرشحو العدالة والتنمية، لأول مرة منذ تأسيس الحزب، من الفوز برئاسة أية منطقة في بلديتي أضنة ومرسين، وكذلك رئاسة بلدية مانيسا.

٤- اتساع رقعة المناطق المؤيدة للمعارضة:

يمكن القول إن كل خصم من رصيد تحالف الشعب في الانتخابات البلدية ٢٠٢٤ كان يصب بصورة مباشرة أو غير مباشرة لصالح أحزاب المعارضة، وتحديداً حزب الشعب الجمهوري. فقد أسفرت نتائج هذه الانتخابات عن احتفاظ حزب الشعب الجمهوري بأكبر خمس بلديات، فضلاً عن زيادة أعداد البلديات الكبرى التابعة له إلى ١٤ بعدما كانت ١١ بلدية عام ٢٠١٩، كما اكتسح الحزب المعارض انتخابات البلديات الفرعية ليحصد ٢١ بلدية بعدما اقتصر نصيبه منها في الانتخابات السابقة على عشر بلديات فقط.

علاوة على ما تقدم، أعادت الانتخابات المحلية تشكيل الجغرافيا الانتخابية لحزب الشعب الجمهوري، إذ تجاوز سيطرته التقليدية على بعض البلديات الغربية والجنوبية، ليتمدد نفوذه إلى تلك الواقعة في وسط الأناضول وشرق تركيا، والتي مثلت سابقاً حصناً منيعاً عليه. وكان محصلة ذلك، أن اقتنص الحزب بلديات كيركالي وكلس وكوتاهيا وأوشاك وزونجولداك، لأول مرة في تاريخه، وبلديات أماسيا وبارتين وجيريسون وكاستامونو، لأول مرة منذ عام ١٩٧٧، وبلديات أديامان وأفيون قرة حصار، للمرة الأولى منذ عام ١٩٤٦، أي منذ بدء العمل بنظام التعددية الحزبية في تركيا. وهي الإنجازات التي احتفى رئيس الحزب، أوزغور أوزال، بتحقيقها في مؤتمر عقده يوم الاقتراع ذاته.

تفسيرات النتائج:

أحدثت نتائج انتخابات البلديات التركية ٢٠٢٤ جدلاً واسع النطاق بشأن تفسيرها، ويمكن رصد أهم الأسباب وراء ذلك، على النحو التالي:

١- المشكلات الاقتصادية:

يعاني المواطنون الأتراك من ظروف معيشية صعبة، تعالت معها أصوات النقد تجاه سياسات الحكومة التركية لمعالجة الأزمة الاقتصادية. وبالرغم من حرص الحكومة التركية على زيادة الرواتب بصورة دورية، والتي كان من أحدثها رفع الحد الأدنى للأجور في ديسمبر ٢٠٢٣ بزيادة قدرها ١٠٠٪ عن تلك التي أقرتها في يناير من نفس العام؛ تتآكل قيمة الليرة التركية بفضل التضخم الذي تجاوز نسبة ٦٧٪ في شهر فبراير الماضي، وسجلت انخفاضاً تاريخياً جديداً بواقع ٣٢٫٢٠ ليرة تركية في مقابل الدولار الأمريكي الواحد، وذلك في نهاية مارس الماضي. وفي هذا الإطار، يبدو أن انخفاض قيمة زيادات معاشات المتقاعدين دفعت عدداً من كبار السن، الذين يشكلون قوام الكتلة التصويتية المفضلة لحزب العدالة والتنمية، إما إلى العزوف عن المشاركة أو معاقبة الحزب الحاكم في البلديات.

٢- عدم رضا التيار الإسلامي المحافظ عن سياسات أردوغان:

يمثل استقطاب حزب الرفاه الجديد قرابة ٦٪ من نسب التصويت العامة للمواطنين الأتراك في سابقة هي الأولى من نوعها، مؤشراً على امتعاض نسبة كبيرة من أنصار التيار المحافظ من سياسات حزب العدالة والتنمية، والذين ربما وجدوا في حزب الرفاه الجديد متنفساً للتعبير عن غضبهم من هذه السياسات، خاصةً بعدما أصر أربكان على خوض

الانتخابات البلدية منفرداً، ورفض محاولات أردوغان لإعادته إلى تحالف الشعب.

ويأتي ذلك في ضوء تصاعد انتقادات المحافظين لقبول أردوغان طلب السويد بالانضمام إلى حلف «الناتو» بدعوى أنها تقدم الدعم للكورد الانفصاليين، وكذلك تنديد أربكان بما وصفه التعاون الاقتصادي الوثيق بين الشركات التركية ونظيرتها الإسرائيلية، واتهام أردوغان بالازدواجية والتخاذل عن نُصرة القضية الفلسطينية على خلفية الحرب في غزة التي نشبت منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. ونتيجة لذلك، بدا السلوك الانتخابي لأنصار التيار المحافظ وكأنه تصويت عقابي ضد سياسات حزب العدالة والتنمية، إما بالتصويت لصالح حزب الرفاه الجديد، أو بعدم المشاركة في الانتخابات.

٣- نجاح حزب الشعب الجمهوري في كسب أصوات المعارضة:

على الرغم من تعثر محاولات أوزال، لإعادة الحيوية إلى تحالف الطاولة السداسية، وقيام مختلف أحزاب التحالف بالدفع بمرشحيها في الانتخابات البلدية، يبدو أن القواعد الانتخابية لهذه الأحزاب والرافضة لحكم العدالة والتنمية قررت التصويت لحزب الشعب الجمهوري باعتباره أكثر أحزاب المعارضة حظوظاً أمام مرشحي العدالة والتنمية. وهذا ما اتضح، على سبيل المثال، في استقالة بعض أعضاء حزب الجيد احتجاجاً على الانفصال عن التحالف، وكذلك تمكن حزب الشعب الجمهوري من استقطاب الأصوات الكردية في عدد من المناطق الغربية بدلاً من حزب المساواة الشعبية والديمقراطية.

على الصعيد ذاته، تفصح نسب التصويت التي حصلت عليها أحزاب المعارضة في انتخابات ٢٠٢٤ عند مقارنتها بنظيرتها في ٢٠١٩، عن تراجع واضح في وزن هذه الأحزاب، وعلى رأسها حزب الجيد، وأن ذلك كان يصب في النهاية في رصيد حزب الشعب الجمهوري. أضف إلى ذلك، أن استطلاعات الرأي التي أجرتها المؤسسات ومراكز الأبحاث التركية خلال الشهرين الماضيين، كشفت عن كتلة من الأصوات الحائرة بين مرشحي حزبي العدالة والتنمية والشعب الجمهوري، ويبدو أن النسبة الأكبر التي شاركت من هذه الكتلة في الانتخابات قد حسمت قرارها لصالح الأخير.

٤- فشل رهانات أردوغان:

على سبيل المثال، راهن أردوغان على انتصار مرشحي تحالفه الحاكم في ضوء تفتت أصوات الكتلة المعارضة بعد انهيار تحالف الطاولة السداسية ورفض الأحزاب المعارضة التنسيق مع بعضها بعضاً بخصوص مرشحيها في البلديات، لكن ذلك لم يكن كافياً، واستطاع حزب الشعب الجمهوري حصد النسبة الأكبر من أصوات المعارضين لسياسات العدالة والتنمية. كما وظف أردوغان خطاباً إسلامياً قومياً يداعب مشاعر المحافظين ويصعد من نبرة النقد للأحزاب العلمانية المعارضة والتابعة لكورد، إلا أن ذلك لم يكن مُحفزاً أيضاً لحشد أصوات المحافظين لصالح حزبه، والتي فضلت نسبة منها الانحياز لحزب الرفاه الجديد. وفي حين تصور أردوغان أن انتقاء مرشحين تكنوقراط وغير سياسيين مهتمين بالأبعاد الحضرية والتنموية، مثل مراد كوروم، سيكون موضع ترحيب من الناخبين في المدن الكبرى، فقد أثبتت النتائج عدم دقة حساباته.

تداعيات محتملة:

تفتح نتائج الانتخابات البلدية ٢٠٢٤ باب التكهنات بشأن مستقبل الأوضاع السياسية في تركيا. فمن ناحية، يبدو أن أردوغان سيقدم على إعادة هيكلة حزب العدالة والتنمية من الداخل، ولاسيما في ضوء اعترافه السريع بهزيمة الحزب

في الانتخابات المحلية، والوعد بأن تكون «نقطة تحول» لمراجعة التوجهات والسياسات السابقة. ومن الأرجح، أن يصاحب ذلك إعادة النظر في الكوادر الحزبية المشاركة في الانتخابات، خصوصاً في مرحلة ما بعد أردوغان، وأن الأخير صار يستشعر القلق إزاء مصير الحزب في ضوء تعالي الأصوات المطالبة بإصلاحات جذرية، والخوف من اتساع دائرة الانشقاقات الحزبية بعدما انفصل عنه سابقاً أبرز قياداته التاريخية.

ومن المرجح أيضاً، أن يعرقل التراجع الواضح لشعبية حزب العدالة والتنمية، ولو بشكل مرحلي، مشروع أردوغان لتعديل ما وصفه بـ»الدستور الانقلابي». وعلى الرغم من تأكيده، في مطلع مارس الماضي، أن الانتخابات المحلية ٢٠٢٤ هي الأخيرة تحت رئاسته، لكن ذلك لن يحول دون أن تشهد السنوات الأربع المتبقية على إجراء الانتخابات الرئاسية العديد من التجاذبات السياسية مع أحزاب المعارضة في هذا الشأن، خاصةً في ضوء عدم استبعاد البعض احتمالية إجراء تعديل قد يُمكن أردوغان من خوض السباق الرئاسي المزمع إقامته في ٢٠٢٨، كما أن تلك الأحزاب المعارضة تريد هي الأخرى تغيير الدستور والعودة إلى النظام البرلماني.

ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يستعد حزب الشعب الجمهوري للسباق الرئاسي المقبل بثبات، خاصةً بعدما أثبت التغيير الهيكلي الذي أقدم عليه الحزب في المؤتمر السنوي في نوفمبر الماضي نجاحاً ملحوظاً. وهو التغيير الذي حظي بدعم ومباركة من أكرم أوغلو، وشمل رئيس الحزب السابق ذاته، كليجدار أوغلو، على خلفية خسارته الانتخابات الرئاسية الماضية أمام أردوغان.

في ضوء ما تقدم، فإن ارتفاع الأسهم السياسية لكل من أكرم أوغلو ومنصور يافاش، خاصةً بعد أن تمكنا من هزيمة مرشحي العدالة والتنمية في إسطنبول وأنقرة مرتين؛ بات لا يدع مجالاً للشك في أن أحدهما على الأقل مشروع مرشح محتمل عن حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية المقبلة. وربما تُعد حظوظ أكرم أوغلو أكبر في ضوء سيره على خطى المقولة الشهيرة «من يحكم إسطنبول يحكم تركيا»، وتصاعد نفوذه في الحزب بشكل لافت، فضلاً عن كونه أصغر سناً مقارنةً بيافاش الذي سيتجاوز، نظرياً، ٧٣ عاماً وقتها. وإن كان من الجدير بالذكر أيضاً أن أكرم أوغلو قد يواجه تضييقاً قضائياً في السنوات القليلة المقبلة، بحكم اتهامه بإهانة المجلس الأعلى للانتخابات. وعلى الرغم من الاستئناف على حكم بحبسه جراء ذلك، لا يزال يواجه تهمة فساد منفصلة لم تنظر المحاكم فيها بعد.

في الأخير، يمكن القول إن الانتخابات المحلية التركية عادةً ما تتمتع بظروف وسمات خاصة مقارنةً ببقية الاستحقاقات الانتخابية، ولكن مؤشرات الانتخابات الحالية قد تعيد تشكيل مستقبل تركيا السياسي، ويرتهن ذلك بقدرة الحزبين الكبيرين على كسب ثقة الناخبين. فمن ناحية، يرتبط الأمر بقدرة حزب العدالة والتنمية على ترميم شعبيته سريعاً، خاصةً أنه يمتلك مقومات الصمود، وتحقيق طفرة اقتصادية تكبح جماح التضخم، ويستعيد معها الاقتصاد التركي عافيته. ومن ناحية أخرى، يرتبط ذلك بقدرة حزب الشعب الجمهوري على زيادة أصوات المؤيدين له من خلال أن يُظهر مرشحوه الذين فازوا في الانتخابات البلدية كفاءة إدارية ومالية في تنظيم شؤون البلديات، وتحسين أحوال الأتراك، وأن يتبنى الحزب خطاباً متوازناً لا يستعبد المحافظين أو أياً من معارضيه.

*استاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

نتائج أبرز الأحزاب في الانتخابات المحلية التركية 2024

الحزب	عدد البلديات الكبرى (30 بلدية)	عدد البلديات الفرعية (51 بلدية)	إجمالي عدد البلديات (81 بلدية)	النسبة العامة من أصوات الناخبين
الشعب الجمهوري	14	21	35	%37.77
العدالة والتنمية	12	12	24	%35.49
الرفاه الجديد	1	1	2	%6.19
المساواة الشعبية والديمقراطية	3	7	10	%5.70
الحركة القومية	0	8	8	%4.99
الجيد	0	1	1	%3.77

عدد البلديات لأبرز الأحزاب التركية في انتخابات 2024 مقارنةً بعام 2019

الأحزاب	2024	2019	التغير	
حزب الشعب الجمهوري	35	21	14+	+
حزب العدالة والتنمية	24	39	15-	-
حزب الرفاه الجديد	2	0	2+	+
المساواة الشعبية والديمقراطية	10	8	2+	+
حزب الحركة القومية	8	11	3-	-
حزب الجيد	1	0	1+	+
حزب الاتحاد الكبير	1	0	1+	+

مخاطر الانفلات...خيارات إيران للرد على استهداف قنصليتها في دمشق

*مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة

أفادت وسائل إعلام إيرانية بأن غارة جوية إسرائيلية، بطائرات «أف-٣٥»، استهدفت بالصواريخ، مساء يوم الاثنين الموافق الأول من إبريل ٢٠٢٤، مقر القنصلية الإيرانية ومنزل السفير الإيراني في حي المزة الراقي بالعاصمة السورية دمشق، وأضافت أن الاستهداف أسفر عن تدمير مبنى القنصلية ومنزل السفير بالكامل، ومقتل كل من كان بداخلهما. وقدّرت بعض وسائل الإعلام عدد القتلى بـ١١ شخصاً، هم ثمانية

إيرانيين وسوريان ولبناني واحد، وأن جميعهم عسكريون، بالإضافة إلى إصابة آخرين.

ومن جانبه، أعلن الحرس الثوري الإيراني، في بيان، تعليقاً على هذا الحادث، مقتل اثنين من قادته وهما: محمد رضا زاهدي ومحمد هادي حاجي رحيمي، وخمسة من مرافقيهم من الضباط. فيما أشارت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية إلى أن الغارة استهدفت اجتماعاً سرياً بين مسؤولي المخابرات الإيرانية وقادة حركة الجهاد الفلسطينية، وأنه تم انتظار مغادرة القنصل الإيراني ثم تنفيذ الهجوم. ولا تُعلق إسرائيل عادة على الهجمات التي تُتهم بشنها في سوريا. ورداً على الهجوم الأخير في سوريا، قال متحدث باسم الجيش الإسرائيلي: «لا نعلق على التقارير الواردة في وسائل الإعلام الأجنبية».

دلالات الهجوم:

ينطوي حادث استهداف مقر القنصلية الإيرانية في دمشق على عدد من الدلالات، أبرزها ما يلي:

١- الهجوم الأول من نوعه:

يُعد هذا الهجوم الأول من نوعه الذي تتهم إسرائيل بتنفيذه على مبنى دبلوماسي إيراني، في تاريخ الصراع بين البلدين، ما قد ينقل التوتر بينهما إلى مستوى جديد ومختلف. ووفقاً لهذه التُّهم، اكتفت إسرائيل في السابق بقصف أهداف عسكرية أو استراتيجية واضحة سواء داخل سوريا أم داخل إيران ذاتها. صحيح أن القتلى الذين أسفر عنهم الهجوم الأخير، هم قادة في الحرس الثوري الإيراني، إلا أن ذلك لا ينفي صحة أن المكان المستهدف هو مقر دبلوماسي، وإلا فكان الأولى أن يتم انتظار خروج تلك الشخصيات، واغتيالهم في مقار سكنهم أو في سياراتهم، كما حدث في حالات مُشابهة من قبل.

ويبدو أن إسرائيل رغبت، من خلال ذلك الهجوم، في إيصال رسالتين لإيران؛ الأولى: هي التأكيد على أن تعقب أهدافها في سوريا سوف يطال حتى المقرات الدبلوماسية، والثانية: هي إحراج طهران من خلال استهداف قنصليتها في دمشق، وذلك في ضوء إدراك تل أبيب، أن طهران ربما لن لا تقدم على الدخول في مواجهة مباشرة معها، وهي الاستراتيجية التي اتبعتها الأخيرة منذ بداية الصراع في قطاع غزة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣.

٢- الرد على استهداف وكلاء إيران لإسرائيل:

شهدت الفترة الأخيرة ارتفاع وتيرة هجمات المليشيات والجماعات الموالية لإيران ضد إسرائيل نفسها، وليس مصالحها فقط، في تغير واضح في النهج الذي كان تتبعه هذه المليشيات خلال الفترة الماضية. فعلى سبيل المثال، استهدفت تلك المليشيات مطار بن غوريون في تل أبيب، بطائرات مُسيّرة، في ٢٠ مارس ٢٠٢٣، كما استهدفت ما تُسمى «المقاومة الإسلامية في العراق»، في اليوم التالي، محطة توليد الكهرباء في تل أبيب بواسطة الطيران المُسيّر. وجاء الهجوم على مبنى القنصلية الإيرانية في دمشق، بعد ساعات من تبني «المقاومة الإسلامية في العراق» لهجمات عنيفة على قاعدة بحرية في

إيلات، في هجوم قالت إسرائيل إنه تم بطائرات مُسيّرة إيرانية وتوجيه ممن جانب طهران، وكأنها رسالة من تل أبيب لإيران وأذرعها بأن المساس بالأراضي الإسرائيلية ستكون تكلفته عالية.

٣- التركيز على استهداف القادة العسكريين:

يأتي هذا الهجوم ربما ليؤكد استراتيجية استهداف كبار قادة الحرس الثوري الإيراني في سوريا، بدلاً من التركيز خلال السنوات السابقة على استهداف المعدات ومخازن الأسلحة والذخيرة. ففي الشهرين الماضيين، أسفرت غارات أُتهمت إسرائيل بشنها عن مقتل عدد من قادة الحرس الثوري في سوريا؛ إذ أدت غارة على مشارف العاصمة دمشق إلى اغتيال القيادي في الحرس الثوري، رضي موسوي، وهو مسؤول الإمداد بين الحرس والمليشيات في سوريا ولبنان، وكان يُلقب بالرجل الثاني بعد قائد فيلق القدس السابق، قاسم سليماني. كما أدت غارة أخرى إلى مقتل قائد استخبارات فيلق القدس في سوريا، صادق أوميد زاده، وغيرهم.

ويؤكد الهجوم على القنصلية الإيرانية الاستمرار في استهداف قادة الحرس الثوري، سواء وجدوا في مقرات سرية أم مقار دبلوماسية. وجدير بالذكر أن محمد رضا زاهدي كان يمثل قيادة كبيرة ذات خبرة واسعة داخل الحرس الثوري، فضلاً عن كونه مسؤول نشاط فيلق القدس -الذراع الخارجية للحرس الثوري الإيراني- في سوريا ولبنان لعقود طويلة، وكان دائم التنقل بين دمشق وبيروت، وكان على اتصال دائم بالأمين العام لحزب الله اللبناني، حسن نصر الله.

٤- إفشال نتائج زيارة وزير الدفاع السوري لطهران:

يأتي الهجوم على قنصلية إيران في دمشق، بعد أيام من زيارة وزير الدفاع السوري، اللواء علي محمود عباس، إلى طهران، في ١٦ مارس الماضي، وهي الزيارة التي جرى خلالها تأكيد التنسيق بين الجانبين عسكرياً وأمنياً إزاء الهجمات المتكررة التي تنفذها إسرائيل داخل سوريا. وربما رأت تل أبيب، أن هذه الزيارة قد تدشن لمرحلة جديدة من التعاون بين الجانبين يقضي بإمداد إيران لسوريا بمنظومات دفاعية، مثل: «آرمان» المضادة للصواريخ البالستية، ومنظومة «آذرخش» للدفاع الجوي منخفض الارتفاع، واللتين تم الإعلان عن عنهما، قبيل أيام من زيارة عباس لطهران، أو منظومة الدفاع الجوي «خرداد ١٥»، التي تنامى الحديث حول إمكانية أن تسلمها إيران لسوريا، وتدرك إسرائيل أن تلك المنظومات الدفاعية التي قد تسلمها إيران لسوريا، ربما تُسهم في تقويض تأثير الضربات الموجهة للجماعات الإيرانية داخل الأراضي السورية.

٥- انتقائية الاستهداف:

تركز إسرائيل على انتقائية الاستهدافات التي تنفذها داخل سوريا، في محاولة لإيصال رسائل للأخيرة بأنها ليست معنية بتلك الهجمات، وأن تقول لدمشق إن الحرب الدائرة بين إيران وإسرائيل «ليست

حربك ولا تتدخلي»، وإن الهدف هو الوجود الإيراني الذي يمثل تهديداً لأمن إسرائيل، من وجهة نظر تل أبيب.

وعلى الرغم من إدانة وزارة الخارجية السورية للحادث، ووصف الوزير فيصل المقداد، الهجوم بـ«الإرهابي»، من داخل السفارة الإيرانية في دمشق؛ بل وتصدي الدفاعات الجوية السورية لبعض الغارات التي استهدفت مبنى القنصلية؛ فإن ذلك ربما لا ينفي تذمر دمشق من الوجود العسكري والاستخباري الكثيف لإيران داخل سوريا، وخاصةً بعد أن تبين لها أن هدف إيران هو تأمين بقاء دائم في سوريا؛ وفق استراتيجية إيرانية لمواجهة إسرائيل، وهو وضع يربك النظام السوري ويجعله في موقف محرج.

٦- تبرؤ أمريكي من المشاركة في الهجوم:

كان لافتاً تصريح المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي بأن بلاده «لم يكن لها أي دور في الضربة (الإسرائيلية)، ولم تكن على علم بها في وقت مُبكر»، مضيفاً أن واشنطن أبلغت طهران مباشرة بذلك. وجاء هذا الموقف الأمريكي بعد إعلان وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبداللهيان، أنه تم استدعاء مسؤول السفارة السويسرية لدى طهران باعتباره راعي المصالح الأمريكية في إيران، وتسليمه رسالة إلى الإدارة الأمريكية باعتبارها داعمة لإسرائيل و«يجب محاسبتها».

كما يعزى هذا النفي الأمريكي إلى ما تردد في الساعات الأولى للهجوم، بأن إسرائيل قد أبلغت الولايات المتحدة به، فضلاً عن أن الهجوم ذاته قد تم تنفيذه بواسطة ستة صواريخ من مقاتلات «أف-٣٥»، والتي زودت بها واشنطن تل أبيب. وقد يكتسب هذا الافتراض بعض الوجاهة عند النظر إلى استمرار الرسائل والتفاهمات بين إيران والولايات المتحدة، منذ اندلاع الصراع في غزة، وهو ما تؤكده تصريحات المسؤولين الإيرانيين ولم تنفه واشنطن. لذا فليس مرجحاً تورط الولايات المتحدة في هذا الهجوم، لكن إسرائيل أخطرت به واشنطن، دون انتظار موافقتها.

الرد الإيراني:

يمكن الإشارة إلى أبرز السيناريوهات التي قد تترتب على حادث استهداف مقر القنصلية الإيرانية في دمشق، على النحو التالي:

١- الرد المباشر:

قد يُسفر الحادث، خاصةً عند النظر إلى أنه استهداف مباشر للقنصلية الإيرانية ومنزل السفير الإيراني في سوريا، عن رد مُباشر من جانب طهران، باعتبار أن هذا الحادث يضعها في موقف محرج ويمثل انتهاكاً لسيادتها. بيد أن هذا الرد المباشر لا يعني أن يكون داخل إسرائيل؛ إذ إن ذلك يظل احتمالاً غير مرجح، بالنظر إلى حرص إيران على عدم الانجرار إلى مواجهة مُباشرة مع الجانب الإسرائيلي، خاصةً أن الأخير يُثبت أنه لا يضع في الحسبان خطوطاً حمراء، وأنه على استعداد للانخراط في أي مواجهة وعلى أي جبهة

من الجبهات والرد خارج حدوده. ومن هنا، فإن الرد الإيراني المباشر قد يكون من خلال استهداف سفن تابعة لإسرائيل في الخليج أو البحر الأحمر، أو استهداف مقار دبلوماسية أو مراكز دينية كما حدث من قبل في بعض دول أمريكا اللاتينية، أو استهداف مقرات تتبع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، وفق المنظور الإيراني، كما فعلت من قبل باستهداف مقرات في كردستان العراق.

٢- إرجاء الرد:

بالتمعن في التهديدات الصادرة عن الجانب الإيراني، يُلاحظ أن أغلبها يدور في التهديد بـ»الرد في الوقت والزمان المناسبين»، وهي صيغة قد تحمل في مضمونها تعليق الرد في الوقت الحالي، وإمكانية الرد مستقبلاً. وبالنظر إلى الحوادث السابقة التي هُوجمت فيها أهداف إيرانية، فإنها ترجح هذا السيناريو، إلا أن تكلفته سواء الداخلية أم الخارجية ربما تكون مرتفعة؛ إذ إنه قد يصوّر إيران على أنها «دولة ضعيفة» لا تستطيع حماية مصالحها، وهو أمر قد يسفر عن ردود فعل شعبية واسعة ساخطة على النظام، ولاسيما أن تظاهرات انطلقت بالفعل في طهران للتنديد بالهجوم. كما أن عدم الرد لن يكون في صالح الأصوليين، الذين يتبنون سردية متشددة تجاه إسرائيل، وخاصةً بعد أن سيطروا على نتائج الانتخابات البرلمانية في مارس الماضي.

٣- التصعيد من خلال الوكلاء:

ربما يكون هذا هو السيناريو المفضل لدى إيران، على الأقل في الوقت الحالي؛ إذ قد تدفع طهران حزب الله اللبناني إلى إطلاق مزيد من الصواريخ على أهداف إسرائيلية، وتشجع الحوثيين على المُضي قُدماً في استهداف السفن الإسرائيلية والأمريكية، إلى جانب حث وكلائها في العراق وسوريا على مهاجمة الأهداف الإسرائيلية والأمريكية. وقد بدأت إرهاصات هذا السيناريو فعلياً؛ إذ هاجمت فصائل مدعومة من إيران قاعدة التنف الأمريكية في سوريا بطائرة مُسيّرة، مساء يوم ١ إبريل الجاري، بعد أن تجنبت المليشيات استهداف تلك القاعدة، منذ الهجوم على قاعدة «البرج تي ٢٢»، والذي أسفر عن مقتل ثلاثة جنود أمريكيين في ٢٨ يناير ٢٠٢٤. كما تم إطلاق صاروخ «كروز» نحو الجولان قبل أن تسقطه الدفاعات الجوية الإسرائيلية.

الخلاصة

يمكن القول إن حادث استهداف القنصلية الإيرانية في سوريا يدشن مرحلة جديدة من الصراع بين طهران وتل أبيب، والذي يُرجح أن يظل محكوماً بسياسة الفعل ورد الفعل، دون خروج الأمور عن السيطرة؛ لأن ذلك ليس في صالح أي من الطرفين. بيد أن ذلك لا يمنع من وجود مخاوف أن تؤدي تلك الهجمات إلى انفلات غير محسوب لهذا الصراع، وبما ينعكس سلباً على الوضع في الإقليم.

بايدن وشي:

إدارة العلاقات بمسؤولية والدبلوماسية رفيعة المستوى

***المرصد/فريق الرصد والمتابعة**

اصدر البيت الابيض بيان حقائق حول اتصال الرئيس الامريكي جو بايدن برئيس جمهورية الصين الشعبية شي جين بينغ في ٢ نيسان/إبريل ٢٠٢٤ وقال مسؤول أمريكي إن مكالمة بايدن وشي جين بينغ استمرت حوالي ٩٠ دقيقة هذا وجاء في نص بيان الحقائق :

تحدث الرئيس جوزيف ر. بايدن الابن اليوم مع رئيس جمهورية الصين الشعبية شي جين بينغ لمتابعة اجتماع الرئيسين في وودساید في كاليفورنيا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

مسؤول أمريكي:مكالمة بايدن وشي جين بينغ استمرت حوالي 90 دقيقة

وأجرى الرئيسان مناقشة صريحة وبناءة حول مجموعة من القضايا الثنائية والإقليمية والدولية، بما في ذلك مجالات التعاون المحتمل والمسائل الخلافية.

واستعرض الرئيسان المسائل الرئيسية التي تمت مناقشتها في قمة وودساید وشجعا على إحراز تقدم بشأنها، بما في ذلك التعاون بشأن مكافحة المخدرات والتواصل العسكري-العسكري القائم والمحادثات الرامية إلى معالجة مخاطر الذكاء الاصطناعي والجهود المتواصلة بشأن تغير المناخ والتبادلات بين الشعوب.

وشدد الرئيس بايدن على أهمية الحفاظ على السلام والاستقرار عبر مضيق تايوان وعلى حكم القانون وحرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، كما أعرب عن مخاوفه إزاء دعم جمهورية الصين الشعبية للقاعدة الصناعية الدفاعية الروسية وتأثيرها على أمن أوروبا ومنطقة عبر الأطلسي، وشدد كذلك على التزام الولايات المتحدة الدائم بنزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية بشكل كامل.

وأعرب الرئيس بايدن أيضا عن مخاوفه المتواصلة إزاء السياسات التجارية غير العادلة والممارسات الاقتصادية غير السوقية والتي تضر بالعاملين الأمريكيين وعائلاتهم.

وشدد الرئيس بايدن أيضا على أن الولايات المتحدة ستواصل اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب استخدام التكنولوجيات الأمريكية المتطورة بطريقة تقوض أمننا الوطني وبدون فرض قيود غير لازمة على التجارة والاستثمار.

ورحب الرئيسان بالجهود القائمة للمحافظة على خطوط الاتصال مفتوحة بين البلدين وإدارة العلاقة بمسؤولية من خلال الدبلوماسية رفيعة المستوى والمشاورات على مستوى العمل في الأسابيع والأشهر القادمة، بما في ذلك في خلال زيارتي الوزيرة يلين والوزير بلينكن إلى الصين عما قريب.

البيت الابيض
٢٠٢٤/٤/٢

وجاء في تقرير لوكالة (شينخوا) الصينية الرسمية حول المحادثات بين الرئيسين كالاتي:

تحدث الرئيس الصيني شي جين بينغ مع الرئيس الأمريكي جو بايدن هاتفيا يوم (الثلاثاء) بناء على طلب الأخير، حيث تبادلا وجهات النظر بشكل صريح ومتعمق حول العلاقات الصينية-الأمريكية والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وأشار الرئيس شي إلى أن اجتماع سان فرانسيسكو مع الرئيس بايدن في نوفمبر الماضي فتح رؤية سان فرانسيسكو ذات التوجه المستقبلي.

وخلال الأشهر الماضية، تصرف المسؤولون من الجانبين بناء على التفاهمات الرئاسية بشكل جدي.

ناقش الرئيسان مجموعة من القضايا الثنائية والإقليمية والدولية

بدأت العلاقات الصينية-الأمريكية في الاستقرار، وهذا أمر مرحب به من قبل المجتمعين والمجتمع الدولي.

ومن ناحية أخرى، فإن العوامل السلبية للعلاقات تتزايد أيضا، وهذا يتطلب اهتماما من الجانبين.

وشدد الرئيس شي على أن قضية التصور الاستراتيجي جوهرية دائما للعلاقات الصينية-الأمريكية، تماما مثل الزر الأول للقميص الذي يجب وضعه في مكانه الصحيح.

إن دولتين كبيرتين مثل الصين والولايات المتحدة يتعين ألا تقطعا علاقاتهما مع بعضهما البعض أو تديرا ظهريهما لبعضهما البعض، ناهيك عن الانزلاق في صراع أو مواجهة.

ويتعين على البلدين احترام بعضهما البعض والتعايش في سلام والسعي نحو تحقيق تعاون مربح للجانبين، مضيفا أن العلاقات يجب أن تستمر في المضي قدما بطريقة مستقرة وسليمة ومستدامة، بدلا من العودة إلى الوراء.

كما أكد شي ثلاثة مبادئ شاملة ينبغي أن توجه العلاقات الصينية-الأمريكية في عام ٢٠٢٤.

أولا،

يجب تقدير السلام، وفقا لما قال، مضيفا أنه يتعين على الجانبين وضع أرضية عدم الصراع وعدم المواجهة تحت العلاقات، ومواصلة تعزيز النظرة الإيجابية للعلاقة.

ثانيا،

يتعين إعطاء الأولوية للاستقرار. يتعين على الجانبين الإحجام عن إعادة العلاقات إلى الوراء أو إثارة أي حادث أو تجاوز الخط، من أجل الحفاظ على الاستقرار الشامل للعلاقات، وفقا لما قال.

ثالثا،

يجب التمسك بالمصداقية، وفقا لما قال شي، مشيرا إلى أنه على الجانبين احترام التزاماتهما تجاه بعضهما البعض من خلال العمل، وتحويل «رؤية سان فرانسيسكو» إلى واقع.

وأضاف أن الجانبين بحاجة إلى تعزيز الحوار من خلال الالتزام بالاحترام المتبادل، وإدارة الخلافات بحكمة، ودفع التعاون بروح المنفعة المتبادلة، وتعزيز التنسيق في الشؤون الدولية بطريقة مسؤولة.

كما شدد على أن مسألة تايوان هي الخط الأحمر الأول الذي يجب عدم تجاوزه في العلاقات الصينية-الأمريكية. وقال إن الصين لن تقف مكتوفة الأيدي في مواجهة الأنشطة الانفصالية الساعية إلى ما يسمى «استقلال تايوان» والتشجيع والدعم الخارجيين لها.

وحث الجانب الأمريكي على ترجمة التزام الرئيس بايدن بعدم دعم ما يسمى «استقلال تايوان» إلى إجراءات ملموسة.

وأشار شي إلى أن الجانب الأمريكي قد تبنى سلسلة

> رحب الرئيسان بالجهود القائمة للمحافظة على خطوط الاتصال مفتوحة

من الإجراءات لقمع التنمية التجارية والتكنولوجية للصين، كما يضيف المزيد والمزيد من الكيانات الصينية إلى قوائم العقوبات الخاصة به. وقال إن هذا لا يعني «إزالة المخاطر» ولكنه يخلق المخاطر.

وأضـاف أنه إذا كان الجانب الأمريكي على استعداد للسعي نحو التعاون متبادل المنفعة والمشاركة في عوائد التنمية الصينية، سيجد دائما باب الصين مفتوحا؛ ولكن إذا كان مصرا على احتواء تنمية التكنولوجيا الفائقة في الصين وحرمان الصين من حقها المشروع في التنمية، فلن تجلس الصين وتراقب.

وأوضح الرئيس شي موقف الصين بشأن القضايا المتعلقة بهونغ كونغ وحقوق الإنسان وبحر الصين الجنوبي وغيرها من القضايا.

وأشار الرئيس بايدن إلى أن العلاقات الأمريكية-الصينية هي الأكثر أهمية في العالم.

ويظهر التقدم الذي أحرزته العلاقات منذ اجتماع سان فرانسيسكو قدرة الجانبين على تعزيز التعاون مع إدارة الخلافات بشكل مسؤول.

وأكد الرئيس بايدن أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى حرب باردة جديدة، وأن هدفها ليس تغيير نظام الصين، وأن تحالفاتها لا تستهدف الصين، وأن الولايات المتحدة لا تدعم ما يسمى «استقلال تايوان»، وأن الولايات المتحدة لا تسعى إلى صراع مع الصين. وتلتزم الولايات المتحدة بسياسة صين واحدة. ومن مصلحة العالم أن تنجح الصين.

الولايات المتحدة لا تريد الحد من تنمية الصين، ولا تسعى إلى «فك الارتباط» عن الصين. سترسل الولايات المتحدة وزيرة الخزانة جانيت يلين ووزير الخارجية أنتوني بلينكن لزيارة الصين قريبا لتعزيز الحوار والتواصل وتجنب الحسابات الخاطئة وتعزيز التعاون، من أجل دفع العلاقات على مسار مستقر والاستجابة بشكل مشترك للتحديات العالمية.

كما تبادل الرئيسان وجهات النظر حول الأزمة الأوكرانية، والوضع في شبه الجزيرة الكورية، من بين أخرى.

وجد الرئيسان أن الاتصال الهاتفي كان صريحا وبناء. واتفق الجانبان على البقاء على اتصال، وكلفا فريقيهما بتنفيذ رؤية سان فرانسيسكو، بما في ذلك تعزيز آليات التشاور بشأن القضايا الدبلوماسية والاقتصادية والمالية والتجارية وغيرها، بالإضافة إلى الاتصالات العسكرية، وإجراء الحوار والتعاون في مجالات مثل مكافحة المخدرات والذكاء الاصطناعي والاستجابة للمناخ، واتخاذ المزيد من الخطوات لتوسيع التبادلات الشعبية، وتعزيز الاتصالات بشأن القضايا الدولية والإقليمية. ورحب الجانب الصيني بزيارة كل من وزيرة الخزانة يلين ووزير الخارجية بلينكن للصين في المستقبل القريب.

د. عبد العزيز حمد العويشق:

رؤية مجلس التعاون للأمن الإقليمي تُنشر لأول مرة

لأول مرة في تاريخه، نشر مجلسُ التعاون رؤيتَه للأمن الإقليمي خلال فعالية عُقدت في مقر المجلس في الرياض وحضرها مئاتٌ من المسؤولين والخبراء من دول المجلس وبقية دول العالم.

وقد كانت رؤية المجلس منذ تأسيسه في ١٩٨١ تنعكس في البيانات الختامية للمجلس الأعلى التي تُنشر عقب اجتماعات القادة السنوية، والبيانات الصادرة عن المجلس الوزاري، حين يجتمع وزراء خارجية دول المجلس كل ثلاثة أشهر.

وخلال الفترة الماضية ظهرت محاولات متعددة من جهات خارجية لوضع رؤية لأمن الخليج، ولكنها غالباً ما تجاوزت الدور المركزي لمجلس التعاون في الحفاظ على الأمن الإقليمي، وقللت من وزن الإمكانات الذاتية لدول المجلس.

بالإضافة إلى رؤية مجلس التعاون التي أُعلنت يوم الخميس ٢٨ مارس (آذار)، هناك إطار متفق عليه بين دول المجلس للأمن الإقليمي، وجدول مفصَّل بالتهديدات والتحديات التي تواجه المنطقة، وتحديد ما يمكن للمجلس أن يقوم به حيالها.

وهي وثائق داخلية يعمل عليها عدد من الأجهزة واللجان في أفرع المجلس السياسية والعسكرية والأمنية تقوم بمتابعة ورصد المستجدات وتسعى إلى

التوصل إلى مواقف موحدة للتعامل معها.

وتمثل الرؤية الجديدة تحديثاً ملموساً لمواقف مجلس التعاون في ضوء عدد من المستجدات الإقليمية والدولية المهمة.

> **لأول مرة في تاريخه ينشر مجلس التعاون رؤيته للأمن الإقليمي**

وتنطلق من مركزية منظومة مجلس التعاون لأي إطار للأمن الإقليمي، ومن مبدأ الأمن الجماعي –أي إن أمن دول المجلس كلٌّ لا يتجزأ، كما نصَّت عليه اتفاقية الدفاع المشترك التي أُقرَّت عام ٢٠٠٠، بأن أي اعتداء على أي دولة عضو هو اعتداء عليها جميعاً، وأي تهديد لإحداها هو تهديد لكل دول المجلس، ومن مبدأ الردع، إذ تقوم دول المجلس بتعزيز قدراتها الدفاعية والأمنية بصفة مستمرة، لدرء الأخطار وردع مصادر التهديد.

كما تلعب دول المجلس دوراً محورياً، عندما يُطلب منها ذلك، في دعم أمن دول الجوار واستقرارها السياسي والاقتصادي. وهي في الوقت ذاته تؤمن بالنظام الدولي متعدد الأطراف، وتسهم في تحقيق الأمن والسلم الدوليين وفي استقرار الاقتصاد العالمي.

أما المبادئ التي ترتكز عليها الرؤية فهي مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحُسن الجوار، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها، وحل الخلافات بالطرق السياسية.

فتدعو الرؤية إلى البناء على دور دول المجلس المتنامي وبذل جهود قيادية في الدبلوماسية والمفاوضات والوساطة وبذل المساعي الحميدة لحل الخلافات الإقليمية.

والهدف الرئيسي للرؤية الجديدة هو الحفاظ على أمن واستقرار دول المجلس ورخاء شعوبها، ولكن ذلك يشمل أيضاً المساهمة بشكل ملموس في استتباب الأمن والسلام الإقليمي والدولي. وهذا يعني معالجة التحديات الإقليمية، وتحويلها إلى فرص للتنمية والازدهار، وصناعة المستقبل من خلال تسوية الخلافات بالطرق السياسية، وإيجاد حلول توافقية تضمن احترام المصالح المشروعة لجميع الأطراف، والنأي عن الاستقطاب، لمعالجة مصادر التهديد أينما كان مصدرها، ويدخل في ذلك ضمان أمن إمدادات الطاقة واستقرار أسواق النفط، وتعزيز الأمن البحري وطرق التجارة.

وتُبرز الرؤية أهمية تعظيم الفرص الاستثمارية للحفاظ على مسيرة التنمية والرخاء لدول المجلس، التي شملت رفع مستوى الاقتصاد الخليجي من أقل من ٢٠٠ مليار دولار إلى أكثر من تريليوني دولار خلال جيل واحد، تم خلاله أيضاً نقل مؤشرات التنمية الاجتماعية والصحية إلى أعلى المراكز في التصنيفات الدولية. وتدعو الرؤية إلى الحفاظ على هذه المستويات مع التصدي الجماعي لتحديات المناخ وتحقيق الأمن البيئي وأهداف التنمية المستدامة في الوقت نفسه.

وتتطرق الرؤية إلى عدد من المواضيع بالتفصيل، بما يلقي ضوءاً على مواقف وسياسات منظومة المجلس، ابتداءً من أولوية القضية الفلسطينية لتحقيق الأمن الإقليمي، وهو ما أكدته الحرب على غزة. فتدعو الرؤية إلى تفعيل مبادرة السلام العربية لإيجاد حل عادل وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والانسحاب إلى حدود ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها

القدس الشرقية، وضمان حقوق اللاجئين، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

وتؤكد الرؤية حرص المجلس على منظومة عدم الانتشار، وحق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، مع الالتزام بمتطلبات الأمن النووي والسلامة النووية. كما تدعو إلى تعزيز مستويات الأمن السيبراني، الذي أصبح مهدداً أكثر من أي وقت مضى.

وتدعو إلى العمل الجماعي لمحاربة الإرهاب والتطرف، وتجريم الجماعات الإرهابية، بصرف النظر عن انتماءاتها الحزبية أو الدينية أو ارتباطاتها بمؤسسات الدولة، والامتناع عن دعم الميليشيات الإرهابية والجماعات الطائفية وعن تمويلها وتسليحها، بما في ذلك تزويدها بالصواريخ والطائرات المُسيّرة.

وتدعو الرؤية إلى جهود إضافية لتأمين استقرار أسواق الطاقة بما يخدم مصالح الدول المصدِّرة والمستهلكة، ويجنّب العالم تبعات تقلبات الأسواق وانقطاعات سلاسل الإمداد، ويبني جسور التعاون بمنأى عن تسييس هذه التحديات.

وتعكس الرؤية الدور المتنامي لدول المجلس في معالجة تحديات التغير المناخي، بالدعوة إلى إيجاد حلول واقعية متوازنة، وتطوير استراتيجيات طويلة المدى تساعد على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية واتفاقية باريس، وفي الوقت نفسه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتدعو لذلك إلى تنفيذ نهج الاقتصاد الدائري للكربون بوصفه إطاراً متكاملاً لمعالجة الاحتباس الحراري والمحافظة على البيئة الطبيعية ورفع مستوى الغطاء النباتي، بزيادة الاعتماد على التقنيات النظيفة لجميع مصادر الطاقة.

> **تمثل الرؤية الجديدة تحديثاً ملموساً لمواقف مجلس التعاون**

وتدعو الرؤية إلى مواجهة تحديات الأمن المائي والغذائي على المستويين الإقليمي والدولي، سواء كانت ناتجة عن التغيرات البيئية أو الحروب والصراعات، والعمل الجماعي للحفاظ على سلاسل إمداد الغذاء واستقرار أسعارها.

اعتمد مجلس التعاون منذ قيامه على تعزيز الإمكانات الجماعية لدوله، سواء كان ذلك في المجال السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الأمني. وتزيد الرؤية الجديدة على ذلك تأكيد أهمية بناء شراكات استراتيجية فاعلة ومتنوعة، لتحقيق المصالح الاستراتيجية المشتركة، مثل الأمن البحري، وبذل جهود مشتركة أكثر فاعلية، وأكثر تكاملاً، للحفاظ على الأمن والسلام والاستقرار، وهي معطيات ضرورية لمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق مستهدفات التنمية.

وتدعو الرؤية إلى تكثيف الدور الريادي الفاعل لدول المجلس لتجنيب المنطقة تداعيات الحروب ومعالجة الأزمات، وتأسيس منصات جديدة للوساطة والمفاوضات وتجسير الخلافات. وحين يقدم مجلس التعاون رؤيته الجماعية لتعزيز أمن المنطقة، فإنه يسهم بشكل فعال في الجهود المبذولة لتحقيق الأمن العربي الشامل.

*صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية

الحكم والتحديات في خطاب السيسي بعد أدائه اليمين لولاية جديدة

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

فيما ياتي مقتطفات حرفية من كلمة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، يوم ٢ أبريل/نيسان الجاري، عقب أدائه اليمين الدستورية رئيسا للجمهورية لفترة جديدة في المقر الجديد لمجلس النواب بالعاصمة الإدارية الجديدة:

أجدد معكم العهد، على استكمال مسيرة بناء الوطن وتحقيق تطلعات الأمة المصرية العظيمة في بناء دولة حديثة ديمقراطية متقدمة في العلوم والصناعة والعمران والزراعة والآداب والفنون متسلحين بعراقة تاريخ لا نظير له بين البلاد، وعزيمة حاضر أشد رسوخا من الجبال، وآمال مستقبل يحمل بإذن الله كل الخير، لبلدنا وشعبنا.

الأمن فوق أي اعتبار

شعب مصر العظيم، منذ اليوم الأول الذي لبيت فيه نداءكم وسعيت لتحقيق إرادتكم التي أعلنتموها

جلية ساطعة مدوية، وتحركنا معا كرجل واحد لإنقاذ وطننا من براثن التطرف والدمار والانهيار، أقسمت أن يظل أمن مصر وسلامة شعبها العزيز وتحقيق التنمية والتقدم بها هـو خياري الأول، وفوق أي اعتبـــار، وذلك من خلال نهج المصارحة والمشاركة بشأن كل القضايا والتحديات التي واجهناها، مؤكدا لكم أن تماسك كتلتنا الوطنية ووحدة شعبنا هي الضمانة الأولى، للعبور بهذا الوطن إلى المكانة التي يستحقها.

التحديات غير المسبوقة

لعل السنوات القليلة الماضية أثبتت أن طريق بناء الأوطان ليس مفروشا بالورود، وأن تصاريف القدر، ما بين محاولات الشر الإرهابي بالداخل والأزمات العالمية المفاجئة بالخارج، والحروب الدوليـة والإقليميـة العاتية من حولنا، تفرض علينا مواجهة تحديات، ربما لم تجتمع بهذا الحجم وهذه الحدة عبر تاريخ مصر الحديث، وهي التحديات التي لم يكن لنا أن نصمد في وجهها، لولا عراقة شعبنا العظيم، وما بذله من جهود خارقة، عبر السنوات الماضية، لإعادة بناء بلادنا.. وتقوية بنيانها بما يمكننا من اجتياز أية صعوبات بمشيئة الله.

سباق مع الزمن

إن عالم اليوم، بما يشهده من تحديات متصاعدة: حضاريا وعلميا وتكنولوجيا وعمرانيا وسياسيا واقتصاديا، يحتم علينا أن ننتبه بكل طاقاتنا إلى أننا في سباق مع الزمن، فالتقدم المستمر لا يتوقف لينتظر أحدا، وقد قطعنا شوطا كبيرا في فترة زمنية وجيزة، مواجهين الصعاب والتحديات ومدركين أننا نتحدى أنفسنا، قبل أي شيء آخر، وهو التحدي الذي يفوز به دائما المعدن المصري النادر الذي تزيده جسامة التحديات صلابة وقوة.

علاقات خارجية متوازنة

استجابة لقيام الشعب بتكليفي بمواصلة قيادة مسيرة وطننا العظيم فإنني أضع أمامكم أهم ملامح ومستهدفات العمل الوطني، خلال المرحلة المقبلة:

أولا: على صعيد علاقات مصر الخارجية، هناك أولوية لحماية وصون أمن مصر القومي في محيط إقليمي ودولي مضطرب، ومواصلة العمل على تعزيز العلاقات المتوازنة مع جميع الأطراف في عالم جديد تتشكل ملامحه وتقوم فيه مصر بدور لا غنى عنه لترسيخ الاستقرار، والأمن، والسلام، والتنمية.

استكمال الحوار

ثانيا: على الصعيد السياسي، استكمال وتعميق الحوار الوطني خلال المرحلة المقبلة وتنفيذ التوصيات التي يتم التوافق عليها على مختلف الأصعدة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، في إطار تعزيز دعائم المشاركة السياسية والديمقراطية، خاصة للشباب.

مرونة الاقتصاد

ثالثا: تبني استراتيجيات تعظم من قدرات وموارد مصر الاقتصادية، وتعزز من صلابة ومرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات مع تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام ومتوازن، وتعزيز دور القطاع الخاص كشريك أساسي في قيادة التنمية، والتركيز على قطاعات الزراعة، والصناعة، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة. وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي تدريجيا، وكذلك زيادة مساحة الرقعة الزراعية والإنتاجية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي لمصر وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، لتوفير الملايين من فرص العمل المستدامة مع إعطاء الأولوية لبرامج التصنيع المحلي لزيادة الصادرات ومتحصلات مصر من النقد الأجنبي.

إصلاح ودعم اجتماعي

رابعا: تبني إصلاح مؤسسي شامل يهدف إلى ضمان الانضباط المالي وتحقيق الحوكمة السليمة من خلال ترشيد الإنفاق العام وتعزيز الإيرادات العامة والتحرك باتجاه مسارات أكثر استدامة للدين العام، وكذلك تحويل مصر لمركز إقليمي للنقل وتجارة الترانزيت والطاقة الجديدة والمتجددة، والهيدروجين الأخضر ومشتقاته إلى جانب تعظيم الدور الاقتصادي لقناة السويس.

خامسا: تعظيم الاستفادة من ثروات مصر البشرية من خلال زيادة جودة التعليم لأبنائنا، وكذا مواصلة تفعيل البرامج والمبادرات الرامية إلى الارتقاء بالصحة العامة للمواطنين، واستكمال مراحل مشروع التأمين الصحي الشامل.

سادسا: دعم شبكات الأمان الاجتماعي وزيادة نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية، وزيادة مخصصات برنامج الدعم النقدي «تكافل وكرامة» وكذلك إنجاز كامل لمراحل مبادرة «حياة كريمة» التي تعد أكبر المبادرات التنموية في تاريخ مصر بما سيحقق تحسنا هائلا في مستوى معيشة المواطنين في القرى المستهدفة.

الجمهورية الجديدة

سابعا: الاستمرار في تنفيذ المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية واستكمال إنشاء المدن الجديدة من الجيل الرابع مع تطوير المناطق الكبرى غير المخططة، واستكمال برنامج «سكن لكل المصريين» الذي يستهدف بالأساس، الشباب والأسر محدودة الدخل.

إن تشييد وتدعيم أسس الجمهورية الجديدة يشهد نموا وتطورا كل يوم بما تصنعه أيدينا من عمل وجهد وبما نمتلكه من إصرار على أن لمصر الحق في الحلم ولشعبها الحق في الحياة الكريمة ولأمتها الحق في المكانة العظيمة بين الأمم.

طالباني في موسكو: عودة روحية مام جلال

*شيرزاد اليزيدي

شكلت زيارة رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل طالباني الأخيرة للعاصمة الروسية موسكو، ولقاءاته مع كبار المسؤولين الروس، نقطة تحول في سياق العودة لإحياء تقاليد مدرسة الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني، مؤسس الحزب وزعيمه التاريخي، والذي لطالما كان مضرب مثل لرجل الدولة والسياسي المحنك الذي يجيد قراءة المشهدين الدولي والإقليمي بحذاقة، ويتحرك بدقة وبعد نظر وسط حقول الألغام العراقية والإقليمية، وفق معايير سياسية رصينة تتوخى التوازن ومخاطبة لغة المصالح المشتركة، وعدم وضع البيض في سلة واحدة، وإجادة المناورة واللعب على التناقضات وتوظيفها لصالح قضية شعبه الكردي والعراقي عامة.

فطالباني الابن يشرع، وخاصة بعد انتخابه رئيساً للحزب في مؤتمره الخامس الأخير، في تبني سياسة واسعة الأفق تتسق مع دور الحزب ومكانته كردستانياً وعراقياً ودولياً، كقوة ديمقراطية رئيسية في هذا الجزء المضطرب من العالم.

لا شك أنَّ زيارة موسكو والحال هذه، وفي ظل التحولات والتغيرات الدراماتيكية التي يشهدها العالم وتوازن قواه الكبرى، مؤشر على أن الزعيم الكردي الشاب، يدفع نحو ضمان مكانة لائقة لبلاده وشعبه تحت شمس هذه التحولات، في منطقة لطالما شكلت قلب العالم، ومحور صراعات النفوذ والسيطرة بين مختلف الأقطاب والقوى الدولية المتنافسة.

وهو يسعى لتطوير العلاقات مع الأقطاب الصاعدة مجدداً كروسيا والصين، وعدم الاكتفاء بالعلاقات المتينة التي يملكها مع دول المحور الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.

فالحزب الذي يشكل رقماً صعباً في المعادلات العراقية والإقليمية، وتمكن من حصد المركز الأول على صعيد القوى الكردستانية خلال انتخابات مجالس المحافظات العراقية الأخيرة، عبر مثل هذه المبادرات الدبلوماسية الجريئة والطموحة، يسير نحو استعادة دوره الريادي في قيادة إقليم كردستان والعراق عامة، والذي شهد تراجعاً مع مرض مام جلال طالباني في ٢٠١٢ ورحيله في ٢٠١٧، تاركاً فراغاً كبيراً لم تتوقف انعكاساته السلبية على الحزب والإقليم فقط، بل طالت الاستقرار والتوازن السياسي في العراق ككل.

*كاتب وسياسي كردي /موسوعة ايلاف